JASRNB

الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة

ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

JASRNB

Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل.

المجلد السادس/ العدد الثاني الثلاثون

أيلول– شتنبر 2025.

تنسيق: د. حجوبي سكينة

الترميز الدولي:

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

التصنيف حسب AIMGSJ

B+

المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

نائب رئيس التحرير:

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية البشرية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب

نائب رئيس التحرير التنفيذي

د. ادريس الدعيفي: تخصص علم الاجتماع، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب

مدير التحرير

د. عبد الله الحجوي: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

نائب مدير التحرير

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

أعضاء هيئة التحرير

- د. فاطمة الزهراء زنواكي – جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.
- د. محمد أبحير– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. جمال الدين ناسك – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي ورتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.
- د.ليلى حنانة – جامعة محمد الخامس الرباط– المغرب.

التنسيق والمراجعة اللغوية:

✓ **اللغة العربية:**

- ليلى حنانة، باحثة في السيميائيات، جامعة محمد الخامس.
- د. فاطمة الزهراء إلهامي، باحثة في السوسيولوجيا.
- د. خالد العلوي، باحث في الجغرافيا.
- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان – المغرب.

- احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بني ملال خنيفرة – المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية–جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)
- شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء–سطات المغرب.
- د. أيوب أيت فارية أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الفرنسية:**

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الإنجليزية:**

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).
- ذ.هشام معدان المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال

رئيس اللجنة العلمية:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

اللجنة العلمية:

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية–المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية – جامعة معسكر – الجزائر.
- د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية– جامعة الجزائر3.
- د. عبد الرزاق أبو الصبر، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم – الجزائر.
- دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط –المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- د. عبد المالك بنصالح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- عيسى البوزيدي، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
- د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب

- د. سعيد كمتي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب
- د. بلبول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر.
- د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية– المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر.
- د. غادة أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.
- د. عبد الواحد شيكر، ذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين خريبكة، المغرب.
- د. سالم تالحوت، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء، المغرب.
- د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.
- د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.
- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع سموك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- د. بن عمـــارة محمـد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت – الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
- د. أوان عبد الله الفيضي، كلية الحقوق – جامعة الموصل، العراق.
- د. أحمد عبد السلام فاضل مهدي السامرائي، التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الدولية المغرب، اسبانيا–العراق.
- د.خاليد الحاضري كلية الاداب والعلوم الانسانية مراكش
- د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي –الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر(ب) جامعة "أمحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس –باجي مختار–الرويبة –نع1 الجزائر.
- د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.
- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات–الناظور–جامعة محمد الأول المغرب.
- د. بوذريع صالحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد علي الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.

- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
- د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.
- د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
- د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.
- د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- د. خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
- الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د. عبدالحكيم خريصي باحث في علم الاجتماع، حاصل على شهادة الدكتوراه بجامعة عبد المالك السعدي تطوان.

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
4. يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:
   africa@democraticac.de
5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
6. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

9. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:
ISSN 2569-734X
10. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
11. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
12. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
13. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
14. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
15. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

–يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

–الملخص التنفيذي باللغة العربية– الإنجليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

–تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

– أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

– تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

–ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ– إذا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب– إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج– إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د– إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 25/21، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

–نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو **Sakkal Majalla**

–حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

–حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

–نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية **Times New Roman** ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

–يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسب 2,5 على اليمين واليسار و2 أعلى وأسفل، قصد تسهيل عملية تنسيق المقالات والأبحاث فإن المجلة تضع رهن إشارة المهتمين قالب يحترم الضوابط الشكلية.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

الفهـــرس

ر.ت	مؤلف/مؤلفو المقال Author(s)	عنوان المقال Title	الصفحات Page Range
	سكينة حجوبي	افتتاحية العدد الثاني والثلاثين	8-9
		المقالات باللغة العربية	
01	نصرالدين خلاد	اضطراب المسألة الجبائية في مصر العثمانية إبان القرن 16م دراسة تاريخية لانعكاسات نظام الالتزام الضريبي	23-10
02	فاطمة الزهراء الخلوقي، ابراهيم حمداوي	استهلاك الملابس المستعملة بين المحاكاة و الاستدامة دراسة ميدانية بمدينة مراكش	24-42
03	محمد عالي معطلا ، أمين الفاطر، ذ عبد العزيز فعرس	التخطيط الحضري والخريطة المدرسية بمدينة العيون من خلال آراء وتصورات الساكنة والمخططين التربويين من أجل بناء خريطة مدرسية تشاركية	65-43
04	عبدالوهاب أمشتال، سعيد عزيوي	التدبير التقليدي لمياه واد سكساوة بين عالية وسافلة الحوض بالأطلس الكبير الغربي (الحاشية الشمالية لأطلس مراكش) .	82-66
05	اسماء ميزات	المرأة السلالية بين العرف والقانون المغربي	83-101
06	ليلى الشرقاوي	أي دور لعالم النفس في العصر الراهن؟	102-111
07	عبد الإله حدو	هل زور المستشرقون تاريخنا؟	112-132
08	لطيفة العمراني	تطبيقات مبدأ عدم رجعية القانون الضريبي	133-142
09	هشام بولنوار، هشام كركور	الإدارة المتكاملة للموارد المائية في حوض النيل: تجربة مصر والسودان	143-160

افتتاحية العدد

تعيش القارة الإفريقية اليوم على إيقاع تحولات عميقة مرتبطة بالسياق الدولي الراهن، حيث يشهد العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين سلسلة من التغيرات التي تعيد تشكيل موازين القوى والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول. لقد انتقل النظام العالمي من هيمنة قطب واحد تمثله الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعددية قطبية برزت فيها قوى جديدة كالصين والهند وروسيا وتركيا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. هذا التحول جعل من إفريقيا مجالاً رئيسياً للتنافس الدولي، نظراً لما تزخر به من ثروات طبيعية هائلة وموقع استراتيجي حساس وسوق استهلاكية متنامية بفضل ديناميتها السكانية. وتبدو القارة اليوم ساحة مفتوحة أمام استثمارات ضخمة، خصوصاً من الصين عبر مبادرة الحزام والطريق، ومن روسيا عبر التعاون العسكري والطاقي، ومن الولايات المتحدة عبر المساعدات والبرامج الأمنية، فضلاً عن حضور متزايد لقوى أخرى كتركيا والهند. غير أن هذا التنافس، وإن كان يفتح فرصاً أمام دول القارة، فإنه قد يحمل في طياته مخاطر التبعية وإعادة إنتاج أشكال جديدة من الاستغلال إذا لم ترافقه سياسات إفريقية موحدة وحكامة رشيدة.

على المستوى الاقتصادي، ورغم ما تمتلكه إفريقيا من مقومات هائلة، فإنها تأثرت بشكل مباشر بالأزمات العالمية الأخيرة، وعلى رأسها جائحة كورونا وما تبعها من ركود اقتصادي، ثم الحرب في أوكرانيا التي انعكست بارتفاع أسعار الطاقة والحبوب وتفاقم المخاوف المرتبطة بالأمن الغذائي. كما عانت العديد من العملات الإفريقية من التراجع الحاد أمام الدولار، ما أدى إلى موجات تضخم صعبة. ورغم هذه التحديات، فإن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يشكل خطوة استراتيجية نحو تعزيز الاندماج الاقتصادي الداخلي، وتقليل التبعية للأسواق الخارجية، وفتح آفاق أوسع أمام الاستثمار الإفريقي البيني.

أما في الجانب الأمني، فإن القارة تواجه وضعاً معقداً يتأثر بالتحولات الدولية. انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصومال وشمال نيجيريا يظل من أبرز التحديات، في وقت تستمر فيه الأزمات الداخلية في دول مثل السودان وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية وليبيا. وتتداخل هذه الأوضاع مع صراعات النفوذ الدولية، حيث بات الأمن الإفريقي مرتبطاً بشكل وثيق بالقضايا الجيوسياسية العالمية، مثل التنافس على الممرات البحرية في البحر الأحمر وخليج غينيا، أو تأثير الحرب في أوكرانيا على موازين الغذاء والطاقة.

ولا يمكن إغفال أثر التغير المناخي الذي يضع إفريقيا أمام تحديات وجودية. فالقارة من أكثر مناطق العالم تضرراً من الجفاف والتصحر والفيضانات، رغم أنها لا تسهم إلا بنسبة محدودة جداً في الانبعاثات الغازية. هذه الظواهر تهدد الأمن الغذائي والمائي وتدفع إلى نزوح جماعي وصراعات متزايدة حول الموارد. في المقابل، باتت إفريقيا محوراً مهماً في النقاشات الدولية حول الانتقال الطاقي، حيث تتجه دول عديدة نحو استثمار إمكاناتها في الطاقات المتجددة كالشمس والرياح، مع محاولة جذب التمويلات الدولية الموجهة للتنمية المستدامة.

كما لا يمكن فصل التحولات العالمية عن الديناميات الاجتماعية والثقافية في القارة. فالعولمة وانتشار التكنولوجيا الرقمية غيّر أنماط الحياة والتواصل، وسمحا للشباب الإفريقي بخلق فضاءات جديدة للتعبير والمطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولعل الحركات الشبابية في نيجيريا والسودان دليل على وعي جيل جديد يسعى إلى بناء مستقبل

مختلف. كما أن الهجرة، سواء داخل القارة أو نحو أوروبا وأمريكا، أصبحت عنصراً أساسياً في المشهد الإفريقي، تحمل معها تحديات الهوية والانتماء، لكنها تساهم أيضاً بشكل ملموس في دعم اقتصادات الدول عبر تحويلات المهاجرين.

إن موقع إفريقيا في النظام العالمي الجديد يظل رهين قدرتها على مواجهة هذه التحولات بذكاء استراتيجي. فهي تمتلك من المقومات ما يجعلها فاعلاً رئيسياً في المستقبل، غير أن ذلك يتطلب إرادة سياسية واضحة ورؤية مشتركة بين دولها. إن تعزيز التكامل القاري عبر تفعيل مؤسسات الاتحاد الإفريقي، وبناء حكامة رشيدة تقوم على محاربة الفساد وتقوية المؤسسات، والاستثمار الجاد في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، كلها شروط أساسية لتحويل التحديات إلى فرص. فإذا استطاعت إفريقيا أن توحد كلمتها وتستثمر ثرواتها البشرية والطبيعية والرقمية، فإن التحولات العالمية الراهنة لن تكون مجرد تهديد، بل قد تمثل لحظة تاريخية تمكنها من الانتقال من موقع التابع إلى موقع الفاعل في رسم ملامح النظام الدولي الجديد.

بقلم سكينة حجوبي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الثاني و الثلاثون
أيلول– شتنبر 2025
ISSN 2569-734X

اضطراب المسألة الجبائية في مصر العثمانية إبان القرن 16م

دراسة تاريخية لانعكاسات نظام الالتزام الضريبي

نصرالدين خلاد♦

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه المقالة البحثية إلى محاولة الإجابة عن إشكالية ترتبط بطبيعة نتائج نظام الالتزام الضريبي، الذي أقره العثمانيون مباشرة بعد ضمهم لبلاد مصر، فهل هي إيجابية أم سلبية؟ وبالتالي البحث في الانعكاسات التي مست الرعية والسلطة على حد سواء، وذلك من خلال الكشف عن الآثار المترتبة عنه؛ الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ثم السياسية والعسكرية من جهة ثانية.

المنهجية: اعتمد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، بتوظيف مصادر تاريخية معاصرة للقرن 16م، وانتقاء الاقتباسات والقرائن التي تخدم أهداف الدراسة.

النتائج: توصلنا إلى أن نظام الالتزام الضريبي، وبغض النظر عما حققه من موارد جبائية لبيت المال، قد ساهم بنصيب وافر في تراجع مشروعية حكم الأتراك لبلاد وادي النيل، رغم حملهم راية الخلافة وتكفلهم بحماية الحرمين، حيث انخرط المصريون في ثورات وتمردات ابتغاء التحرر من سلطة القسطنطينية ونظامها الجبائي.

الكلمات المفتاحية: السلطة العثمانية - العلاقة الجبائية - نظام الالتزام - الانعكاسات الضريبية - بلاد مصر.

"Fiscal Turmoil in Ottoman Egypt in the 16th Century:
A Historical Analysis of the Consequences of the Tax Farming System"

Abstract :

Objectives: This article investigates whether the tax farming system introduced by the Ottomans in Egypt after its annexation had positive or negative consequences. It assesses the system's impact on both society and governance, focusing on economic, social, political, and military dimensions.

Methodology: The study employs a historical method, drawing on 16th-century sources and selecting evidence aligned with its research goals.

Findings: While the system boosted state revenues, it undermined the legitimacy of Ottoman rule in Egypt. Despite their religious authority, the Ottomans faced revolts from Egyptians resisting Constantinople's fiscal control.

Keywords: Ottoman Authority - Fiscal Relationship - Tax Farming System - Tax Implications – Egypt.

♦ أستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق - المغرب، حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول - وجدة.

مقدمة:

بعد تمكن السلطان سليم الأول من الدخول إلى القاهرة سنة 1517م، أصبح للإمبراطورية العثمانية نفوذا يمتد على ثلاث قارات، وهذا ما دفعها إلى سنّ " نظام الالتزام الضريبي"، الذي أبان خلال عقوده الأولى عن نجاعة وفعالية منقطعة النظير، في تأمين استخلاص الضرائب على اختلاف أنواعها من الرعايا في بلاد وادي النيل، حيث ضمن هذا النظام للخزينة المركزية في القسطنطينية، التوصل بإرسالية إيالة مصر، بمقدار معلوم ووقت مضبوط، وبدون عناء أو تكاليف تستحق الذكر.

غير أن هذه الصفات الحسنة، لم تلبث أن بدأت في التلاشي واحدة تلو الأخرى، لتحل محلها ميزات سلبية، تجلت في تضرر الرعية لاسيما سكان الأرياف من جهة، وفي تأثر السلطة العثمانية في مصر من جهة ثانية، وذلك بعد اندلاع تمردات رافضة لهذا النهج الجبائي، سرعان ما تحولت إلى ثورات اجتماعية وضعت " فك الارتباط" بين القاهرة واسطنبول هدفها الأسمى، وبناء على هذا نتساءل:

- ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق نظام الالتزام الضريبي بالبلاد؟
- ما أبرز التمردات والثورات التي اندلعت ضد السياسة الجبائية للأتراك في مصر؟
- وما مدى مساهمة ذلك في التمهيد لاستقلال الإيالة عن سلطة الباب العالي؟

أولا: انعكاسات نظام الالتزام الضريبي على الاقتصاد والمجتمع في مصر

أ. الآثار الاقتصادية وتضرر الأنشطة الفلاحية

كغيره من النظم الجبائية، فإن نظام الالتزام الضريبي الذي اعتمدته الإمبراطورية العثمانية لاستخلاص عوائد الفلاحة في بلاد وادي النيل، قد توافرت له عدة عوامل إيجابية ساهمت في قوته وثباته، وبالتالي تمكنه من أداء ما هو منوط به، من توزيع أنجع للأراضي وحسن استغلال مواردها الزراعية والحيوانية، ومن هذه الموارد تحصيل الضرائب التي هي لب هذا النظام وماهيته، لكن وخلال الثلث الأخير من القرن 16م، بدأت تتضافر عوامل سلبية أدت مجتمعة إلى فقدان الفلاحة المصرية لكل تلك الامتيازات، وهذا ما سنتطرق إليه بتفصيل مستهل مقالنا هذا.

لكن وقبل ذلك، ننبه إلى أن نظام الالتزام الضريبي، كان من الناحية النظرية في صالح الدولة والملتزمين معا، فبفضله تُلقي السلطة الحاكمة عن كاهلها أعباء جمع الضرائب من الفلاحين وما قد يصاحب ذلك من مشاكل وتحديات، كما كان من مصلحة الملتزمين توَّلي هذا العمل نظرا للعوائد والمزايا التي يحصلون عليها،[1] غير أنه -أي هذا النظام الجبائي- لم يقف بأي شكل من الأشكال في صف الفلاحين، ولم يخدم مصالحهم ولو في حدها الأدنى، بل على العكس فقد تعارض معها.

إذ أنه ومن الناحية التطبيقية على أرض الميدان، كان الكثير من الملتزمين وأعوانهم يستغلون الصلاحيات الواسعة التي منحتهم إياها عقود الالتزام، فيقومون بين الفينة والأخرى، بجولات وصولات في الريف ينهبون خلالها المحاصيل الزراعية والماشية ومدخرات الفلاحين عامة،[2] حتى بلغ من تعاظم سلطة الملتزمين أواخر القرن 16م، أن احتكروا هذه العقود لأنفسهم، وأورثها بعضهم لأبنائه، فكانت المُحصِّلة، أن تعمق نفوذ الملتزمين وتوطد بشكل قوي على حصص التزامهم، فتحول حق الانتفاع إلى حق التملك، وهو التحول الذي أعطى للملتزم صلاحية خفض أو زيادة بعض الضرائب،

---

[1] _ لتفصيل أوفى يرجى مطالعة: محمود جمال، **الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 39.

[2] _ انظر نماذج لبعض الأحداث عند: أحمد ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى، منشورات مركز تحقيق التراث المصري، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، ج 4، صص 250- 253. و ج 5، م س، صص 196- 199.

مما أدى إلى كثير من المشاكل بين الرعية والملتزمين من جهة، وفيما بين هؤلاء أنفسهم من جهة ثانية، حيث اندلعت اضطرابات ومعارك داخلية، انعكست سلبا على مردودية النشاط الفلاحي.[3]

ويمكن لنا تفسير هذه الاضطرابات بالضرر البالغ الذي لحق فئة الفلاحين، جراء تنوع الأعباء الضريبية التي وظفتها السلطات العثمانية في القاهرة وثقلها على كاهلهم، فعلى سبيل المثال يروي الجبرتي أنه سمع " **من بعض من له خبرة بذلك، أن المغارم التي قررت على القرى، بلغت سبعين ألف كيس، وذلك خلاف المصادرات الخارجة**"،[4] وهذا ما جعل نفس المصدر، يعتبر أن الأعباء التي أمسى الفلاح المصري ملزما بأدائها للأجهزة الساهرة على تطبيق نظام الالتزام الضريبي " **يكل القلم عن تسطيرها، ويستحي الإنسان من ذكرها، ولا يمكن الوقوف على بعض جزئياتها، حتى خربت القرى، و افتقر أهلها وجلوا عنها**".[5]

إذ أنه وبتضرر هذه الفئة، تضررت الأراضي الفلاحية كذلك، سواء منها تلك المخصصة للنشاط الزراعي أو لتربية الماشية، بل حل الخراب حسب النص أعلاه بالقرى ككل، وذلك بعد هجرة سكانها هربا من هياكل الأجهزة الجبائية،[6] وفي طليعتهم الجند المكلفين بالاستخلاص، حيث ضاق الفلاحون ذرعا بالتكاليف الضريبية المجحفة المفروضة عليهم في ظل نظام الالتزام.[7]

ذلك أن انشغال الباشا العثماني وإدارته المركزية بالقاهرة، في مواجهة تمردات بقايا الأمراء المماليك[8] وغيرها من المشاكل والتحديات التي واجهتهم على المستوى الداخلي، فسح المجال للملتزمين وأعوانهم، لتنويع الضرائب والزيادة في قيمتها دون أدنى مراقبة أو ردع من المركز، مما أدى وبشكل مباشر إلى إثقال كاهل الفلاح، الذي اندفع مكرها إلى البحث عن مصدر رزقٍ، له ولعياله، في مجالٍ آخر غير الفلاحة، فهذا ما نستشفه بوضوح، من خلال استقراء بعض المصادر التي ذكرت أن السلطة العثمانية في مصر، قد " **غفلت عن أمور كثيرة، ومن ذلك لحق الأهالي الذل والإهانة، وهاجر كثير منهم إلى الديار الشامية والحجازية وغيرهما، وخُربت البلاد وتعطلت الزراعة من قلة المزارعين، وعدم الاعتناء بتطهير الجداول والخلجان التي عليها مدار الخصب**".[9]

فكانت نتيجة ذلك أن توسع الخلاء واستشرت مناطق الخراب، وهي الأراضي التي لا تزرع، فيصيبها البوار، على الرغم من أن قانون نامه مصر شدد على وجوب " **زراعة كل الأراضي التي اعتاد الفلاحون زراعتها من قديم الزمان، وعدم ترك**

---

[3]_ عمر محمد عبد العزيز، **تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517م- 1919م)**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997، صص 160- 161. - جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 163.

[4]_ عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، منشورات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998، ج 4، ص139.

رغم أن هذه الشهادة تتعلق بفترة لاحقة عن المرحلة قيد دراستنا في هذا المقال، إلا أننا ارتأينا توظيفها بحكم أن سلبيات نظام الالتزام الضريبي لم تطفو إلى الواجهة، ولم تبرز انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بشكل جلي، إلا بعد عقود طويلة بعد تنزيله في بلاد مصر.

[5]_ الجبرتي، عجائب الآثار، ج 4، م س، ص 62.

[6]_ وهي الهجرة التي سيتضح هول وفظاعة انعكاساتها خلال القرن الموالي، حيث لم يعد بإقليم المنوفية مثلا، إلا 25 قرية، فيها القليل من السكان، " **وباقي قراه أصبحت خرابا ليس فيها ديار، ولا نافخ نار**"، على حد تعبير الجبرتي، انظر: ج 3 من المصدر نفسه، ص 309.

[7]_ تتجلى هذه التكاليف الضريبية في أعباء رسمية هي: المال الميري – المضاف – الفائض – البراني – الكشوفية، وأخرى غير رسمية هي: الفرض – الكلف – المغارم – رفع المظالم. انظر: جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 177 وما بعدها

[8]_ حيث كان هؤلاء، لايزالون يحتفظون بالقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، التي جعلهم يطمحون في إمكانية استرداد مقاليد الحكم في البلاد، سيما وأنهم قد توفروا على قاعدة شعبية واسعة في المجتمع المصري، مما سمح لهم بإحداث اضطرابات وقلاقل أضرت بسلطة العثمانيين، خاصة بعد إصرارهم على تطبيق " نظام الالتزام" رغم ثقل أعبائه الضريبية، كما أشرنا آنفا.

[9]_ علي باشا مبارك، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**، المطبعة الكبرى الأميرية، الاسكندرية، 1886، ص195.

شيء منها خاليا أو بورا أو خرابا، ... ومن يترك الأرض بورا خاليا، يؤخذ منه خراجها كاملا وتوقع عليه عقوبة التأديب"،[10] لكن وبصرف الانتباه عن ماهية هذه العقوبة ومدى نجاعتها، فإن شدة الضغط الجبائي دفعت الفلاح المصري دفعا إلى العزوف عن الزراعة أو تربية الماشية، وهنا نشير إلى أن ما كان يعمق هذا العزوف، وبالتالي؛ هذا الانهيار الاقتصادي المتمثل في تراجع النشاط الفلاحي، ويزيد من حدة انتشار أراضي البور التي تحدثنا عنها، والتي تسميها مصادر المرحلة موضوع مقالنا هذا **بالشراقي**،[11] هو: " عدم وفاء نهر النيل".[12]

إذ ترددت هذه الظاهرة الطبيعية خلال القرن 16م في كثير من المناسبات، وقد خلفت إبان سنوات حدوثها أثرا بالغ السوء على اقتصاد البلاد من جهة، ومن جهة ثانية على الفلاح الذي يتحمل مسؤولية أداء ضريبة الخراج على هذا النوع من الأراضي رغم عدم صلاحيتها للزراعة،[13] والتي لم تُستغَل بسبب عوامل خارجة عن إرادته وبعيدة عن سيطرته،[14] هذا الإجحاف الضريبي الملقى على عاتق الرعية، جعل جلهم كارهين لمهنة الفلاحة، ولسان حالهم هذا عبر عنه أحد الشعراء في صعيد مصر مطلع القرن 17م، قائلا:[15]

همُّ الفلاحة حيرني * وكل ساعة في نقصان**

ما انفك من همِّ الوجبة * لما يجي مال السلطان**

بل أسوء من ذلك، فإن فلاحي مصر، حتى وإن اضطروا إلى تحمل ظلم الجهاز الجبائي وجند السباهية، لحقتهم أضرار أخرى نتيجة لتحركات فئة العربان وتعديهم على القرى وسلب أموالهم وإتلاف منتوجاتهم الزراعية، من أمثلة ذلك ما يرويه ابن إياس عن عربان بني عطية، حيث يقول: " **ووقع الفساد من العربان في الشرقية وغيرها من البلاد، فنهبوا عدة بلاد من المنزلة وغيرها من ضواحي الشرقية، ولم يبقوا لهم مواشي ولا بقرا ولا غنما، حتى أخذوا صيغة النساء، وقتل من الفلاحين في هذه الحركة ما لا يحصى عددهم ... وصارت مصر في اضطراب**".[16]

ورغم هذا الاضطراب وفداحة الأضرار الاقتصادية التي تلحق الفلاحين جراء تحركات البدو، إلا أن جل إجراءات السلطة العثمانية في بوادي مصر، ركزت أهدافها على تطبيق نظام الالتزام الضريبي، غافلة حماية أراضي الفلاحين ومواردهم من تلك التحركات، وفي السياق ذاته، يجب ألا ننسى انعكاسات اقتصادية عرضية، مست بالضبط الميدان المالي ونتجت هي الأخرى عن تطور نظم الجباية في مصر العثمانية، حيث ساهم الضغط الضريبي الذي أصبح جاثما على عاتق

---

[10]_ **قانون نامه مصر**، أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ترجمة أحمد فؤاد متولي، القاهرة، دون تاريخ، ص 69.

[11]_ للمزيد حول خصائصها، يرجى مطالعة فصل بعنوان " **أحوال الشراقي**" ضمن: قانون نامه مصر، م س، صص 67- 68.

[12]_ اختصارا؛ كان عدم فيضان النيل إلى المستوى المرجو، يشكل كارثة اقتصادية واجتماعية بمعنى الكلمة، لذلك كان الفلاحون المصريون يستبشرون خيرا في حالة وفاء مياهه، انظر: أبو السرور البكري، **النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية**، دراسة وتحقيق عبد الرزاق عيسى، مطبعة العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 253.

[13]_ وذلك تحت حجج واهية، إذ نص قانون نامه على أن " **الأراضي المرتفعة التي لا سبيل إلى وصول المياه إليها يوما ما ... لا تعد ضمن الأراضي الشراقي، وقد ينبت الكلأ في بعض هذه المساحات فتصلح للرعي، ويأتي أهل القرى المجاورة بقطعانهم لكي ترعى، ويدفعون عن ذلك رسوما، وهذه الرسوم تؤول إلى الميري**"، انظر: قانون نامه مصر، م س، ص 67.

[14]_ حيث كان تخوف الفلاحين من مياه نهر النيل مزدوجا، أن يقل منسوبها إلى مستوى ضعيف لا يلبي حاجياتهم منها، أو أن يرتفع إلى درجة تغطي الأراضي الزراعية ولا يتراجع هذا المنسوب خلال وقت الحصاد، فيلحَقهم بذلك الضرر مرتين، أولهما بانخفاض الانتاج، وثانيهما بأداء الضرائب رغم ذلك. انظر مثالا عند: ابن إياس، بدائع الزهور، ج 5، م س، ص 52.

[15]_ يوسف الشربيني، **هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف**، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، سنة 1308 هـ (1891م)، ص 146.

[16]_ ابن إياس، بدائع الزهور، ج 5، م س، صص 80-82.

الرعية بعد تفعيل نظام الالتزام، وبشكل مباشر في زيف العملة المصرية، وبالتالي انهيار قيمتها مع توالي السنوات، وذلك ابتداء من عهد " علي باشا الصوفي" الذي تولى مصر خلال الفترة ما بين 1564م-1566م.[17]

حيث تم خلط العملة النحاس زيادة عن القانون، بعدما أمر الباشا المذكور دار الضرب، بأن تخلط " **في المائة درهم، ثلاثون درهما نحاسا، فثقل الأمروقامت الرعايا، وكثرت اللصوص والمفسدون**"،[18] وانعكس أثر ذلك على السوق المحلية وارتبكت الأسعار وكسدت السلع الفلاحية، وهذا الاضطراب لم يمس الجوانب الاقتصادية فقط، بل كان له أيضا تجليات اجتماعية نتطرق إليها تاليا.

ب. الآثار الاجتماعية وتضرر فئة الفلاحين

يقودنا الحديث عن تضرر الفلاحين من الناحية الاقتصادية جراء تعدد وضخامة التكاليف الجبائية المقررة عليهم في ظل نظام الالتزام، إلى ضرورة توضيح انعكاسات تلك التكاليف من النواحي الاجتماعية، إذ أن مطالب عمال الجباية في قرى بلاد النيل، قد تشعبت وثقُلت إلى الدرجة التي أصبح فيها الفلاح المصري، يبذل الجهد والوقت طوال الموسم الفلاحي، بل يبذل الغالي والنفيس في تعهد الأرض بالعناية التي تحتاجها، وذلك فقط من أجل سداد المال المقرر عليه، فلا يبقى له إلا ما يقيهِ وعيالهُ من الموت، وتعبيرا عن هذه الحالة أنشد بعض الشعراء الشعبين في صعيد مصر، قائلا:[19] **مال السلطان**

يخرج من بين الظفر واللحم * وما دام على الفلاح شيء من المال**

فهو في همٍّ شديد * ويوم السداد عند الفلاح عيد**

وهكذا أضحت عبارات " مال السلطان، المضاف، الفائض، البراني، الكشوفية، الكلف، المغارم، الطُلبة"، مصدرا بؤس وشؤم في حياة الفلاح الذي أصبح، وحسب نفس المصدر في " **انقباض، وطرد، وجري، وكر، وفر، وحبس، وضرب، ولعن، وسب، وهوان، وشجار، وشيل تراب، وحفر آبار**"،[20] وتحت تأثير هذه التكاليف والأعباء التي فرضتها السلطة العثمانية بالقاهرة، اضطر الفلاح في كثيرا من الأحيان إلى اقتراض الأموال، بل ورهَنَ أحيانا ولده عند الملتزم، حتى يتمكن من دفع ما عليه من ضرائب، التي جعلته في وضع أقل من العبد، لأن هذا الأخير حسب تعبير الجبرتي يمكنه الهرب.[21]

أما إذا هرب الفلاح في مصر إلى بلدة أخرى أحضره الملتزم قهرا، وذلك تطبيقا لبنود قانون نامه، الذي نص على أنه " **إذا غاب صاحب أرض عن أرضه، بحث عنه شيخ العرب والكشاف في القرى المجاورة وبين الفلاحين، فإن عثروا عليه أعادوه قسرا و أقروه على أرضه وكلفوه بزراعتها، ... وإن عصاهم أحد، لم يتركوا له مجال الإفلات، ووقعوا عليه الجزاء**".[22]

في جانب متصل، نُذكِّر بأن المجتمع المصري قد تميز بتعدد العصبيات والأحزاب المتنافرة، بل والمتعادية فيما بينها سواء المدنية أو العسكرية، وقد تعقدت هذه الوضعية الاجتماعية أكثر بعد الفتح العثماني، مما حدا بالرعية في مصر إلى تقبل الشطط في استعمال القوة والبطش من قبل السلطة الحاكمة وأذرعها الجبائية، وذلك حتى تتمكن كل فئة أو طائفة معينة من إلحاق الأذى بالطائفة المعادية لها، إن هي أو إحدى حليفاتها تمكنت من الوصول إلى السلطة، أو أي نوع من

---

[17]_ أحمد شلبي، **أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، الملقب بالتاريخ العيني**، تقديم وتحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة الخانجي مصر، القاهرة، 1978، ص 8.

[18]_ نفسه، ص 9.

[19]_ يوسف الشربيني، هز القحوف، م س، ص 129.

[20]_ نفسه، ص 81.

[21]_ الجبرتي، عجائب الآثار، ج 2، م س، ص 89.

[22]_ قانون نامه مصر، م س، ص 70.

أنواع النفوذ السياسي والعسكري، وسنوضِّح ذلك أكثر، من خلال تسليط الضوء على نموذج " العلاقة الجبائية بين الملتزم والفلاحين" موضوع ورقتنا العلمية هاته.

حيث وفَّر نظام الالتزام الضريبي، مناخا ملائم لإذكاء الشحناء بين هذه العصبيات ومضاعفة حدة العداء فيما بينها، ففي هذا الصدد يتحدث الجبرتي عن تلك العلاقة، فيقول: " **إذا التزم بهم ذو رحمة ازدروه في أعينهم واستهانوا به وبخدمه، وماطلوه في الخراج وسموه بأسماء النساء، وتمنوا زوال التزامه وولاية غيره من الجبارين، الذين لا يخافون ربهم ولا يرحموهم**"،[23] وكل ذلك من أجل أن ينالوا " **أغراضهم بوصول الأذى لبعضهم، وكذلك أشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالما لا يتمكنون هم أيضا من ظلم فلاحيهم، لأنهم لا يحصل لهم رواج إلا بطلب الملتزم الزيادة والمغارم، فيأخذون لأنفسهم في ضمها ما أحبوا**".[24]

غير أن أوضح مثال معبر عن شدة انقسام المجتمع المصري جراء الضغط الضريبي إبان القرن 16م، يتجلى في ذلك الشرخ الذي ما فتئ يتوسع بين الرعية والطبقة الحاكمة، حيث عاشت هذه الأخيرة إلى جانب أجهزتها الجبائية منعزلة تمام العزلة عن الأولى، وتقاسم أفرادها فيما بينهم المناصب والامتيازات من موارد الفلاحة وخيرات النيل، في المقابل نجد المزارعين والرعاة قد عانوا من شتى مظاهر الشقاء والفقر، الناتج عن أفعال جند السباهية (الفرسان)، الذين شكلوا جزء من الجهاز الإداري والجبائي في أرياف مصر.[25]

حيث فرض أفراد هذه الطائفة العسكرية لأنفسهم؛ امتيازات كثيرة أضرت بالفلاحين البسطاء، إذ " **صار لهم**[26] **أسمطة وأطعمة غالية المقدار، تُحمَل إلى خيامهم آناء الليل وأطراف النهار، ... وصار المسلمون معهم في أمر مريج، ليس لهم منه خلاص، بل أضحوا معهم في غاية التمويج، ... وإن وجدوا أيضا ولدا مقبول الصورة أخذوه من والده بالسيف، وقد حصل منهم غاية الحيف**".[27]

هذا الحيف، لم ينعكس سلبا، كما يُفهم من محتوى النص أعلاه، على المستوى المعيشي فحسب، بل تعداه ليضر بالقدرات البشرية لساكنة الأرياف أيضا، من خلال سبْيِ خيرة الصبيان والشباب، إذ تفيد مصادر القرن 16م، بأنه قد وقع على كاهل الرعية في مصر العثمانية ظلم اجتماعي فادح، استنزف الكوادر المُنتجة وأنهك قدرات شبابها وشيبها، وذلك بفعل توالي التكاليف السلطانية، حتى أنه " **قُتِل بعضهم وسُلب ما معه، وغير ذلك من القبايح المنكرة والحوادث الشنيعة المبتكرة، ولم يعد في وُسع أحدهم التملص من هذه التكاليف، حيث لا مفر من جند الباشا، فإذا هرب من سُخرة يجد أمامه سخرة أخرى، فأنّا تُناط به تقوية الجسور وتطهير الترع واحتفارها، و أنّا يحرث أرض الأوسية التي يستغلها الملتزم لحسابه**".[28]

بالعودة إلى نهر النيل وعدم وفاء مياهه، كان يترتب عن هذه الظاهرة عدم ري مساحات كبيرة من أراضي مصر الزراعية، وهو ما يعرف بالشراقي، التي من انعكاساتها الاجتماعية حدوث غلاء فاحش خاصة في الحبوب،[29] وبالتالي ارتفاع

---

[23]_ الجبرتي، عجائب الآثار، ج 5، م س، ص 277.

[24]_ نفسه، صص 277- 278.

[25]_ انظر وصفا بليغا لأهالي الأرياف بمصر وحالهم تحت وطأة جند السباهية، عند: أبو السرور البكري، **كشف الكربة في رفع الطلبة**، تحقيق عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، 1976، المجلد 23، صص 310- 312.

[26]_ أي لأفراد جند السباهية، أما **الأسمطة**؛ فقد كانت تعني في سياق المرحلة المدروسة، الأزياء العسكرية ومختلف أنواء الملابس التي يحتاجونها، سواء من رداء للجسم أو قبعات الرأس أو الأحذية المناسبة لعملهم العسكري، انظر نفس الصفحة بالمصدر ذاته.

[27]_ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، م س، صص 13-14.

[28]_ البكري، كشف الكربة، م س، ص 313.

[29]_ نظرا لاعتبارها المنتوج الأكثر طلبا في السوق المصرية، وعن الارتباط المتين بين فيضان النيل وأسعار الحبوب والعلاقة الوثيقة بينهما، يقول الوزان في وصفه لمصر: " **يبدأ فيضان النيل في منتصف يونيو، ولا يدوم سوى أربعين يوما، ومدة تراجعه أربعون يوما كذلك**، ....

أسعارها بصورة تتضرر معها القدرة الشرائية للرعية، لاسيما الفئات التي لا تستطيع مسايرة هذا الارتفاع،[30] وما كان يُفاقم من ضيق الأوضاع الاجتماعية، أن التجار النافذون في البلاد كانوا يستغلون هذه الظاهرة، من أجل التحكم في أسعار السوق خاصة غلال الحبوب، بل حتى بعض الباشوات استغلوا ذلك للاغتناء وتحقيق مآرب خاصة، ففي سنة 1555م على سبيل المثال لا الحصر " **فُوِّضت محافظة مصر للوزير اسكندر باشا، و اتفق في زمن محمد بك المذكور؛ غلاء عظيم بمصر، حتى عدمت الحنطة، وصار الناس يقتاتون البذور وغيرها**".[31]

وفي بعض الحالات، وصل الأمر بالأهالي نتيجة لهذا الوضع المزري، أن استقبلوا إسماعيل باشا " **بالعياط من قبة العزب، حتى وصل إلى أبواب القلعة، ولما استقر به المقام في الديوان، سأل عن سبب قيام الرعايا في وجهه، فأخبروه بما هم فيه من الغلا والكرب الشديد وكثرة الشحاتين، التي امتلأت مصر منهم،[32] لأن جميع الأرض التي لم تكن رُوِّيَت جاء فقراؤها إلى مصر**"،[33] ومن هذه الجملة الأخيرة، يمكن القول أن أهل البلاد قاطبة، كانوا في غالبيتهم من المزارعين الذين يعتمدون على نهر النيل في المقام الأول لضمان قُوتهم، لذلك فإن أي نقصان في مياهه يؤدي حتما إلى جفاف، قد تعقبه مجاعة أو غيرها من الكوارث الطبيعية، فقد لاحظ الوزان خلال زيارته مصر في النصف الأول من ق16م، تردد هذه الكوارث بما فيها الطاعون، الذي يأتي أحيانا فيذهب بعدد لا يحصى من الناس.[34]

تحكي لنا بعض المصادر؛ هول الانعكاسات الاجتماعية التي كانت تترتب عن هكذا كوارث، حيث " **اشتد الكرب والبلا، وأكلت الناس الجيف، و افتقرت الأغنياء، وتهتكت الأحرار، وهجت الناس جوعا، بحيث أن الأزقة والحارات امتلأت بالأموات، وهلك أهل القرى حتى كان المسافر يمر بالقرية فلم يجد بها إلا القليل من أهلها، ويجد الدور مفتحة ولم يكن فيها أحد، وصارت الفقراء يخطفون الخبز من الأسواق والعجين وهو رايح الفرن**".[35]

وقبل ختام هذا المحور، نشير إلى عوامل أخرى ساهمت إلى جانب نظام الالتزام الضريبي في مضاعفة بؤس الفلاح المصري خلال القرن 16م وشقائه، تتجلى في اعتبار أرياف البلاد وقراه ميدانا للصراع بين المماليك البحرية والمماليك الجراكسة من جهة، ثم الصراع بين المماليك قاطبة والعثمانيين من جهة ثانية، خاصة منطقة الصعيد التي شكلت المسرح الرئيسي لهذه النزاعات، وسنترك توضيح ذلك من خلال ما تقدمه لنا المصادر من نماذج دالة، إلى حين الحديث عن الانعكاسات السياسية لنظام الالتزام الضريبي ضمن مقالنا هذا.

ويتوقع المصريون بالضبط عند فيضان النيل، ما يمكن أن يكون عليه ثمن القمح طوال السنة كلها"، انظر: الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1983، ج 2، ص 192.

[30]_ وتبعا لذلك " **اشتدت الأزمة وضاقت الأحوال بالناس، فاضطروا إلى خطف العجين من المواجير والخبز من الأسواق**"، انظر: أحمد شلبي، أوضح الإشارات، م س، صص 9-10.

31_ يوسف الملواني، **تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب**، تحقيق محمد الششتاوي، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1999، ص 112.

[32]_ المقصود بمصر في سياق هذا النص حسب مصدره، هو مدينة " **القاهرة**"، فتبعا لاحتضانها القلعة حيث يستقر الباشا العثماني، وبالتالي فهي عاصمة البلاد التاريخية والسياسية، كانت مقصد أغلب الفلاحين بعد فقدانهم فرص الحياة في البوادي، فيتركون قراهم هربا من جور عمال الخراج وجند السباهية، ليقصدوا مصر، أي القاهرة.

[33]_ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، م س، ص 70.

[34]_ الوزان، وصف، ج 2، م س، ص 192.

[35]_ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، م س، ص 11.

ثانيا: تقهقر السلطة العثمانية وبداية انفلات ولاية مصر من عقالها

أ. التمردات ضد نظام الالتزام الضريبي

نشير بداية إلى أن أولى الثورات التي أحدثت اضطرابات يُحسب لها، وتُخشى عواقبها على الوجود العثماني في مصر، اندلعت أواخر سنة 1522م،[36] أي قبل تطبيق نظام الالتزام الضريبي، حيث استطاع كل من إينال السيفي كاشف الغربية وجانم السيفي كاشف البهنسا والفيوم " **جمع عشرين ألف جندي وأعلنوا العصيان، وقاموا بإرسال الرسل إلى كل الديار المصرية، معلنين أن الخراج مرفوع عن مصر لمدة سنة كاملة، وبعدها يُحَّصل نصف الخراج المفروض على الأهالي**".[37]

ولعل مضمون هذا الاقتباس، كفيل بأن يبرر تطرقنا إلى هذه الثورة، رغم أن اندلاعها قد سبق إقرار نظام الالتزام الضريبي بمصر العثمانية، إذ نستنتج من خلاله مدى أهمية المسألة الجبائية ودورها المباشر في إيقاد غضب الرعية بالإيالة وتحريك مختلف مكوناتها ضد الأتراك حديثي العهد بحكم البلاد، بحيث شكلت هذه المسألة ورقة ضاغطة في أيدي الثوار لتأليب الرأي العام وإثارته، ثم تشجيعه على الخروج لتأييد طرف دون آخر، بناء على برنامجه الضريبي، تأكيدا لهذا المعطى يذكر المؤرخ التركي أوزون غارشيلي أن: " **سبب التمرد الذي حدث في عهد مصطفى باشا ولم يحدث في عهد خاير بك، يرجع إلى أن الوالي العثماني فرض نظاما ضريبيا صارما على الأهالي، كما أن الناس كانوا يَعُدُّونه غريبا عليهم، فهو ليس من الجراكسة كسلفه خاير بك، الذي كان واقفا على أحوال البلاد ويطبق القوانين المملوكية، دون زيادة في الضرائب**".[38]

لم تمض غير سنة وحيدة، على إخماد ثورة إينال السيفي وجانم السيفي المذكورين سالفا، حتى اندلعت واحدة أخرى، لكن هذه المرة بقيادة الوالي العثماني على البلاد المدعو " أحمد باشا الخائن"، وذلك مباشرة بعد تعيينه في منصبه سنة 1523م، وقد أخذ لقبه ذاك من محاولته الاستقلال بالحكم عن القسطنطينية، التي حظيت بولاء أفراد الحاميات العسكرية المقيمة في القاهرة، وهو الولاء الذي كان كفيلا بوأد محاولة الانفصال هاته قبل أن ترى النور.[39]

لكن ما يهمنا في هذه الثورة، أنها مثلت الحدث الذي لفت انتباه القسطنطينية إلى حساسية موضوع الضرائب وأهميته في استقرار الأوضاع بولاية مصر، وتبعا لذلك اهتدى السلطان سليمان القانوني إلى وضع قانون نامه مصر بعد تعيينه لِوالٍ جديد عليها، هذه الإجراءات مهدت السبيل أمام بزوغ نظام الالتزام الضريبي إلى واجهة الأحداث، ووفَّرت في الوقت ذاته، الأطر القانونية اللازمة لتطبيقه على أرض الواقع، ابتداء من منتصف النصف الأول من ق16م.

بحيث كان هدف اسطنبول الرئيسي من هذا النظام الجبائي، إقرار مجموعة من القوانين السياسية والإدارية التي تضمن أمران لا ثالث لهما؛ أولهما هو بقاء مصر تحت ظلها، والحد في نفس الوقت من نفوذ المماليك من خلال الحيلولة دون تكرار ثورة مشابهة لما قام به أحمد باشا، لاسيما وأن هذا الأخير، قد " **سوَّلت له نفسه العصيان، وأن يقاتل بجيش يُلفقه من مصر، فأبدى الطغيان وادَّعى السلطنة، وضرب السكة باسمه على الدنانير والدراهم، وعصى بقلعة الجبل**".[40]

أما الثاني، فهو ضمان استخلاص الضرائب لصالح الخزينة المركزية في القسطنطينية، دونما الإخلال بأوضاع الرعية في الإيالة أو الإضرار بأرزاقهم، حيث " **استرعى انتباه الصدر الأعظم إبراهيم باشا، وقوع العصيان عدة مرات في**

---

[36]_ ابن إياس، بدائع الزهور، ج 5، م س، ص 295.

[37]_ قانون نامه مصر، م س، ص 11.

[38]_ نقلا عن مقدمة مترجم تحقيق قانون نامة، يرجى مطالعة المصدر نفسه، الصفحتين 11-12.

39_ انظر تلخيصا لأبرز أحداث ثورة أحمد باشا عند: الملواني، تحفة الأحباب، م س، ص 109.

[40]_ محمد عبد المعطي، **أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول**، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1894، صص 360- 361.

مصر منذ وفاة خاير بك، فقرر معالجة الموقف وتدارس الأحداث التي وقعت كلها، فوجد أن الجيش لم يشارك في أي تمرد، ولكن التمرد انبثق في كل مرة، بين العربان والأهالي الذين كانوا ينادون بتخفيض الضرائب".[41]

لكن رغبة الباب العالي في زيادة مقدار الإرسالية المبعوثة إليه من مصر، دفعته إلى عرض ولايتها على الأمراء، بشرط تنمية هذا المقدار سنويا دون الإخلال بأحوال الرعية، وقد أدى هذا النهج إلى نتائج عكسية على " **المال الميري**"[42] في الإيالة، وبالتالي على القسطنطينية نفسها، حيث غرقت مصر في حالة من الاضطراب والفوضى والفساد الإداري والمالي، وانخفض دخلها العام إلى الدرجة التي اضطر خلالها الولاة إرسال الخزينة الإرسالية ناقصة، بل إن بعضهم عجز عن توفيرها أصلا.

وخير مثال يؤكد لنا حالة الاضطراب والفساد الإداري والمالي، حسن باشا الخادم (1580- 1584م) الذي " **كان جماعا للمال، وأظهر الرشوة بعد أن كانت خفيت، وصادر الناس في أموالهم**"،[43] مما أوقع بالرعية الكثير من القهر والتعسف بغرض إغناء نفسه، ونتج عن ذلك استفحال المظالم لاسيما من جانب جند السباهية، حيث تمادت ثوراتهم ضد كل من تسوّل له نفسه الوقوف دون تحقيق مآربهم، بما في ذلك الولاة.[44]

وهذا ما أدخل الديار المصرية في دوامة من التمردات والاضطرابات بين الرعية والسلطة من جهة، وبين الأمراء المماليك والولاة العثمانيين من جهة ثانية، ما يؤكد لنا ذلك أكثر، أن الامبراطورية العثمانية، وتحت ضغط وتوالي الثورات، سواء من قبل الجند أو الرعية، أو تلك التي تزعمها المماليك، أصبحت مضطرة إلى الاستجابة السريعة لمطالب أمرائهم بعزل أحدٍ من ولاتها وتنصيب آخر عوضا عنه، وذلك بناء على درجة الانحياز لهم والقدرة على تحقيق مصالحهم.[45]

وقد تُرجِمت انعكاسات تمرداتهم المتكررة، في قِصر فترة حكم الولاة المعينين من طرف القسطنطينية، حيث تولى إيالة مصر ما يقرب من عشرين واليا في مدة وجيزة،[46] ناهيك عن المماليك، نشير إلى أن الثورات التي قام بها الجند، قد امتازت في أغلبها بالعنف والقسوة ضد الولاة العثمانيين لدرجة أذهبت عنهم هيبتهم وأفقدتهم سلطانهم، وقد كان الخلاف حول تقاسم الموارد المالية المجباة من الرعية، أبرز العوامل المثيرة للصراع بين الجند والولاة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، نستحضر في هذا المضمار؛ محمد باشا الذي " **قاتَل الجند يوم الخميس، خامس صفر، سنة ستة عشر وألف**،[47] **فأقام أربع سنين وأربع أشهر و اثنى عشر يوما، وهو الذي أبطل الطُلب، وجعل للكشاف قانونا لا يتعدونه، وجعل المساق مالا مقررا، وعو ايد المال الصيفي والشتوي، وكانت قبل ذلك؛ لا قانون لها**"،[48] وقبله الوالي أويس باشا (1586م- 1589م)، الذي أصدر أوامره بأن " **لا يؤخذ تقسيط البلاد إلا على موجب تذكرته، فتمايلت عليه جند مصر بهذا السبب، وتشامخ هو أيضا وطلع أنفه للسماء وتعالى، وصار أمر مولانا أويس باشا مع أمره، كما قال بعضهم:**

أمرك مردود إلى أمره * وأمره ليس له رد**

41_ قانون نامه مصر، م س، ص 13.

42_ هو الأموال الأميرية التي تُدفع إلى أمير الأمراء ممثل السلطان العثماني في إيالة مصر، انظر: البكري، كشف الكربة، م س، ص 293.

43_ مصطفى الصفوي، **صفوة الزمان في من تولى على مصر من أمير وسلطان**، تحقيق محمد عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، صص 136- 137.

44_ نفسه، ص 79.

45_ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، م س، صص 3-5.

46_ نقصد النصف الثاني من القرن 16م، انظر : الصفوي، صفوة الزمان، م س، ص 78.

47_ الموافقة لسنة 1607م.

48_ نفسه، ص 153.

وقد صارت الكلمة منحصرة في وحده"،[49] أي أن الصراع بين الجند المُصِرّين على أخذ حصة من الضرائب والوالي أويس باشا، قد حسم لصالح هذا الأخير، لذلك فقد تجددت ثورتهم في عهد الوالي خضر باشا (1598-1601م) الذي " **قامت عليه طائفة الأسباهية وقتلوا كتخداه، وكتخدا الجاوشية والترجمان، وقطعوا رؤوسهم وأشهروهم**".[50]

نستنتج من هذا النص، أن الثورات والتمردات في بلاد واد النيل، لم تكد لتهدأ رغم نجاح الإمبراطورية العثمانية من فرض سيطرتها التامة على مختلف أنحاء مصر، وتمكنها من استتباب الأمن والاستقرار لمدة من الزمن، حيث كانت أغلب الثورات بقيادة جند السباهية الذين لم يترددوا في قتل كل من يعارضهم أو يحول بينهم وبين تحقيق مصالحهم، مهما كان منصبه الإداري أو المالي، وقد بلغ بهم العنف مداه، عندما أقدموا للمرة الثانية، على قتل والي مصر المبعوث من اسطنبول.[51]

إذ لما حط إبراهيم باشا في " **الإسكندرية، استقبلته العساكر المصرية على العادة، ثم طلبوا منه الترقي**[52] **الجاري به العادة عند وصوله لناحية بولاق، فامتنع من ذلك وأغلظ لهم في الجواب، فقاموا عليه قومة واحدة وهدموا عليه الوطاق،**[53] **وأخذوا منه الترقي بالقهر والغلبة، ولما دخل مصر**[54] **أراد أن ينتقم منهم ... فضربوا الباشا بالسيوف وقطعوا رأسه، فأراد ابن خسرو أن يمنعهم فقتلوه الآخر، وقطعوا رأسهما وحملوهما على رمحين وشقوا بهما القاهرة**".[55]

ولعل توالي الثورات التي تخللتها أحداث دامية من خلال قتل الولاة أو مساعديهم، بهدف انتزاع الامتيازات المالية من ترقيات وغيرها، لخير دليل على تراجع سيطرة الأتراك على الرعية في مصر، وهذا ما سنباشر البحث في ثناياه بمزيد من الدلائل والقرائن، من خلال المحور الأخير من مساهمتنا ضمن هذا العدد.

ب. تراجع سيطرة الأتراك على الرعية في مصر

نُشير بداية أن بلاد مصر، قد كانت على شفا الانهيار أواخر العهد المملوكي، وذلك نظرا لعدة أسباب؛ أبرزها كثرة الحروب والمعارك، فضلا عن فقدانها لدور الوساطة في تجارة التوابل بين بلدان جنوب آسيا والقارة الأوروبية، إلا أن امتداد النفوذ العثماني إلى البلاد قد أجَّل هذا الانهيار، وهنا نسطِّر على " أجَّل" لاستبعاد مفهوم المنع أو الإلغاء، حيث سهام إقرار نظام الالتزام الضريبي في استمرار الأنشطة الفلاحية رغم عللها، وضمنت الهياكل المتعددة الساهرة على تطبيقه حالة من الأمن والاستقرار في البوادي، غير أن ذلك اقتصر على العقود الأولى بعد تنزيله.[56]

---

[49]_ البكري، كشف الكربة، م س، صص 314- 315.

50_ الملواني، تحفة الأحباب، م س، ص 121.

51_ إذ أن واقعة اغتيال " إبراهيم باشا" (1604م) التي سنستعرضها تاليا، لا تعتبر الأولى من نوعها، إذ سبق لجند السباهية أن تمادوا إلى قتل الوالي العثماني رغم " حصانته" ورغم ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات ضدهم، وذلك سنة 1567م عندما استلوا سيوفهم لقطع رأس " محمود باشا"، للمزيد حول هذه الواقعة، يرجى مطالعة: محمد عبد المعطي، أخبار الأول، م س، ص 365.

52_ يُقصد بالترقي؛ الأموال التي يفرقها الوالي الجديد مباشرة بعد وصوله إلى مصر قادما إليها من القسطنطينية، على مختلف عناصر الجند بمناسبة توليه مسؤولية الإيالة.

53_ الوطاق، بمعنى الخيمة أو الكشك المنصوب له ليستريح بعد طول طريق قبل إتمامه نحو القلعة في العاصمة.

54_ أي وصل إلى القاهرة.

55_ وهكذا تكون مدة هذا الوالي، أربعة أشهر فقط، انظر: الملواني، تحفة الأحباب، م س، صص 122- 123.

[56]_ وذلك " **حتى نهاية الستينات من ق16م، حيث احتُرِمت أحكام قانون نامه مصر، وكانت الخشية من مخالفتها تملأ النفوس، مما جعل النظم تحافظ على تماسكها وتراعى إلى حد كبير عند تطبيقها، أما بعد ذلك، فقد فقدت هذه النظم فعاليتها، فأصيبت السيطرة العثمانية بالضعف وتدهورت الإدارة العسكرية** ... "، انظر مقدمة المحقق عند: أحمد شلبي، أوضح الإشارات، م س، ص 7.

إذا وبعد مدة من ذلك، بدأت تتجلى بوضوح مساوئ هذا النظام الجبائي، والتي لم تمس الفلاحين فحسب، وإنما تضرر الملتزمون أنفسهم، حتى أن " **أكثرهم أفلس، وباقٍ عليه بواق لخراب البلاد، وتتابع الطُلب والتعايين والشكاوي والتساويف**"،[57] فأصبح الواحد منهم " **لا يجد ملجأ ولا خلاصا إلا بأحد الشيئين، إما الدفع بأي وجه كان، وإما أن ينزل عن حصته بالفراغ للديوان، ولا يبقى بيده ما يتقوت به هو وعياله، ويصبح فقيرا لا يملك شيئا، إن لم يكن له إيراد من جهة أخرى**".[58]

هذه الوضعية المتأزمة خلقت نزاعا بين الملتزمين على اختلاف طوائفهم، وكان يزيد من حدته كثرة تداول عقود الالتزام،[59] ولا شك أن هذا النزاع قد أثر بدوره، وبشكل مباشر على نظام الالتزام الضريبي نفسه، مما هدد استقراره واستمراره، إذ تعلقت أغلب النزاعات بشأن كيفية توزيع حصص الالتزام واستغلالها، وتبعا لهذا الخلل والارتباك أمست الموارد الجبائية التي كانت تتوصل بها خزينة القاهرة في ظل هذا النظام، هي الأخرى مهددة.[60]

عموما فقد كانت المحصلة النهائية مما سبق ذكره، أن تجزأت حصص الالتزام الضريبي إلى مقاطعات صغيرة، المشرفون عليها من الملتزمين؛ دائمو النزاع فيما بينهم، مما أفقد هذا النظام الجبائي فعاليته، حيث انكمشت مداخيل بيت المال إلى مستويات لم تسمح باستمرار أداء السلطة العثمانية لمهامها في تسيير إيالة مصر على أكمل وجه،[61] وهذا ما يجعلنا نخلُص إلى أن ذلك، كان إيذانا ببداية انفلات العقد الرابط بين الفلاحين والملتزمين ضمن هذا النظام الجبائي من جهة، ثم فك الارتباط بين الباب العالي في القسطنطينية والباشا العثماني الذي ينوب عنه في القاهرة من جهة ثانية، ومما سرَّع وتيرة هذا الانفلات، تعاظم دور المماليك في إدارة نظام الالتزام الضريبي.

فعلى سبيل المثال، فاقت نسبة الملتزمين من فئة المماليك: 80% في قرى الصعيد، كما سيطروا على معظم حالات الإسقاط والاستئجار كذلك،[62] وكان بعضهم لا يدفع المال المقرر عليه من الغلال كما حدث مع " محمد بك"، الذي استدعاه الوالي إلى القلعة لمحاسبته قائلا له: " **إن مرادك عدم الإعطا، وهذا الأمر علامة على كل غلال الميري**"،[63] بصيغة أخرى؛ يمكن القول أن سيطرة المماليك على نظام الالتزام، قد ترتب عنها احتكارهم للمداخيل الضريبية المحصلة من البوادي، وبالتالي حرمان خزينة مصر الإرسالية من مدخولها الأول والأساسي،[64] وقد كانت هذه الهيمنة المملوكية مجرد خطوة أولى نحو إزاحة العثمانيين من المشهدين الفلاحي والجبائي في بلاد وادي النيل.

إذ أعقب هذه الخطوة؛ بروز المماليك بقوة على مسرح الحياة السياسية والعسكرية، من خلال احتكار أبرز المناصب الإدارية سواء المركزية أو المحلية في مختلف الأرياف، كما سيطروا على جل الإدارات المالية في المدن بما فيها جمارك

---

[57]_ الجبرتي، عجائب الآثار، ج 4، م س، ص 316.

[58]_ نفسه، صص 116- 117. وتبعا لسوء الحالة التي عمت القرى، آثر بعض الملتزمين التنازل عن حصته، نظير الضرائب المتراكمة عليهم وعجزهم عن دفعها، يرجى الاطلاع على نموذج آخر ضمن الصفحة 142 من نفس المصدر.

[59]_ سواء عبر البيع أو التوريث أو الإسقاط أو الإيجار أو الرهن أو غير ذلك من الأساليب، التي شكلت وسيلة لتداول الالتزام الضريبي فيما بين أطياف المجتمع وعدم ثبوته في الملتزم الأصلي من الديوان، انظر كلا من: جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، صص 83- 84. - عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 2، 1986، صص 100- 102.

[60]_ كمال محمود جمال، **نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2001، ص 182.

[61]_ وقد أفضت تلك النزاعات إلى كثير من المشاكل التي لم تكن لتنتهي، إلا بعد اندلاع معارك دامية بين القبائل أو القرى المناوئة أو المتحالفة مع هذا الملتزم أو ذاك، حتى اضطرت السلطة المركزية إلى التدخل لوضع حد لهذه المشاكل.

[62]_ جمال محمود، الأرض والفلاح، م س، ص 242.

[63]_ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، م س، ص 268.

[64]_ إذ غدت الأراضي الزراعية خلال الثلث الأخير من القرن 16م، مُلكا مشاعا تتقاسمه البيوت الغالبة من هؤلاء المماليك، حتى أصبحوا يطلقون على القرى والبلاد التي تقع في دائرة التزامهم: " **قراهم**" و " **بلادهم**"، انظر: عبد الرحمن، الريف المصري، م س، ص 85.

الموانئ،[65] يصف لنا علي باشا مبارك هذه الوضعية الجديدة التي أضحت عليها بلاد مصر، وذلك بقوله: " **لم تلتفت الدولة لما كان يحصل من المماليك من الأمور المخلة بالنظام، فضعفت شوكة الدولة وهيبتها التي كانت لها على مصر، وأخذ البكوات[66] تكثر من المماليك وتتقوى بها، حتى فاقت بقوتها الدولة العثمانية في الديار المصرية، فآل الأمر والنهي لهم في الحكومة، وصارت الدولة صورية غير حقيقية، وسبب ذلك إكثارهم من شراء المماليك**".[67]

هذا مع العلم أن الوالي العثماني هو صاحب السلطة العليا، إذ بيده الأمر والنهي، والحل والعقد، والفصل في أمور البلاد، غير أن تزايد نفوذ المماليك وتمكنهم من احتواء الأوجقات العسكرية واستمالة أفرادها إلى جانبهم، شل تلك السلطة التي تمتع بها الوالي، وفي هذا السياق، تسجل المصادر تطاولهم على أويس باشا ومهاجمته داخل الديوان يوم 4 غشت 1589م، حيث " **قام عليه العسكر وقتلوا جماعته، وتمرد العسكر غاية التمرد، وهو أول باشا قام عليه العسكر بمصر**"،[68] لتتولى بعد ذلك تمرداتهم دون انقطاع.

بل إن تمادي المماليك على ممثل السلطان العثماني في ولاية مصر، لم يقف عند حدود التمرد، وإنما وصل بهم الأمر كما سبق وأن أشرنا، إلى قتل الوالي العثماني محمود باشا " **الذي كان كثير السفك للدما، مصادرا للناس في أموالهم**"،[69] وذلك سنة 1567م، مستغلين تذمر الرعية واستياءها من الحكم العثماني ونظامه الجبائي الجائم على موارد البلاد وأرزاق العباد، حتى تمنت موته، فقد أنشد بعضهم قائلا:[70]

موت محمود حياة * فيه للعالم رحمة**

قتله بالنار نور * وهو في التاريخ ظلمة**

وتبعا لذلك، لُقِّب هذا السلطان بالمقتول،[71] وترجع أهمية هذا الحادث، إلى أنه قد أتى بعد فترة من الاستقرار بمصر، وكأنه الهدوء الذي يسبق العاصفة كما يقال، حيث شكل نقطة انطلاقٍ للعديد من حركات التمرد التي أضرت بهيبة الدولة وسلطتها، إذ سرعان ما تحولت بعد ذلك إلى ثورات عسكرية صاخبة، اتسمت بالعنف بين مختلف مكونات المجتمع المصري من الرعية والمماليك والأتراك والعربان ... اشتدت وطأتها مع بداية القرن الموالي.[72]

بل إن تعاظم قوة المماليك وتغلغل نفوذهم، قد أجبر الحاميات العسكرية العثمانية أن تسير في فلكهم رغما عن إرادة القسطنطينية، التي حاولت جاهدة أن تُعيد إلى ولاتها ولو القدر القليل من الهيبة، بوضع حدا للنفوذ المملوكي لكن دون جدوى، وتبعا لذلك لم يعد الباشا العثماني يفعل شيء دون مشورتهم، بل لا يستطيع أن يُبدي رأيا مخالفا لرأيهم،[73] مما يدل وبوضوح، أن السلطة العثمانية في إيالة مصر، أضحت اسما أكثر منها واقعا.

---

[65]_ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، م س، ص 6.

[66]_ **البيكوات**: جمع " بك"، وهو مصطلح باللغة التركية، يعني الأمير، كما قد تصادف مصطلح " بكلر بك" والذي يعني أمير الأمراء، ويعتبر خاير بك الذي ولاه السلطان سليم الأول ولاية مصر بعد فتحها سنة 1517م، هو أول من حمل هذا اللقب في مصر، حول تطور دلالة " بكلر بك" واختصاصاته، يرجى مطالعة: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 64.

[67]_ علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية، م س، ص 195.

68_ الصفوي، صفوة الزمان، م س، ص 139.

69_ نفسه، ص 118.

70_ محمد عبد المعطي، أخبار الأول، م س، ص 365.

71_ المصدر نفسه. - الملواني، تحفة الأحباب، م س، ص 114.

72_ الصفوي، صفوة الزمان، م س، صص 77- 78.

[73]_ أحمد شلبي، أوضح الإشارات، م س، صص 5-6.

ولعل هذا الواقع، هو ما فرض على أحد الولاة العثمانيين مخاطبة أحد الأمراء المماليك، وقد كان هذا الأخير؛ صاحب مكانة ذات وزن وثقل بين نُظرائه من الأمراء، وحائز من السلطة والنفوذ المتجذر في البلاد، ما يجعل كلمته مسموعة بين الرعايا، مخاطبته بقوله: " **أنتم أُمنا السلطان في أرضه والبلاد، وأما نحن فإننا ناس ضيوف عندكم، وبلاد السلطان لا يسأل عليها إلا منكم**"،[74] وهذا تسليم واضح من جانب الولاة العثمانيين بازدياد النفوذ المملوكي في البلاد.

خاتمة

ختاما لمقالنا هذا، نشير إلى أنه وبقدر مساهمة مداخيل نظام الالتزام الضريبي، في تثبيت نفوذ العثمانيين بالمجال المصري، بقدر مساهمتها في الإضرار بالرعية في أرزاقها وسبل معيشتها، فكانت نتيجة ذلك اشتداد مظاهر العصيان والتمرد ضد الحكم المركزي في القاهرة، وهكذا أدى استحداث هذا النظام الجبائي، إلى ظهور كيانات مستقلة ترفض الخضوع لسلطة الأتراك أو الاستجابة لمطالبهم الضريبية.

وبالتالي يمكن القول بأن الانعكاسات المترتبة عن نظام الالتزام الضريبي، قد جعلت منه بصمة بارزة في تاريخ مصر العثمانية، نظرا لدوره المؤثر في خلخلة الثوابت والأسس التي تحكمت سابقا في العلاقات البنيوية بين القسطنطينية ورعية مصر الخاضعة لها.

إذ لم تتوقف هذه الانعكاسات عند حد اندلاع انتفاضة أو ثورة هنا، يواجهها الباشا العثماني بالعنف والبطش اعتمادا على قوة العسكر، لتخفت ثم تندلع واحدة أخرى هناك، وإنما أمست تشكل خطرا سياسيا مباشرا بل تهديدا وجوديا ينذر بزوال ظل الباب العالي عن مصر، حيث أدت هذه التطورات الجبائية بعد مدة قصيرة، إلى انكماش سلطة الأتراك، وغدت العلاقة بين أغلب القبائل مع مركز الحكم في عاصمة الإيالة، لا تتجاوز مستوى التبعية الإسمية.

[74]_ نفسه، ص 194.

قائمة المصادروالمراجع

- ابن الوكيل، يوسف الملواني، **تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب**، تحقيق محمد الششتاوي، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1999.
- ابن إياس، الحنفي محمد بن أحمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى، منشورات مركز تحقيق التراث المصري، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984.
- الإسحاقي، محمد عبد المعطي ابن أبي الفتح، **أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول**، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1894.
- باشا مبارك علي، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**، المطبعة الكبرى الأميرية، الاسكندرية، 1886.
- البكري، الصديقي محمد بن أبي السرور، **النزهة الزهية في ذكرولاة مصروالقاهرة المعزية**، دراسة وتحقيق عبد الرزاق عيسى، مطبعة العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- البكري، الصديقي محمد بن أبي السرور، **كشف الكربة في رفع الطلبة**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة، 1976، المجلد 23.
- الجبرتي، عبد الرحمن بن الحسن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، (المعروف بتاريخ الجبرتي)، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، منشورات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998.
- الشربيني، يوسف بن محمد بن عبد الجواد بن خضر، **هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف**، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، سنة 1308 هـ (1891م).
- شلبي، أحمد بن عبد الغني، **أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات**، الملقب بالتاريخ العيني، تقديم وتحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة الخانجي- مصر، القاهرة، 1978.
- صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1986.
- عمر محمد عبد العزيز عمر، **تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517م- 1919م)**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997.
- **قانون نامه مصر**، أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ترجمة أحمد فؤاد متولي، القاهرة، دون تاريخ.
- القلقاوي، مصطفى الصفوي، **صفوة الزمان في من تولى على مصر من أميروسلطان**، تحقيق محمد عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002.
- كمال محمود جمال، **الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني**، سلسلة تاريخ المصريين، العدد 285، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- كمال محمود جمال، **نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2001.
- الوزان، الحسن بن محمد الفاسي، **وصف أفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1988.

استهلاك الملابس المستعملة بين المحاكاة و الاستدامة

دراسة ميدانية بمدينة مراكش

Secondhand Clothing Consumption Between Imitation and Sustainability A Field Study in Marrakech

فاطمة الزهراء الخلوقي: طالبة باحثة مختبر إعداد المجال والتنمية الترابية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة

fatimaezzahrakhalouki@gmail.com

ابراهيم حمداوي: أستاذ باحث مختبر إعداد المجال والتنمية الترابي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة

brahim.hamdaoui@uit.ac.ma

ملخص

نهدف من خلال هذا المقال، إبراز أهمية عامل محاكاة بعض الأفراد للمشاهير والنجوم وغيرهم، وذلك من خلال تبضعهم للملابس المستعملة المستوردة . إن رغبتهم في تبني النموذج الغربي في الحياة، ساهم بشكل كبير وغير مباشر في إقبال هاته الفئات وغيرها على تبضع الملابس المستعملة المستوردة، وذلك بسبب انخفاض أثمنتها، وجودة صناعتها، إضافة إلى أنها تمنحهم الشعور بالرقي، سيما التي تحمل علامات تجارية عالمية، دون أن ننسى أن تبضع مثل هذه الملابس يساهم في التقليص من حجم صناعات الملابس والحفاض على الموارد البيئية، فعوض الرمي بهاته الملابس في سلات القمامة ورميها في مطارح النفايات، يتم إعادة بيعها وإطالة مدة استعمالها كلباس أو في عمليات أخرى.

Summary:

This article seeks to examine the sociocultural dynamics underpinning the growing trend of individuals emulating celebrities and public figures through the purchase of imported second-hand clothing. The aspiration to adopt Western lifestyle models has played a significant—albeit indirect—role in driving interest among various social groups toward these garments. Contributing factors include their affordability, superior manufacturing quality, and the symbolic prestige associated with internationally branded items.

Beyond personal expression and identity formation, this consumer behavior also intersects with broader environmental and economic considerations. The acquisition of second-hand clothing contributes to the reduction of industrial textile production and supports sustainable resource management. Rather than being discarded in landfills, these garments are reintroduced into circulation, thereby extending their lifecycle—whether as wearable items or repurposed materials.

الكلمات المفتاحة: مراكش- الملابس المستعملة- المحاكاة – الاستدامة

تقديم

ارتبط استهلاك الملابس بعوامل مختلفة، وتطور ذلك مع مرور الزمن في سياقات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة. تشكل المحاكاة إحدى هذه العوامل المفسرة، والتي باتت تحكم استهلاك الملابس بشكل كبير؛ فعندما نتحدث عن المحاكاة، فإننا بالدرجة الأولى نتكلم عن تقليد الشيء أي النموذج أو النسخة منها، لدى فقد شكل مفهوم المحاكاة اهتمام الفلاسفة والمنظرين والباحثين من مختلف التخصصات. كعلم النفس، وعلم الجمال، وعلم الاجتماع...

يعتبر اللباس، من بين العناصر التي يتمظهر فيها الفرد التقليد والمحاكاة، وخاصة إذا كانت هذه الملابس تلبس من قبل المشاهير، وحاملة لماركات عالمية مشهورة. ازدادت أهمية العلامات التجارية بتطور النظامي الرأسمالي. وتعد العلامة التجارية هي الأداة التي تستخدمها العديد من المؤسسات لبناء وخلق صورة ذهنية، وعلاقات قوية ومميزة وطويلة المدى مع مستهلكيها، غير أن الجنوح للاستهلاك التفاخري من خلال الموضة في الملابس، أثر بشكل كبير على واقع عدد كبير من السكان مثلما هو عليه الحال بمراكش، كما أثر على الجانب البيئي بأشكال مختلفة ،مما دفع بعدد من المنظمات والدول إلى الدعوة لتبني الاستهلاك المستدام.

من هذا المنطلق؛ سنحاول من خلال هذا المقال؛ فهم وتحليل السلوك الاستهلاكي في ارتباطه بعملية التقليد التي يتبناها مجموعة من الافراد والجماعات من خلال اقتنائهم للملابس بمختلف أنواعها؛ سواء الجديدة أو المستعملة، وكيفية تأثيرها على البيئية، وجعل منها عملية استدامة؛ وذلك بناء على بحث ميداني أجريناه مع 176 متبضعا للملابس المستعملة بمدينة مراكش سنة 2023 .

I - الملابس المستعملة: تقليد و محاكاة أم ضرورة بشرية

1-1 تأثير العلامات التجارية على سلوك مستهلك الملابس المستعملة بمدينة مراكش

يعد تقليد أو محاكاة الألبسة والعلامات التجارية العالمية، و استنساخها أمر يعاقب عليها القانون، مع أنها لا تكون نسخة طبق الأصل منها، لدى يحاول الأفراد الذين يريدون أن يلبسوا من الماركات العالمية و يريدون أن يقلدو المشاهير أن يبحثوا عن بديل وبثمن منخفض و يجدوه في كومات الألبسة المتراكمة في الأسواق المتخصصة لبيع الملابس المستعملة، لدى فإن الفرد يبحث في أسواق ومحلات الملابس المستعملة بهدف العثور على قطعة أو أكثر من إحدى العلامات التجارية

والتي تكون بثمن أقل بكثير من الثمن الأصلي _ عندما كانت جديدة _ وهذا السلوك تحكمه عوامل مختلفة ومتعددة ويشكل التقليد والمحاكاة إحدى هاته العوامل ، في هذا الصدد يشير روسو بايقول: " يبدو أن إيماءات المحاكاة مدفوعة بالرغبة في إرضاء و احترام الذات بدلا من تعبير الحب لها هذا الشعور الطبيعي والفطري الذي يدفعنا إلى الميل نحو الخير ، وهو ما يتوافق مع طبيعتنا و لكن الأسوأ هو أن الرغبة في تقليد الآخر يمكن أن تؤدي إلى إنكار الذات المقلدة حيث يصبح التطلع هو أن تكون شخصا آخر غير نفسك ."[75]

تلعب العلامات التجارية دورا مهما في تشكيل سلوك وفعل المستهلك وخصوصا بالنسبة للأفراد الذين يتأثرون بالموضة ،إذ يتم بناء علاقة نفسية مع تلك العلامة التجارية حيث تمنح العلامة التجارية للفرد شعورا بالرقي الاجتماعي والانتماء الى نمط الحياة، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل قد تتطور العلاقة مع تلك العلامة التجارية لتصبح كولاء لها، ولا يستطيع الفرد تغييرها، وإن قام بتغييرها قد يحس بأنه قام بخيانة تلك العلامة التجارية. إن الارتباط بالعلامة التجارية لا يأتي من فراغ، بل يتم بنائه انطلاقا من الثقة المسبقة في جودتها ،وتميزها، إضافة الى الشعور بالفخر والتميز التي تمنحه له تلك العلامة التجارية ،الشيء الذي قد يجعله مستعدا لدفع أي سعر أو ثمن من أجل الحصول عليها، وهذا ما نشهده عند مشاهير كرة القدم مثلا، فالعلامة التجارية لم تصبح فقط اسما أو شعارا، بل أصبحت رمزا ثقافيا واجتماعيا للتعبير عن الذات.

الجدل رقم (1) تبضع الملابس المستعملة في علاقتها بالماركات العالمية

الدخل	هل تبحثين عن نوع معين من الماركات عند تبضعك للملابس المستعملة ؟				المجموع	
	نعم		لا			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
بدون	12	6.8	50	28.4	62	35.2
أقل من 1500	8	4.5	27	15.3	35	19.8
بين 1500 و 2500 درهم	7	3.9	25	14.2	32	18.1
بين 2500 و 4500 درهم	4	2.2	4	2.2	8	4.5
بين 4500 و 5000 درهم	6	3.4	9	5.1	15	8.5
بين 5000 و 6000 درهم	1	0.5	2	1.1	3	1.7

[75] - Nassim EL KABLI « Faire imiter » : le problème de l'imitation chez Jean Jacques Rousseau Mosaïque, revue de jeunes chercheurs en SHS – Lille Nord de France – Belgique – n° 17, juin 2022. p 58

أكثر من 6000 درهم	8	4.5	13	7.3	21	11.9
المجموع	46	26.13	130	73.8	176	100

المصدر : نتائج البحث الميداني 2023

أردنا من خلال معطيات الجدول رقم (1) توضيح أثر العلامات التجارية العالمية على اختيارات الأفراد عند تبضعهم للملابس المستعملة؛ فقد أظهر البحث الميداني أن 26.13 % من أفراد مجتمع الدراسة يبحثون عن ماركات معينة عند تبضعهم للملابس المستعملة ،وهي نسبة مهمة تظهر توجه تفكير الأفراد و مرجعياتهم في اختيار الملابس، فهم يحاولون التبضع انطلاقا من المرجعية الرمزية، من خلال بحثهم على الماركات ، والجودة والصورة التي تظهرها هذه الأنواع من الملابس . أصبحت الملابس بالنسبة لهاته الفئة المجتمعية تشكل لهم ثقافة، وهوية، خاصة أو إن صح التعبير هوية مقلدة . علما منا أن 6.8% من هؤلاء الأفراد هم بدون دخل، ورغم ذلك فإن الماركات العالمية تستهويهم، وقد تكون المبالغ التي يحددونها لتبضع مثل هاته الملابس إما مصدرها الآباء أو الأبناء أو من أحد أفراد العائلة... ولكن يبقى الأهم هو الفكر الذي سيطر عليهم، والمتمثل في شراء الملابس المستعملة الحاملة لإحدى العلامات التجارية للماركات العالمية. من هذا المنطلق يتبين أن أزيد من ربع ساكنة المجال المدروس على اختلاف دخلها يعود تبضعها بالأساس إلى الرغبة في محاكاة الواقع العالمي المعاش الذي أصبحت تتأثر به من خلال مختلف وسائل الاعلام، خاصة المرئية سيما الحديثة منها ، وهنا يظهر جليا تأثير وتوجيه الإعلام للأفراد سواء على الذين لديهم دخل، أو على الذين ليس لديهم دخل، أكان قارا، أو غير قار، أو على الذين هم بدون دخل.

إن إقبال هاته الفئة المهمة من المجتمع على شراء الملابس المستعملة الحاملة للماركات العالمية يعد من الأفعال التي يراد من خلالها بعث صورة للآخر ؛ يظهرون لهم من خلالها أنهم أصبحوا يواكبون الحضارة العالمية، وأنهم يعيشون على مستوى يشابه مستوى فئات اجتماعية راقية عالميا. في حين 73.8% من أفراد مجتمع الدراسة صرحوا؛ بأن تبضعهم للملابس لا يحكمه خيار الماركات العالمية بقدر ما تحكمه عوامل اقتصادية واجتماعية صرفة، وهذا ما يظهر من خلال دخل الأفراد؛ فإذا كان مثلا 4.5 % من الذين يزيد دخلهم على 6000 درهم شهريا دافعهم للتبضع هو البحث عن الملابس الحاملة للماركات العالمية فإن 7.3% من نفس الفئة لا تهمهم الماركات بقدر ما أن دافعهم للتبضع حددته أهداف أخرى،و قد تكون الحاجة أولها.

من هذا المنطلق نجد عددا من المنظرين مثال Girardو Caillois و Butler و Bourdieu اعتبروا في كتاباتهم أن التقليد يقوم بتشكيل الثقافة والهوية الفردية، ويحدد العلاقة بالآخرين، وفي الآونة الأخيرة تجاوز التقليد تقليد الملابس أو تقليد الأشياء بل أصبح التقليد موضوع اهتمام النهج المعرفي العصبي الذي ينص على أن استنساخ الآخر يعتمد على قدرة محاكاة فطرية ناتجة عن الإدراك الاجتماعي.[76]

يمكن ارجاع نظرية المحاكاة إلى عهد الفلاسفة القدامى، حيث ظهرت نظرية المحاكاة منذ القدم؛ فهي ترجع إلى القرن الرابع قبل الميلاد، فقد عرفت في الدراسات القديمة منذ عهد الفلاسفة في اليونان وخاصة مع الفيلسوفين أفلاطون في كتابه " المدينة الفاضلة" وأرسطو في كتابه " فن الشعر " وهاذين الكتابين تعرضا لفكرة المحاكاة، حيث ربطاها بالوجود، ومبينين التصور المثالي والواقعي في معالجة فكرة المحاكاة. ويرى أفلاطون أن الوجود ينقسم إلى ثلاث دوائر: فالدائرة الأولى؛ هي دائرة المثل والمدركات العقلية، وهي دائرة الحقائق الكلية، والدائرة الثانية؛ هي دائرة الموجودات الحسية، وهي كل الأشياء التي نلمسها ونراها في الوجود، أما الدائرة الثالثة؛ فهي دائرة الفنون والصور، وهي دائرة تثير الانفعالات، ولا تنتج حقيقة معرفية دقيقة، لأنها تمثل التقليد، وتبعد الناس عن الحقيقة. والعلاقة التي تربط بين هذه الدوائر الثلاث هي علاقة محاكاة وتقليد.[77] في هذا السياق فإن الفئات التي عبرت تبضع الماركات أرادت من خلال هذا الفعل إثبات وجودها بين الفئات المجتمعية المتميزة اجتماعيا. إن دعوة أفلاطون إلى القول: إن الفن تقليد للطبيعة ومحاكاتها، كان الهدف منه الوصول إلى اعتبار الفن ناقص بطبعه، كما رأى أن الطبيعة نموذج لمثال يحاول الفنان أن يحاكيه، ولكنه يقصر عن محاكاته تلك، لأن الفنان في رأيه يقف عند ظواهر الأشياء لا على جوهرها المثالي.[78] وهذا ما يظهره الواقع المعاش ؛ حيث أن الماركة ليست نوعا واحدا، بل هي ماركات جاءت في إطار التعدد، والمنافسة، وفي رغبات الأفراد المتجددة خاصة في زمننا الراهن التي أصبحت فيه الماديات تحتل مكانة متميزة في المجتمعات مثلما هو حال المجتمع المغربي سيما في المدن الكبرى كمدينة مراكش السياحية التي ساهمت فيها السياحة بشكل فعال في إدماج الساكنة المحلية في التحول الذي يعرفه العالم من خلال توافد السياح من مختلف دول العالم.

[76] - Marie-Laurence Bordeleau-Payer (2017): Le concept d'imitation en sociologie : de la reproduction à la création du sujet social. Thèse de doctorat en sociologie. Université du Québec à Montréal (UQAM), Montréal, Canada.pp1.2

[77] - عصام قصيجي " أصول النقد العربي القديم "مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطابع الأصيل، حلب، سوريا.1981 ص 48

[78] - كريب رمضان " بذور الاتجاه الجمالي في النقد العربي القديم " دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر 2004 ص 27

يتبين إذا، أن نظرية المحاكاة من منظور بعض الباحثين هي نظرية لاتزال صامدة في وجه ما يعتريها من عقبات، غير أنها في وقتنا الراهن اتخذت مفهوم تقليد أعمال المنتجين السابقين شكلا ومضمونا، وأصبح المفهوم يؤدي معنى السرقات الأدبية. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن مبدأ المحاكاة لا يعني سوى وجوب تطلع المرء إلى مثال ما أرفع من ذاته.[79] وفي خضم حديثنا عن نظرية المحاكاة نجد أنفسنا أمام فكرة المرآة، فالمحاكاة تكون بتقليد الشيء لكي يكون شبيها له حيث قال أفلاطون " فكل ما يحتاج إليه الفنان هو أن يأخذ المرآة و يديرها في جميع الاتجاهات "[80] ولشرح ذلك يمكن تقديم المثال التالي، فالزهرة، هي شيء موجود في العالم الطبيعي، وهي صورة للزهرة الموجودة في عالم المثل؛ أي أنها تقليد، فالرسام إذا رسم زهرة، فإنه سينقلها من العالم الطبيعي، وهنا يمكن إطلاق عبارة تقليد التقليد أو محاكاة المحاكاة ، لأنه حاكى الزهرة التي بدورها محاكاة للزهرة الموجودة في عالم المثل. وهذا ما ينعكس جليا على صناعة الملابس التي باتت ماركاتها تستهوي فئات عريضة من المجتمع، وهو ما جعل عددا كبيرا من الشركات تقوم بتقليد تلك الماركات، حيث تقوم بتغيير جزء بسيط منها لتصبح مثلها. غير أن الفرد الذي لا يجد العلامات التجارية في الماركات العالمية التي تباع في الأسواق لبيع الملابس القديمة، قد يضطر إلى شراء تلك الملابس الجديدة المقلدة التي تحمل علامة تجارية تشبه العلامة التجارية العالمية الأصلية، وهذا ما قد نسميه محاكاة المحاكاة، مثال ذلك صورة التمساح، وهو رمز شركة لاكوست Lacoste حيث نجد في الرمز المقلد تغييرات بسيطة لا يمكن اكتشافها إلا من قبل العارفين بطبيعة الرمز الحقيقي الذي يكون عليه وضع التمساح.

1-2 الماركات التجارية وتأثيرها على عملية التبضع

إذا كان 26.3% من مجتمع الدارسة دافعهم في تبضع الملابس المستعملة هو البحث عن الماركات العالمية وهذا ما وضحناه سابقا، فإن 13.6% من المتبضعين للملابس القديمة من أسواق البال بمدينة مراكش دافعهم الأساسي هو العثور بشكل خاص على ماركات عالمية محددة، وهذه الفئة هي التي تقوم بتبضع الملابس المستعملة الحاملة للعلامات التجارية العالمية اعتمادا على ملصقاتها من قبيل(ماركات إيطالية ك Versace ; Gucci. Versace. Fendi . Prada وماركات فرنسية Louis .Givenchy... Hermès. Dior,Vuitton. Chanel وماركات إسبانية .Zara. Balenciaga)

[79] - ويليرس سكوت – " خمسة مداخل إلى النقد الأدبي " ترجمة د عنان غزوان إسماعيل وجعفر صادق الخليلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد .1986 ص 94

[80] - جيروم ستونليتز ترجمة فؤاد زكريا " النقد الفني " دراسة جمالية وفلسفية المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط 2 . 1981.ص 159

Bershka. Pull et Bear . Stradivarius وغيرها من الماركات العالمية[81]، دون أن ننسى أن هاته الماركات تشكل فيما بينها البين درجات ومستويات مختلفة على مستوى الجودة والثمن، وهو ما يؤثر بدوره على اختيارات الأفراد المتبضعين للملابس المستعملة، ويجعلهم يفضلون ماركة على أخرى. وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي رقم 2

الجدول رقم (2) تأثير ملصقات الملابس التجارية على اختيار الملابس المستعملة.

الجنس	هل اسم الماركات التي تكون ملصقة على الملابس المستعملة تؤثر على عملية اختيارك للملابس المستعملة ؟						المجموع	
	نعم		لا		أحيانا			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الذكور	6	3.4	42	23.8	8	4.5	56	31.8
الإناث	18	10.2	80	45.4	22	12.5	120	68.1
المجموع	24	13.6	122	69.3	30	17	176	100

المصدر : نتائج البحث الميداني 2023

يتبين من معطيات الجدول رقم (2) الخاص بتأثير الملصقات العلامات التجارية الخاصة بصناعة الملابس المستعملة وجود تباين واضح بين الذكور و الإناث في عملية تبضع هاته الملابس. إذ يتبين أن الإناث هن الأكثر ارتباطا وتأثرا بتبضع هذا النوع من الملابس، واتضح أن 68.1% من المتبضعين في الأسواق لبيع الملابس المستعملة هن إناث مقابل 31.8% للذكور. ونزولا عند عملية التبضع يتبن أن 13.6% تأثروا في عملية التبضع بنوع الماركة؛ 75% من هاته النسبة إناث. كما أن 17% من المتبضعين يبحثون أحيانا على شراء الملابس الحاملة للعلامات التجارية المعروفة عالميا؛ 73.33% منهم إناث. ومرد هذا أساسا الى عوامل تتعلق بالموضة والاهتمام بالمظهر الخارجي وبالعلامات التجارية لدى النساء. ففي منظورهن، فهاته الملابس الحاملة للماركات العالمية تضفي عليهن نوعا من الرقي في وسطهن الاجتماعي. لدى ومن خلال الجدول رقم (2) فإن النساء أظهرن رغبة أكبر في تبضع الملابس الحاملة للعلامات التجارية مقارنة بالرجال، وبالإضافة إلى العلامات التجارية الملصقة، فقد صرحن أنهن يركزن أيضا على عوامل أخرى مثل السعر، والجودة، والحالة العامة للملابس لدى،

[81] https://fiveseasonoptical.comمدونتنا/تعرف-على-أشهر-الماركات-العالمية بتاريخ 2025/08/23 الساعة 13:34

فإن العلامات التجارية ليست العامل الأكثر أهمية عند اختيارهن للملابس المستعملة، لكنها تتداخل مع عوامل أخرى لحسم عملية التبضع. وفي المقابل ف 23.8% من الذكور أظهروا نوعا من اللامبالاة تجاه الماركات عندما يتعلق الأمر بالملابس المستعملة، وقد يكون ذلك لتركيزهم أكثر على الجانب الاقتصادي. إن ما يهمهم من خلال نتائج الدراسة، هو مظهر وشكل الشيء الذي يريدون تبضعه، والحالة التي يوجد عليها، وليس ماركته، و لا تشكل الماركات الملصقة بالنسبة لهم عاملا حاسما في اختيار الملابس المستعملة، ومع ذلك تبقى الملصقات لها تأثير على نسبة قليلة من الذكور بنسبة 3.4% ؛ ويظهر هذا في عمليات انتقائهم للملابس، حيث تجدهم يتصفحون العلامات التجارية التي تكون ملصقة على اللباس. إن هذا التباين في تأثير الملابس الحاملة للماركة على الجنسين، يدفعنا إلى ضرورة أخذ الجندر بعين الاعتبار في توجهات استهلاك الملابس المستعملة والتي تتماشى مع الموضة، لدى فإن فهم التباينات في اختيارات الأفراد خصوصا من حيث الجنس يساهم في تطوير الموضات التي تستهدف فئة معينة أكثر من الأخرى. بناء على ما سبق، فإن العلامات التجارية، تؤثر على المستهلكين واختياراتهم من خلال محاولة تقليد الأفراد من خلال نمط اللباس، وذلك انطلاقا من فكرة الموضة، والواقع الاقتصادي للفرد، لدى يجب معرفة ماذا نعني بالموضة؟، وماهي العلامات التجارية، وترتيبها في هرم الموضة؟ وهل الفرد على دراية بهاته العلامات التجارية، أم أن التقليد ينصب فقط انطلاقا من اسم تلك الماركة، والصورة التي يظهرها المشاهير لها؟

يمكن تعريف الموضة كمفهوم اجتماعي؛ حيث تشير إلى التغيرات في أنماط الحياة واللباس عبر الزمن، ويمكن تعريفه كصناعة، حيث تمثل قطاع الملابس واستهلاك الأفراد لها كوسيلة للتعبير عن الهوية الشخصية، ففي الوقت الحالي، يعد سوق الموضة سوقا عالميا ومتعدد الأجزاء، وحسب الباحثة الفرنسية جيكونو ليا Gigounon, Léa يمكن تصنيف العلامات التجارية للموضة على شكل هرم مكون من خمسة مستويات حسب السعر، والجودة، والصورة الذهنية، وكل فئة لها قواعدها، واستراتيجياتها الخاصة، فكلما ارتفعت هذه المعايير ارتفعت العلامة التجارية في الهرم. ونجمل هذه المستويات في الآتي:

المستوى الأول: يطلق عليه Haute couture أو الأزياء الراقية أو آخر صيحات الموضة.

يوجد هذا المستوى في قمة الهرم، حيث نجد الأزياء الراقية، وهي تشمل العلامات التجارية التاريخية الفرنسية أو الإيطالية على سبيل المثال Hermès، Chanel أو Dior وأغلبها أصبح للعرض والفرجة، حيث أصبحت تصاميمها مبتكرة غير قابلة للارتداء لدى فئات عريضة من المجتمع سيما إذا كان الأمر يتعلق بمجتمعات تنطلق من هويات، كما هو حال المجتمع المغربي، و تظل هاته الألبسة حكرا فقط على الفئة المترفة من المجتمع.

المستوى الثاني : Prêt- à - porter الأزياء الجاهزة

حسب جيكونو ليا توجد الملابس الجاهزة في الدرجة الثانية، وتعود هذه المنتجات الى علامات تجارية لمصممين معروفين، وتتميز بإبداع كبير، وتلعب صورة العلامة التجارية التي غالبا ما ترتبط بالبريق، والأناقة دورا أساسيا في هذه الملابس، ومن بين هاته العلامات مثلا نجد Prada و Gucci و Armani .

المستوى الثالث: Marques de publication علامات النشر

تعد فئة ما يسمى بعلامات النشر أو التوزيع، فئة مستوحاة من فئة الملابس الجاهزة، وتستهدف هذه الفئة جمهورا أوسع وأصغر سنا، من خلال أسعار أكثر سهولة (رغم أنها لا تزال مرتفعة نسبيا). غالبا ما تكون قطعها المصنوعة أكثر راحة أو أكثر أناقة، وتباع عبر قنوات متنوعة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص. ومن أمثلة هذه العلامات التجارية: Marc Jacobs أو Ralph Lauren .

المستوى الرابع : Luxe disponible الرفاهية المتاحة

يوجد هذا المستوى في المرتبة قبل الأخيرة، والتي تعرف أيضا بقطاع Bridge . تشكل هذه الفئة الجسر بين الرفاهية والسوق الشعبي، و تشمل هذه الفئة العلامات التجارية التي تستوحي تصاميمها من الملابس الجاهزة، لكنها تستهدف فئة أكبر بفضل أسعارها المنخفضة نسبيا، و شمل علامات مثل Tommy Hilfiger أو Guess . تربط هذه العلامات بين الفئة الراقية وسوق الاستهلاك الشعبي. وهي تستهدف المستهلكين المستعدين لدفع مبلغ أعلى قليلا مقابل مستوى جيد من الجودة. تقدم هذه العلامات عادة منتجات عصرية وجيدة الجودة مقارنة بسعرها.

المستوى الخامس : Marché populaire السوق الشعبي :

يقع السوق الشعبي في أسفل الهرم و يشمل الموضة السريعة ويضم العلامات التجارية التي تقدم عددا كبيرا من المنتجات بأسعار مناسبة للجميع مع مواكبة الموضة، ويشمل علامات من قبيل " الفاست فاشن" Fast Fashion.[82]

لدى، فإن تقليد الملابس أو ما سماه الفرنسي Jean Gabriel Tarde غابرييل تارد ب" المحاكاة " اعتبره آلية سيكولوجية، تستند إلى مختلف الروابط والظواهر الاجتماعية، وتشكل أساس المجتمع في رمته، في حين اعتبر دوركايم المحاكاة مصدرا

[82] - Gigounon, Léa. Le luxe et le développement durable : L'achat de vêtements et/ou d'accessoires de luxe de seconde main est-il un acte de consommation responsable ? Université catholique de Louvain, 2022, p 10

للحياة الاجتماعية تقتضي ما تنتج ، فالأسباب التي جعلت الأفراد يقلدون في نضره تعد قبل كل شيء اجتماعية. ومن النماذج التي تؤكد وجود ما يعرف بالمحاكاة والتقليد لاستهلاك الآخرين هوما يتم من قبل العديد من الأفراد، ويتمظهر في فساتين الأفراح، والسهرات، والمناسبات، والولائم... حيث لا تلبس الملابس لأكثر من مرة أو مرتين، ويصبح التفاخر والتبذير .[83] مهيمنين على المشهد الاجتماعي على حساب التدبير.

II- الأذواق وتأثيرها على اختيارات الأفراد للملابس

1-2 اختلاف دوافع التبضع: عوامل مهمة في تنشيط تجارة الملابس المستعملة بمدينة مراكش

إن استهلاك الأشخاص للملابس الحاملة للماركات العالمية الفاخرة وغالية الثمن من قبيل Chanel و Louis Vuitton و Gucci هي ذات أبعاد نفسية في مجملها لكنها تنعكس وتؤثر اجتماعيا، يراد من خلالها تحقيق أهداف وغايات عديدة، فإذا كانت تسعد القائم بها نفسيا، كقرار عاطفي يحقق فرح باطني، إلا أنها تنعكس على أرض الواقع من خلال الفعل، وردة الفعل، والآثار التي تترب عنها على مستويات عديدة، إذ يمكنها أن تتحول إلى هوس أو إدمان على الشراء، فنصبح أمام فئات أو أفراد يشترون عددا من الأشياء وفي مقدمتها الملابس، لكنهم لا يستعملونها وهو ما يجعلنا أمام وضعية هي أقرب لهدر الموارد والمشاركة في زيادة حجم المخلفات، و يساهم هوس التفاخر عند هاته الفئة من المجتمع في تقليص أمد استعمال الملابس ، حيث تتأثر قرارات الشراء عندها بالعواطف أكثر من المنطق . كما تلعب المحلات التجارية الخاصة بهاته المنتجات دورا بالغ الأهمية في التأثير على الزبناء من خلال العروض التي يقدمونها، والعبارات التي يستعملونها من قبيل التخفيضات Soldes، فهذه الكلمة ذات حمولة نفسية كبيرة، وجدابة، وتستهوي الزبناء، وتحثهم على التبضع.غير أن تعدد المؤثرين، والشركات، وتباين الأفراد في الغنى، والبشرات، والجنس والعمر، والبنيات الجسمانية والذهنية، والمكانات الاجتماعية والمعتقد ... يجعلهم يختلفون من حيث تدوق المنتج، وتباين الخيارات وقرارات التبضع للملابس فيما بينهم. اتضح هذا الوضع من خلال البحث الميداني؛ فمعظم أفراد عينة البحث يختلفون في اختيارهم لنوع الألبسة، وقد يبدو هذا الوضع أمرا عاديا، غير أن مجموعة من العوامل الظاهرة أو الباطنة تحكم هذا الاختيار، نذكر منها:

[83] - زيد بن محمد الرماني, الاستهلاك في حياتنا , إضاءات اقتصادية أربعون نموذجا , شبكة الألوكة , قسم الكتب ، الرياض، المملكة العربية السعودية . 2018. ص38

_ الإثارة أو ما يسمى بالاستهلاك المظهري[84] ، هذا النوع من الاستهلاك يحدث عندما يقوم الأفراد بشراء الملابس ذات الماركات العالمية من أجل التباهي أمام الأصدقاء، و أمام أفراد العائلة، وأمام زملاء الشغل... كما أن الجهر بالثمن المرتفع لتبضع السلع يعد رمزا تفاخريا، عند هاته الفئات

_ الاستهلاك للاقتصاد، يقوم الأفراد من خلاله باستهلاك الملابس المستعملة بدافع اقتصادي كادخار المال، أو توفيره لشراء مستلزمات أخرى، أو لتحقيق التوازن المالي للأسرة لمواجهة تكاليف الحياة ...

_ الاقتناء من أجل التقليد، إن شراء الملابس الحاملة للماركات العالمية المشهورة التي تكون غالية في المحلات الكبرى تكون بدافع تقليد لباس بعض المشاهير من مختلف أطياف الواقع الاجتماعي المعاش؛ من قبيل الرياضة، والغناء، والبرامج المؤثرة على عموم الأفراد، ونظرا لارتفاع أثمنتها يبحث الأفراد عن هذه الماركات في الأسواق والمحلات المختصة لبيع الملابس المستعملة أو ما يسمى ب " البال"

_ احترام الذات: قد يؤثر احترام الذات عند الكثير على مشتريات الأشخاص، إذ يستحضر عددا من الأفراد ا ما يطلق عليه **"الآخر"** في بعده المادي أو الروحي والمعنوي في عمليات التبضع، وذلك بناء على مرجعيات أو قناعات تدفعهم لشراء هذا الأنواع من الملابس عوض الأخرى.

إذا وقفنا عند طبيعة اختيار الأفراد للملابس؛ يتبين أن 23.8% منهم يميلون الى اختيار الألبسة العصرية سواء أكانت حسب الموضة أو تحمل علامات لماركات عالمية، بينما 28.4% منهم يفضلون الألبسة التقليدية، و25% يفضلون الألبسة ذات الطابع العصري والتقليدي في آن واحد.

في هذا الصدد يرى "باحث علم النفس الأمريكي ألبيرت إليس Albert Ellis أن الموضات هي نماذج سلوكية مؤقتة، وفي ذات السياق يرى عالم النفس الأمريكي Jerome Bruner جيروم برونر أن الموضة ضرب من السلوك المؤقت مصدره دوافع لاشعورية مرتبطة بتفاعل الفرد مع بيئته. هكذا يتضح أن العوامل النفسية حاضرة وبقوة في ممارسات الأفراد وتتحول إلى أفعال تتأثر وتؤثر في الواقع الاجتماعي. كما أن معظم النساء ينصعن الى الموضة الراهنة ويخضعن لها سيما في الملابس،

[84]- Veblen, Thorstein. The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions. Macmillan, New York. 1899.

فالباحثان الأمريكيان يؤكدان بوجود عاملين مهمين يدفعان إلى هذا الانصياع :الأول هو الرغبة في الانصياع تمشيا مع التطور العام، والثاني هو الرغبة في الظهور أو حب الظهور والنفوذ."[85]

2-2 التقليد باستعمال الملابس المستعملة: رمزية اجتماعية وآلية لبناء الذات

يعد التقليد (Imitation) سلوكا إنسانيا متجذرا بعمق في طبيعتنا البشرية، كما يعد آلية تعلم أساسية لا غنى عنها، تؤثر بشكل كبير في تشكيل شخصياتنا، ونسج علاقاتنا الاجتماعية، ونقل ثقافتنا وقيمنا عبر الأجيال. ويلعب التقليد دورا مزدوجا، فهو الأداة التي توحد المجتمعات، وتحافظ على استمراريتها، كما يعد القناة التي قد تنتشر عبرها ممارسات جديدة قد تحدث تغييرات جذرية، سواء كانت إيجابية بناءة أم سلبية هدامة. إن فهم هذه الآلية ضروري لفهم ديناميكيات السلوك الاجتماعي بشكل عام.[86] فعملية التقليد أو المحاكاة هي عملية تساهم في إعادة استنساخ الشيء ليصبح مثله، سواء فيما هو مادي أو فيما هو معنوي، فيمكن أن يشبه الشخص شخصا آخر من حيث قصة الشعر، أو من حيث طريقة اللباس، أو من حيث طريقة الظهور والتصرفات... لدى تميل مجموعة من الأشخاص إلى التشبه بأشخاص آخرين من مختلف أطياف المجتمع ؛سواء كانوا مؤثرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو ممثلين مشهورين أو رياضيين أو فنانين أو أشخاصا من الطبقات العليا أو ما يسمى حسب تعبير Thorstein Veblen بالطبقة المترفة. إن شراء الأشخاص للملابس الحاملة لطابع الماركات العالمية المشهورة من أسواق بيع المواد المستعملة، ليس لأنها منخفضة السعر فقط، ولكن باعتبارها تسهل عليهم عملية المحاكاة وتقليد الأشخاص الذين يصعب الوصول إلى مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. بل يحاولون من خلال عملية التقليد مماثلة المظهر الخارجي الذي يشعرهم بالأريحية والفخر من أجل حجب التمايز بناء على المظهر الخارجي. إن الشعور بالدونية والفقر لدى عدد من الأفراد سيما النساء منهم والذين تكون قدرتهم الشرائية ضعيفة تدفعهم أنفسهم إلى محاكاة أفراد من مستويات عالية سواء من الطبقة الغنية أو من المشاهير، فيلجؤون إلى تقليدهم انطلاقا من اللباس، حيث يجدون في أسواق البال متنفسا لهم للبحث عن الملابس **"الدالة "** أو الوازنة رمزيا وسط كومات كبيرة من الملابس المستعملة التي تتطلب جهدا، ووقتا، ودراية، ونفسا لا يسأم من البحث وتقليب وبعثرة الملابس القديمة المعروضة للبيع، وذلك وسط أصوات وكلمات تحفيزية تتعالى و تتناثر من أفواه الباعة بالجودة والثمن

---

[85]- شهباء خزعل ذياب : ثقافة استهلاك الملابس بين الترشيد والتبديد , دراسة ميدانية بجامعة بغداد، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد الخامس، العدد الثاني 2013، ص 90

[86] https://www.mojtamaafikr.com/2024/11/imitation-social-behavior.html -سيكولوجية التقليد: لماذا نقلد وكيف يؤثر ذلك علينا؟

المناسب ووجود الماركات داخل بضاعاتهم، والتي تقابل من قبل المشترين "بستي بيديك" أي فتش و اختار بيدك عساك أن تجد ما تبحث عنه. وذلك من أجل التشبه بالآخر أو الظهور بمظهر يشبهه.

تبين من خلال نتائج البحث الميداني أن عملية التبضع تحكمها عدة عوامل فالأفراد يقومون بشراء الأشياء التي يحتاجونها انطلاقا إما من محددات عديدة سبق ذكر عدد منها؛ كالثقافة والفقر أو الغنى، والتنشئة الاجتماعية، والدين، وتأثير المحيط، والقناعة الذاتية من ذلك الشيء... ورغم انخفاض نسبة الذين أجابوا بشكل صريح أنهم يبحثون وسط كومات الملابس للعثور على الماركات التي يرتديها المؤثرون أو المعجبون بهم إلى 3.2% إلا أن بعدها ودلالتها كبيرتين في الوسط المغربي، دون أن ننسى بوجود فئة تقلد لباس المشاهير في بعض الأحيان؛ أي أنها تتبضع الملابس بنية إيجاد الملابس الحاملة للعلامات التي يرتديها المشاهير والنجوم، وفي غياب ذلك يكتفون بشراء ملابس تلائم دوقهم، وهذه الفئة تقدر ب 11.4% والمتواجدة أساسا في صفوف الفئة العمرية الممتدة ما بين 19و30 سنة والفئة العمرية 41 و50 سنة، وهوما يفسر بعوامل عديدة؛ كحب الظهور وإبراز الذات في الوسط المجتمعي. إن هذه النسب توضح التغير الثقافي الذي بات يعرفه المغرب بصفة عامة ومدينة مراكش بصفة خاصة في مجال اللباس. إن أهمية هاتين الفئتين باعتبارهما مكونتان من الأفراد المبتدئين في الزواج أو المقبلين عليه. أو مبتدئين في سوق الشغل ودخلهم محدود أو يخططون للادخار أو طلبة؛ سيشكلون مدخلا هاما للتحول في طبيعة ألبسة المجتمع المغربي مع مرور الزمن، فهم أساس أسر المستقبل وحاملين أفكار التقليد والانفتاح على الآخر.

III- تبضع الملابس المستعملة: فعل عقلاني لاستدامة بيئية

1-3 الاستهلاك المستدام: خيار بيئي أممي

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، الذي صدر سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك Gro Harlem Brundtland غرو هارلم برونتلاند.[87]

[87] - https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30

إن " نموذج برونتلاند " بالإضافة إلى أنه نموذج مستدام، فإنه نموذج عادل حيث أضافت الوزيرة البعد السوسيو اقتصادي على البعد البئي، والذي يقوم على تلبية الحاجات الإنسانية مع ضرورة الحفاظ على البيئة[88]

تعد عملية تبضع، وإعادة استخدام الملابس المستعملة فعلا عقلانيا بالتعبير الفيبيري بالنظر إلى نتائجه؛ إذ يحقق الاستدامة البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ فمن الناحية البيئية تساعد عملية تبضع الملابس المستعملة في تقليل الضغط على الموارد الطبيعية والطاقة المستخدمة في انتاج الملابس الجديدة. كما تساهم في التقليل من حجم النفايات المترتبة عن التخلص من الملابس القديمة. أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي تساهم في تقليل التكاليف والنفقات المرتبطة بشراء ملابس جديدة، وتشجع على تعلم فنون ومهارات التطريز اليدوي والآلي، والاستفادة منها في اعطاء الملابس المستعملة قيمة مضافة، وتحسين مظهرها من خلال إخفاء العيوب الناتجة عن الاستهلاك الأول، من أجل إعادة استخدامها مرة أخرى، وهو ما ينعكس ايجابا على إطالة عمرها الافتراضي. وهي ممارسات وأفعال تحقق الاستدامة في الملابس المصنوعة التي يتخلى عنها مشتروها الأوائل، فالاستدامة من هنا تعد المحرك الأساسي للوعي البيئي.

3-2 الملابس المستعملة: تعدد المواقف والخيارات تجاهها من قبل ساكنة مراكش.

يعتبر استهلاك الملابس المستعملة عند الكثير من الأفراد خاصة دعاة حماة البيئة، أنها تشكل إحدى البدائل الاستهلاكية التي تسهم في التقليص من الآثار السلبية لصناعة النسيج.

إلى عهد قريب كانت الملابس في الوسط المغربي تتوارث بين الأبناء في تراتبية عمرية من الأكبر إلى الأصغر، وتخضع للمخيط كلما تمزقت، كما تخضع لعملية الترقيع أو "التطبيب" أي وضع أجزاء من أتواب أخرى لتغطية المناطق التي تآكلت في الملابس جراء طول مدة استخدامها، وكانت هاته العمليات تتم أساسا فوق الجلاليب والسراويل...

كما تعد ثقافة تبادل الملابس بين الإخوة مع بعضهم أو بين أفراد العائلة وجها لعملية الاستدامة، حيث تقوم الأم بالاحتفاظ بملابس الابن الأكبر للابن الأصغر حتى يصل إلى سنه لكي يستفيد من لباسها. وهذه العملية تتم أيضا داخل العائلة؛ حيث يتم تجميع الملابس التي صغرت على أحد أفرادها وإعطائها لفرد آخر يكون في مقاسه، وخاصة بين الأطفال الصغار. غير أن هذا السلوك لا يمكن تعميمه بسبب تلاشي الرابط الأسري من جهة، وبسبب هيمنة بعض المعتقدات التقليدية من

[88] - Essabri, Noureddine. Représentations, agir et justifications du développement durable chez les dirigeants de PME : le cas des dirigeants de riads/maisons d'hôtes à Marrakech. Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université de Pau et des Pays de l'Adour, 2018 p 110

قبيل خوف الأفراد من التبرع بملابسهم لأقاربهم أو أصدقائهم خوفا من أن يسحر لهم فيها... أو خوفا من تحسيس الآخر بالدونية، أو الخوف من عدم تقبل الآخر للملابس المستعملة تحت درائع مختلفة، لدى، فإن عددا كبيرا منهم يفضلون إما رميها في القمامة حيث لا يتم التعرف على صاحبها أو يقومو بحرقها فلا يبقى لها أثر... كما يتضح من الصورة رقم 1:

الصورة رقم 1: إحدى جوانب التخلص من الملابس المستعملة بحي العزوزية

المصدر: البحث الميداني 2023

كما ساهم تضخم الإنتاج الصناعي للملابس ووفرة جميع أنواع الملابس الجديدة والمستعملة في الأسواق المحلية، في تغيير موافق الأفراد من الألبسة، وأفرز سلوكات غير التي كانت تستخدم في معظم أوساط المجتمع المغربي إلى عهد قريب، مثلما هو عليه الحال في الوسط المراكشي، وهذا ما استخلصناه من خلال كيفية التعامل مع الملابس التي تتعرض للتمزيق. وهل يتم إعادة خياطتها بالإبر؟ أبان البحث الميداني استمرار ثقافة وجود إبر الخياط في معظم المنازل، وذلك من خلال

تعبير عدد من الأفراد على استعمالها عند الضرورة، كإعادة خياطة بعض الأجزاء من الملابس التي تتعرض للتمزيق خاصة في صفوف فئة المتزوجين والتي تعد الأكثر ميلا لإعادة استعمال الملابس مقارنة بباقي الفئات؛ ربما يعود ذلك لإحساسهم بتحمل المسؤولية العائلية، أو لاعتبارات اقتصادية تهدف إلى الادخار أو تدبير مصاريف البيت والحفاظ على التوازن المالي له سيما وسط الأسر الفقيرة والهشة أوضعيفة الدخل بصفة عامة. إن وجود 22.7% من مكونات المجتمع المراكشي الذين أجابوا بأنهم لا يعيدون خياطة الملابس التي تتعرض للتمزق؛ سواء كانوا متزوجين أو عزابا أو مطلقين أو أرامل، يدل على التحول في النزعة الاستهلاكية لدى هذه الفئات. إضافة إلى قلة الاهتمام بالخياطة بسبب التنشئة الاجتماعية لعدد من أفراد الأسر الشابة أمام وفرة المنتج الصناعي، والتي يفضل أرباب أسرها شرائها على إعادة خياطتها. سيما عندما يتعلق الأمر بألبسة منخفضة الثمن كالجوارب أو بالألبسة التي تظهر الشكل الخارجي للأفرد، ومن الأمثلة الدالة على ذلك مثلا تراجع حرف وحرفيي الخرازة والاسكافين بالنسبة لإصلاح الأحدية، وإن وجدوا يطلبون ثمنا يقارب ثمن إعادة شراء ملبس أحسن وأجود منه من أسواق البال، التي عادت تغزوا كل الأحياء الشعبية لمدينة مراكش.

جدول رقم (3) العوامل المتحكمة في تخلي الأفراد عن ألبستهم بمدينة مراكش

الحالة المهنية	متى يمكنك التخلص من ملابسك المستعملة							
	عند الملل منها		ظهور موضة جديدة		عندما تهرأ		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
بدون	22	12.5	0	0	31	1.9	53	30.1
طالب	20	11.3	6	3.4	10	5.6	36	20.4
موظف	20	11.3	0	0	5	2.8	25	14.2
عمل خاص	30	17	0	0	13	7.3	43	24.4
عمل مؤقت	12	6.8	0	0	7	3.9	19	10.7
المجموع	104	59	6	3.4	66	37.5	176	100

المصدر: نتائج العمل الميداني 2023

في هذا الصدد؛ أجاب 59.1% من أفراد المجتمع المتبضعين، أن التخلص من هاته الملابس يتم عندما يحدث الملل منها، وهذا ما يفسر تحول نظرة المجتمع للحياة العصرية بسبب التأثير الخارجي، وتحسن مستوى المعيشة، ورغبة عدد من الأفراد العيش في أوساط جميلة ومحببة من قبل **"الآخر"** الذي فرض وجوده في الحياة العامة، وذلك بعيدا عن الإفراط

في ادخار المال دون طائل... كما أن 62.5% من المتبضعين يرون بأن استعمال الملابس المستعملة المستوردة هو فعل يحافظ على البيئة. وفي إطار الوعي البيئي، والاقتصادي، فقد صرح 41.5% من المستجوبين أنهم عند الانتهاء من استعمال الملابس؛ يعيدون تدويرها، أو يستعملونها في أعمال أخرى. أو يعاد التبرع بها لمن يحتاجها.

3-3 تدوير الملابس المستعملة: توجه للعمل بالهدفين الحادي عشر والثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة

يعرف التدوير حسب الأمم المتحدة: "بأنه عملية تحويل النفايات إلى مواد جديدة قابلة للاستخدام في إنتاج منتجات أخرى، وذلك بهدف الحد من استهلاك الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث البيئي الناجم عن تراكم النفايات، وتوفير الطاقة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة."

انتشرت عملية إعادة الاستخدام الملابس بشكل كبير أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، بسبب الندرة والمعاناة من النقص في بعض المواد الأساسية كالملابس؛ وهوما دفع بعدد من المجتمعات كالمجتمع الأوروبي والمغربي، إلى تجميع المواد من المخلفات، ومن بعض أنواع النباتات، وذلك لمصالح ذاتية تحققت معها كذلك فوائد بيئية[89] سواء في حينها أو بعدما وضعت الحرب أوزارها .

حفاضا على البيئة، يقوم الأفراد بإعادة تدوير الأشياء، كالألبسة من أجل استدامتها مدة أطول محققين وراء ذلك عدة مكاسب. ومن الفوائد البيئية المكتسبة من استخدام خامات نسيجية معاد استخدامها بدلا من الخامات الجديدة هو تحول هذه المنتجات لتصبح عاملا مهما في الحفاظ على الموارد الطبيعية، إذ تتحول صناعة الغزل والنسيج والملابس والأزياء لتصبح أكثر استدامة، وذلك بتطوير المنتج و إنتاج منتج جديد[90]. كما تساهم في انخفاض استهلاك الطاقة، وتقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وغيرها من الانبعاثات الأخرى ،وخفض النفايات التي توضع في مطارح القمامة. فتصبح إعادة تدوير الملابس من هذا المنطلق من التقنيات المستعملة للحد من التلوث البيئي ، وذلك من خلال استعمال الملابس لمدة طويلة بدلا من رميها.

---

[89]- السرحان ثناء مصطفى " تدوير بقايا الأقمشة لاستخدامها في مكملات المفروشات " مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، عدد 23 ، أكتوبر 2011. ص 380

[90]- نجلاء محمد عبد الخالق طعيمة، داليا ايمن راضي، اميرة حسن: إعادة استخدام الملابس المستعملة عن طريق التصميم و التشكيل على مانيكان لتحقيق الاستدامة، المجلد 11 ، العدد 2 ، أبريل 2024 .ص ص 218 219.

إن عملية إعادة استخدام الملابس في أغراض أخرى يقوم بها معظم أفراد مجتمع الدراسة، وهذا دليل على أن هناك وعيا بيئيا وسلوكا مستداما تجاه البيئة بغض النظر عن الأسباب، الاقتصادية أو النفسية أو الاجتماعية التي قد تدفع بأفراد المجتمع للقيام بهذا السلوك، فهم فضلوا عدم رميها والتخلص منها أو بإعادة تدويرها والاستفادة منها مرة أخرى بطرق عدة؛ كاستعمالها في تنظيف المطبخ أو الأرضيات وحتى لغسل السيارات كما يمكن استعمالها في بعض أنواع النسيج التقليدي، حيث يتم تقطيع الملابس غير المرغوب فيها إلى قطع صغيرة ونسجها لتصبح قطعا منسوجة بألوان مختلفة، كما أنه يمكن إعادة تفصيلها وخياطتها لتصبح قطعة أخرى وبشكل آخر غير الذي كانت عليه... تعد هاته الطرق في استدامة وإعادة تدوير الملابس طرقا ومخرجات صديقة للبيئة.

خلاصة

عرف السلوك الاستهلاكي، تغيرا كبيرا في الآونة الأخيرة، وخصوصا مع التطور الصناعي والاقتصادي الذي عرفه المغرب بصفة عامة ومدينة مراكش بصفة خاصة. حكم هذا التغير عدة عوامل؛ اقتصادية وثقافية واجتماعية... وحيث أن التقليد أصبح ضرورة بشرية لدى عدد كبير من الأشخاص ورغبة منهم في الإرتقاء الاجتماعي، فقد مالت مجموعة منهم إلى الاستهلاك التفاخري، ونظرا لضعف القدرة الشرائية والدخل المحدود لعدد كبير منهم، اتجهوا إلى المحاكاة انطلاقا من شراء الملابس المستعملة التي تحمل ماركات عالمية من أجل الرقي في السلم الاجتماعي بأقل تكلفة، سيما أنها لاتزال في حلل جيدة وبجودة عالية وتباع بأثمنة مناسبة. إن هاته الأفعال شكلت مدخلا مستداما للبيئة من خلال استدامة الملابس وتخفيض وثيرة صناعاتها، والحفاظ على عدد من الموارد الطبيعية، وهو ما يدل على تغير السلوك الاستهلاكي والمواقف لدى فئات عريضة من المجتمع المغربي خاصة في المدن الكبرى كمدينة مراكش التي همها هذا البحث.

المراجع المعتمدة:

- السرحان ثناء مصطفى " تدوير بقايا الأقمشة لاستخدامها في مكملات المفروشات " مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، عدد 23 ، أكتوبر 2011.

- جيروم ستونليتز ترجمة فؤاد زكريا " النقد الفني " دراسة جمالية وفلسفية المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط 2 . 1981.

- زيد بن محمد الرماني, الاستهلاك في حياتنا , إضاءات اقتصادية أربعون نموذجا , شبكة الألوكة , قسم الكتب ، الرياض، المملكة العربية السعودية . 2018

- شهباء خزعل ذياب : ثقافة استهلاك الملابس بين الترشيد والتبديد , دراسة ميدانية بجامعة بغداد، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد الخامس، العدد الثاني 2013

- عصام قصيحي " أصول النقد العربي القديم "مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطابع الأصيل، حلب، سوريا 1981.

- كريب رمضان " بذور الاتجاه الجمالي في النقد العربي القديم " دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر 2004 .

- نجلاء محمد عبد الخالق طعيمة، داليا ايمن راضي، اميرة حسن: إعادة استخدام الملابس المستعملة عن طريق التصميم والتشكيل على مانيكان لتحقيق الاستدامة، المجلد 11 ، العدد 2 ، أبريل 2024 .

-ويلبرس سكوت – " خمسة مداخل إلى النقد الأدبي " ترجمة د عنان غزوان إسماعيل وجعفر صادق الخليلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986 .

- Nassim EL KABLI « Faire imiter » : le problème de l'imitation chez Jean Jacques Rousseau Mosaïque, revue de jeunes chercheurs en SHS – Lille Nord de France – Belgique – n° 17, juin 2022.

- Essabri, Noureddine. Représentations, agir et justifications du développement durable chez les dirigeants de PME : le cas des dirigeants de riads/maisons d'hôtes à Marrakech. Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université de Pau et des Pays de l'Adour, 2018.

- Gigounon, Léa. Le luxe et le développement durable : L'achat de vêtements et/ou d'accessoires de luxe de seconde main est-il un acte de consommation responsable ? Université catholique de Louvain, 2022.

- Marie-Laurence Bordeleau-Payer (2017): Le concept d'imitation en sociologie : de la reproduction à la création du sujet social. Thèse de doctorat en sociologie. Université du Québec à Montréal (UQAM), Montréal, Canada

- Veblen, Thorstein. The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions. Macmillan, New York. 1899.

- https://fiveseasonoptical.comبتاريخ 2025/08/23 الساعة 13:34 مدونتنا/تعرف-على-أشهر-الماركات-العالمية

- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30

- https://www.mojtamaafikr.com/2024/11/imitation-social-behavior.html سيكولوجية التقليد: لماذا نقلد وكيف يؤثر ذلك علينا؟

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الثاني و الثلاثون
أيلول– شتنبر 2025
ISSN 2569-734X

التخطيط الحضري والخريطة المدرسية بمدينة العيون من خلال آراء وتصورات الساكنة والمخططين التربويين من أجل بناء خريطة مدرسية تشاركية

Urban Planning and the School Map in the City of Laayoune through the Perceptions and Views of Residents and Educational Planners: Towards the Construction of a Participatory School Map

* محمد عالي معطلا * * أمين الفاطر *** ذ عبد العزيز فعرس

* طالب باحث ، مختبر السياسات التربوية و الدينامية و الاجتماعية، جامعة محمد الخامس كلية علوم التربية
Alimaatella@gmail.com

* * أستاذ الثانوي التأهيلي لمادة التاريخ و الجغرافيا، أكاديمية جهة الرباط سلا القنيطرة aminfater3@gmail.com

***ذ عبد العزيز فعرس أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد الخامس، الرباط المغرب بكلية علوم a.faaras@um5r.ac.ma

الملخص: يهدف هذا المقال البحثي إلى دراسة العلاقة بين التخطيط الحضري والخريطة المدرسية بمدينة العيون، من خلال استقصاء آراء الساكنة المحلية وبعض المخططين التربويين بشأن نجاعة توزيع المؤسسات التعليمية ومدى رضاهم عن الخريطة المدرسية المعتمدة. انطلق البحث من ثلاث إشكاليات رئيسة وأربع فرضيات، وتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لاختبارها. اعتمدت الدراسة على أداتين أساسيتين: المقابلة والاستمارة، وشملت العينة بعض سكان إقليم العيون، وأطرًا تربوية تشتغل في مجال التخطيط، إضافة إلى مجموعة من المؤسسات التعليمية المنتقاة.

وقد تم اعتماد ثلاث دراسات سابقة، عربية وأجنبية، لتأطير الجانب النظري. أما على مستوى النتائج، فقد أكدت التحاليل صحة الفرضيتين الأولى والرابعة، في حين تم دحض الثانية والثالثة. وخلصت الدراسة إلى وجود رضا نسبي لدى الساكنة حول توزيع الخريطة المدرسية، رغم بعض التحديات، أهمها التباعد الجغرافي، والتفاوت في توزيع المدارس بين جماعات الإقليم، مما يثير إشكالية العدالة المجالية. ويقترح البحث ضرورة إشراك الساكنة المحلية في إعداد خريطة مدرسية تشاركية تراعي الخصوصيات المجالية والاجتماعية للمنطقة.

الكلمات المفاتيح: التخطيط الحضري، الخريطة المدرسية، التخطيط التربوي، العدالة المجالية التربوية ، إقليم العيون

Abstract : This research article aims to examine the relationship between urban planning and the school map in the city of Laayoune, by exploring the perceptions of local residents and some educational planners regarding the effectiveness of the distribution of educational institutions and their satisfaction with the current school map. The study is based on three central research questions and four hypotheses, which were tested using a descriptive-analytical methodology. Two primary research tools were employed: interviews and questionnaires. The sample included residents of the Laayoune region, educational planning professionals, and selected schools.

o support the theoretical framework, three previous studies—both Arab and international—were reviewed. The findings confirmed the validity of the first and fourth hypotheses, while the second and third were refuted. The study revealed a relative level of satisfaction among residents regarding the spatial distribution of schools, despite several challenges, most notably geographical distance and the imbalance in the distribution of schools among the municipalities of the region. The study recommends involving local populations in the development of a participatory school map that takes into account the spatial and social specificities of the area.

Key Words : Urban Planning, School Mapping, Educational Planning, Territorial Educational Justice, Laayoune Province

عرف التخطيط الحضري تطورًا مهمًّا على المستوى العالمي، بحيث لم يعد يراعي فقط البُعد العمراني، بل أصبح يأخذ بعين الاعتبار عند التخطيط الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والقانونية، والبيئية، والمجالية، والتربوية، سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، من أجل إعطاء نظرة شاملة ونسقية للمجالات الحضرية. وقد عرف المغرب بدوره تطورًا في مجال التخطيط الحضري، سواء من حيث وثائق التعمير أو من حيث المساطر القانونية، في بناء مجالات حضرية تراعي بدورها الأبعاد البيئية والمجالية والعمرانية والاجتماعية-الاقتصادية.

لذلك ارتأينا أن نعمل على إبراز أهمية التخطيط الحضري ودوره في الخريطة المدرسية، من خلال آراء الساكنة المحلية والمخططين التربويين، حيث اخترنا إقليم العيون مجالًا للدراسة كنموذج. وقد وضعنا ثلاث إشكاليات نتساءل فيها حول مدى احترام التخطيط الحضري لمتطلبات الخريطة المدرسية، وهل يتم إشراك آراء الساكنة في إعداد الخريطة المدرسية المجالية، وأخيرًا، ما هي الوسائل التقنية والتكنولوجية المستعملة من طرف المخططين التربويين. وقد صغنا لهذه الإشكاليات أربع فرضيات.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى رضا الساكنة المحلية لإقليم العيون وبعض المخططين التربويين عن التوزيع المجالي للمدارس العمومية، كما يتناول سؤال العدالة المجالية التربوية داخل إقليم العيون، وأهمية التخطيط الحضري في هذا التوزيع.

وللتحقق من الفرضيات، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف أداة الاستمارة الموجهة إلى الساكنة المحلية لإقليم العيون لتقصي آرائهم حول رضاهم عن التوزيع المجالي للخريطة المدرسية، خاصة فيما يتعلق بالمدارس العمومية، بالإضافة إلى أداة المقابلة، حيث أُجريت مقابلات مع بعض المخططين التربويين في مديرية إقليم العيون حول آرائهم بخصوص التوزيع المجالي للمدارس العمومية، تتكون عينة البحث من 6 مخططين تربويين، إلى جانب مجموعة من المدارس وبعض أفراد ساكنة العيون. وبعد عرض النتائج ومناقشتها، تم قبول الفرضيتين الأولى والرابعة، في حين تم نفي الثانية والثالثة.

وخلصت الدراسة إلى وجود رضا عام لدى الساكنة المحلية بمدينة العيون والمخططين التربويين حول الخريطة المدرسية، باستثناء فئة قليلة من السكان عبّرت عن رضا نسبي. كما أظهرت النتائج غياب العدالة المجالية التربوية داخل جماعات إقليم العيون، حيث تتركز معظم المدارس العمومية في المجال الحضري لمدينة العيون، وهو ما تم توضيحه من خلال المقاربة الخرائطية لتوزيع المدارس بالإقليم.

وتوصي الدراسة بأهمية إشراك السكان في بناء خريطة مدرسية مجالية تشاركية تراعي حاجياتهم، بالإضافة إلى ضرورة الحد من تمركز المدارس العمومية في المجال الحضري للإقليم.

أولا: المدخل المنهجي

1: مشكلة البحث وأسئلته:

منذ بداية العمل بالمقاربة المندمجة في تدبير القطاع التربوي لم تتوقف أساليب ووسائل العمل المستعملة عن التطور، حيث كان من الضروري إخضاع البرامج المعتمدة للتحيين المستمر؛ بما في ذلك برنامج الخريطة التربوية والمواكبة لمختلف المستجدات، ودعما للجهود الهادفة إلى الارتقاء بالتخطيط التربوي بصفة يظل التخطيط الحضري الذي شهده المغرب عموما ومدينة العيون خصوصا من الإشكاليات التي تشغل بال المهتمين به من مختلف المشارب العلمية؛ والتنظيمية نظرا

للدينامية الكبيرة التي شاهدتها؛ ويبقى التركيز على الفترة الراهنة أفضل في الدراسات الحضرية لتحديد ودراسة الحالة والوضعية التي يوجد عليها القطاع التربوي بمدينة العيون .

ومن هذا المنطلق نصوغ السؤال المركزي كالآتي:

- إلى أي حد يحترم التخطيط الحضري توزيع الخريطة المدرسية/المدارس العمومية بمدينة العيون بكيفية عادلة تراعي حاجيات السكان من جهة وما مدى رضا الساكنة عن هذا التوزيع من جهة أخرى؟

- هل يشتغل الفاعلون التربويون بإقليم العيون/المديرية الإقليمية على البرامج المعلوماتية الحديثة؟ وما تقييمهم لتوزيع المجالي للمدارس العمومية؟

- هل يتم دمج آراء الساكنة العيون في وضع الخريطة المدرسية من أجل بناء خريطة مدرسية تشاركية؟ وهل توزيع المدارس العمومية داخل إقليم العيون يراعي العدالة المجالية التربوية أم هناك تباينات مجالية في توزيع المدارس؟

2: فروض البحث.

يحترم التخطيط الحضري توزيع المدارس بمدينة العيون وفق حاجيات وانتظارات الساكنة وهذه الأخيرة راضية عن هذا التوزيع.

لا يحترم التخطيط الحضري توزيع المدارس بمدينة العيون وفق حاجيات وانتظارات الساكنة وهذه الأخيرة غير راضية عن هذا التوزيع.

لا يعتمد الفاعلون التربويون بإقليم العيون / المديرية الاقليمية على البرامج التقنية الحديثة في توطين المدارس العمومية والسكان غير راضيين على التوزيع الجغرافي للمدارس العمومية.

يوجد هناك تباين في توزيع المدارس العمومية في إقليم العيون

3: أهداف البحث.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية البحث ومكانته، بالإضافة الى المكانة التي يحظى بها التخطيط الحضري في حقل الجغرافيا لهذا تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- التعرف على آراء ساكنة إقليم العيون على التوزيع المجالي للخريطة المدرسية، وهل هم راضيين عن الخريطة المدرسية

- محاولة البحث عن مكامن الخلل التي تطغى على التخطيط الحضري على المستوى التربوي خاصة.

- إبراز مدى أهمية التخطيط الحضري بالنسبة للفاعلين في تدبير القطاع التربوي.

- رصد مدى حضور تطبيق التخطيط الحضري في المشاريع التنموية الخاصة بالقطاع التربوي.

- تحسيس مختلف الفاعلين بضرورة برمجة مشاريع تنموية تواكب تطلعات الأجيال القادمة.

4: منهجية البحث.

إن طبيعة موضوع البحث تفرض الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف أساسا إلى جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، حيث سنعتمد عليه لمعالجة موضوع التخطيط الحضري، وعلاقته بالتوزيع المجالي للمدارس العمومية.

5: أدوات البحث:

نظرا لأهمية الموضوع وطبيعة المنهج الذي يكمن في المنهج الوصفي التحليلي سأعتمد في دراستي على الاستمارة لتقييم عمل الفاعلين الترابيين والتربويين، ومن جهة أخرى سأعمل على القيام باستمارة مع الساكنة للوقوف على مكامن الخلل التي يعاني منها قطاع التعليم، وأخيرا سأقوم بإجراء مقابلة مع " المخططين التربويين" من أجل استيعاب وفهم منطق التوزيع الذي تعرفه المدارس العمومية.

6: حدود البحث

- **الحدود الموضوعية:**

يعالج هذا البحث موضوع التخطيط الحضري بمدينة العيون وعلاقته بالخريطة المدرسية، اعتمادًا على آراء الساكنة المحلية وبعض المخططين التربويين بالإقليم.

- **الحدود الزمنية:**

الفترة الزمنية التي اشتغل عليها هذا المقال بشكل رئيسي من شهر فبراير حتى نهاية شهر يونيو 2023.

- **الحدود المجالية والبشرية:**

إقليم العيون يقع على مساحة تبلغ 11002 كلم مربع (مساحة تقريبية انطلاقا من نظام المعلومات الجغرافية)، يحدها من الشمال إقليم طرفاية، ومن الجنوب إقليم بوجدور ومن الشرق إقليم السمارة، ومن الغرب المحيط الأطلنتي، ويتشكل الإقليم من خمس (05) جماعات ترابية: العيون، المرسى، بوكراع، فم الواد والدشيرة، ويقدر عدد سكان الإقليم حسب نتائج الإحصاء للسكان والسكنى سنة 2024 ب 295555 نسمة، يتمركز أغلب سكان الإقليم بالوسط الحضري.

تكتفي عينة هذا البحث على المؤسسات التعليمية بإقليم العيون خصوصا المدارس الموزعة على مستوى الأحياء الشرقية الجديدة للمدينة، وأيضا الساكنة بالإضافة للفاعلين في التربية على مستوى الإقليم.

الدراسات السابقة:

الدارسة الأولى: عثمان لحميدي2022، توظيف نظم المعلومات الجغرافية في دراسة التوزيع المجالي للمدارس العمومية بالجماعة الترابية الصخيرات دراسة وصفية تحليلية. كلية علوم التربية الرباط، (تأطير د، عبد العزيز فعرس)

تكمن أهمية الدراسة في أن الخدمات التعليمية تعد من أبرز الخدمات التي تخدم المجتمع؛ لكونها تقيس مدى تطور الدول وما تتوفر عليه من مؤهلات بشرية ذات كفاءة مؤهلة، وما مدى مساهمتها في النهوض بالمجتمع.

وهدفت الدراسة الى التعرف على نمط التوزيع المجالي الحالي للمدارس العمومية بمجال الدراسة وتم تمثلها خرائطيا؛ بالإضافة الى توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية في التحليل المكاني كمنهجية عملية لتحليل المواقع الحالية للمدارس العمومية بمجال الدراسة.

حاول الباحث إعطاء توصيات بعد مجموعة من المباحث وبعد الحصول على عدة نتائج تم الحصول عليها؛ حيت أكد ان نظم المعلومات الجغرافيا لها دور كبير وأساسي في الدراسات الجيوتربوية؛ وخصوصا على مستوى التوزيع المتعلق بالمؤسسات التعليمية وعلاقتها مع السكان.

الدراسة الثانية : "أطروحة للباحث عبد العزيز نوح معنونة " واقع تطبيق أسلوب الخريطة المدرسية في تخطيط التعليم العام في المملكة العربية، تم تقديم الأطروحة في سنة 2007م جامعة الملك سعود، خلصت الدراسة إلى رصد ودراسة وتحليل واقع تطبيق أسلوب الخريطة المدرسية كأداة تخطيطية في مجال التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، بالنسبة للمنهج الموظف في هذه الدراسة هو منهج وصفي تحليلي مدعم باستبيانات تم توزيعها على عينة من مسؤولي التخطيط التربوي في إدارات التعليم، بالإضافة إلى تحليل الوثائق الرسمية ذات الصلة، خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الخريطة المدرسية لا يزال يواجه عدة صعوبات، من بينها محدودية استخدام نظم المعلومات الجغرافية وأيضا ضعف التأهيل التقني للمستخدمين.

الدراسة الثالثة:

دراسة باللغة الأجنبية للباحثان (Mulaku & Nyadimo) مولاك،و نياديمو تم نشرها سنة 2011 م.

عنوان الدراسة (GIS in Eduction Planning the Kenyan School Mapping Project) " نظم المعلومات الجغرافية في تخطيط التعليم /التربوي: مشروع الخرائط المدرسية الكيني "عالجت هذه الدراسة مشروع رسم الخريطة المدرسية في كينيا، حيث ثم بناء قاعدة بيانات جغرافية تحتوي معلومات ديمغرافية وتعليمية واجتماعية-اقتصادية من أجل دعم التخطيط التربوي واتخاذ القرار، شملت البيانات مواقع المدارس، حالتها الفيزيائية، أعدادها وقدرتها، عدد المتعلمين، ومعدلات الالتحاق. أظهرت النتائج وجود ما يقرب من 73000 مؤسسة تعليمية في كينيا، وتم إنتاج معلومات مفيدة حول مؤشرات تعليمية مهمة مثل توزيع المدارس، معدلات الالتحاق، نسبة التلاميذ إلى المعلمين، ومؤشرات التوازن بين الجنسين(Mulaku & Nyadimo,2011).

التعليق على الدراسات السابقة:

الدراسات التي تم الإشارة إليها وهي دراسات علمية أكاديمية استفدنا منها في الشق النظري و المنهجي وأيضا التطبيقي، لكن جل هذه الدراسات حاولت أن تقارب الموضوع من بعد جغرافي وتقني بتوظيف نظم المعلومات الجغرافية في توزيع المدارس أو الخريطة المدرسية، لكن بحثنا لن يقتصر فقط على البعد التقني بل سيتم المزاوجة بين البعد البشري من خلال آراء الساكنة المحلية و المخططين التربويين في توزيع المجالي للخريطة المدرسية، والبعد التقني بتوظيف مجموعة من الخرائط التي ترصد التوزيع المجالي للمدارس العمومية بالمجال المدروس.

توطين مجال الدراسة:

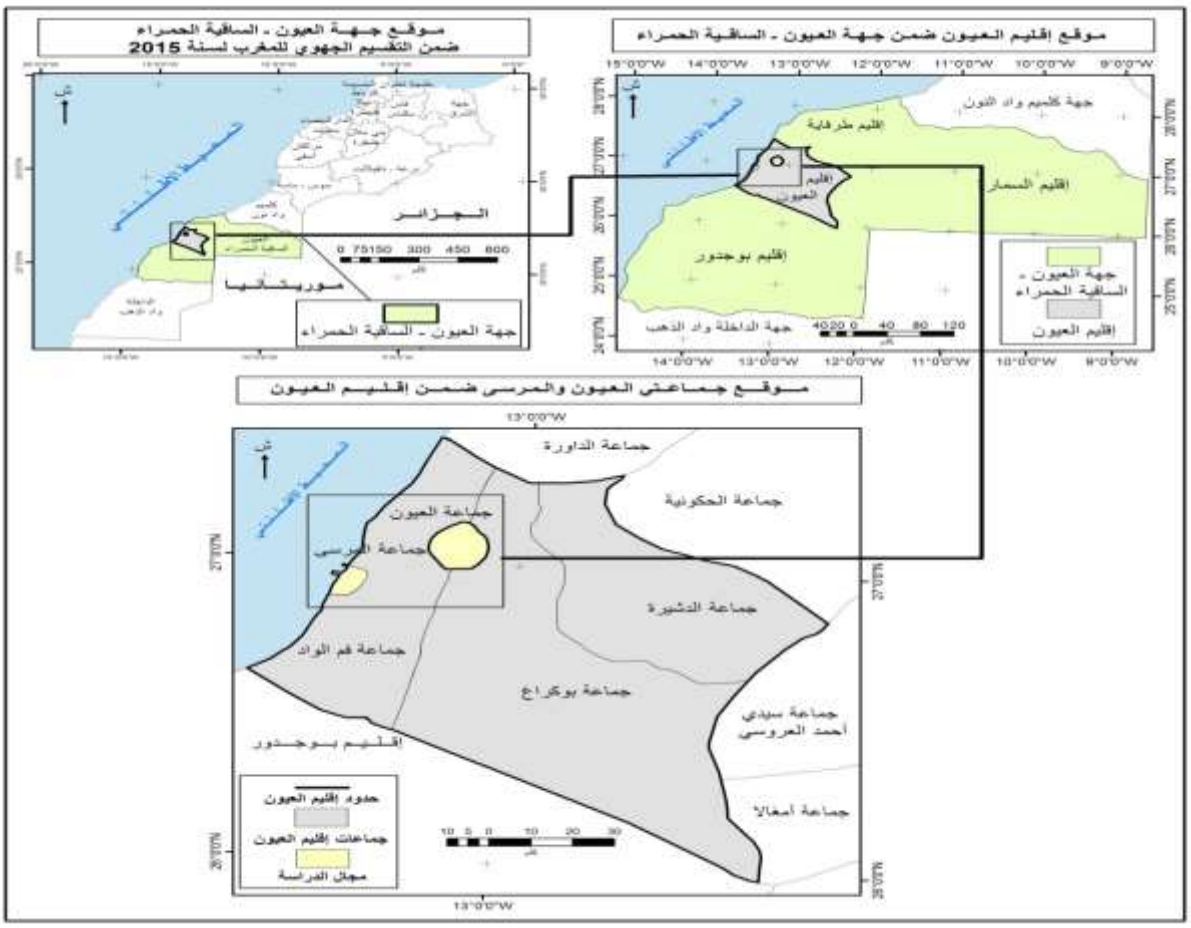

(المصدر: عمل شخصي + التقسيم الجهوي لسنة 2015م)

ثانيا: الإطار النظري للبحث

1 مفهوم التخطيط الحضري

هناك مجموعة من التعاريف عن مفهوم التخطيط والتخطيط الحضري وسوف نعمل على ذكر أبرزها:

التخطيط: هو مفهوم سياسي واقتصادي واجتماعي اعتمده كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي منذ آواخر الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد رصد الإمكانات الراهنة والحاجات المستقبلية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وكل تخطيط ينبني على فلسفة شمولية وطنية (الطاك وضايض،2006، ص 48 ورد عند الرباك،2013، ص 119).

أما مفهوم التخطيط الحضري فقد عرفها (Merline et choay) " هو مجموع الدراسات والخطوات وكذا المساطر القانونية والمالية التي تسمح للمؤسسات العمومية للتدخل بهدف تطبيق الاختيارات المتبناة فهو يعني تدخل الإدارة بأدوات منهجية ووثائق مرجعية لتنظيم المجال (الرباك،2013، ص2013).

قدم جورج تيري تعريفًا للمصطلح الذي يعتبره "الاختيار المرتبط بالحقائق واستخدام الافتراضات المتعلقة بالمستقبل" عند تصوير وتشكيل الأنشطة المقترحة التي يُعتقد أنها ضرورية لتحقيق النتائج المرجوة (بركان عادل،2011، ص93).
يعد التخطيط الحضري استراتيجية تتبعها مراكز اتخاذ القرار لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبطها، إذ يتيح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي، بما يضمن استفادة قصوى للسكان. وتتضمن هذه الاستراتيجية عادة

تصوّرًا مستقبليًا مبنيًا على تنبؤات تستند إلى معايير علمية دقيقة، تُجسّد في نماذج وهياكل نظرية واضحة (الحوات، 1990، ص31.)

وفي سياق أخر، يُعرف التخطيط العمراني بأنه مجموعة من الإجراءات المتكاملة يسعى إلى تحديد الإسكان بمفهومه الشامل؛ والتوزيع المتناسق في المنطقة (ذيب نصر، 2013)، ويعتبر التخطيط العمراني المجال الأكثر إلماما في معالجته للمشكلات القائمة في المدن ووضع الأطر المستقبلية لتطويرها، وذلك من خلال الدراسات التنظيمية لنمو وتطور كل جزء من المدينة، وتحدد اتجاه ومناطق التوسع بفعاليتها المختلفة (الشهري، 2006م، ص13).

وبالتالي يمكن أن نقدم تعريف خاص بنا لمفهوم التخطيط الحضري: هو مجموعة من الاستراتيجيات والتصورات الآنية والمستقبلية التي تقوم بها دولة معينة داخل المجال الحضري، من أجل هيكلته وتنظيمه تنظيما محكما يراعي البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والقانوني للمجال الحضري.

2: التطور السكاني بإقليم العيون

جدول: تطور عدد السكان بإقليم العيون (1982-2024)

السنة	عدد السكان				
	حضري	%	قروي	%	المجموع
1982	93875	90,4	9909	9.6	103784
1994	141284	96,9	4443	3,1	145727
2004	193920	97,1	5683	2,9	199603
2014	235649	98,9	2447	1,1	238069
2024	291639	98,7	3916	1,3	295555

المصدر : الإحصاء العام 1982. 1994. 2004. 2014. 2024.

يتضح من خلال الجدول أعلاه الخاص بالتطور السكاني بإقليم العيون أن هذا الأخير شهد نموًا ديمغرافيًا مهمًا، حيث ارتفع عدد السكان من 103,784 نسمة سنة 1982 إلى 295,555 نسمة سنة 2024، أي بزيادة تفوق 190,000 نسمة.

أما على المستوى المجالي، فقد عرفت ساكنة المجال الحضري، تطورا إيجابيا من 93,875 نسمة سنة 1982 إلى 291,639 نسمة سنة 2024، في حين عرف المجال القروي تراجعًا ملحوظًا في عدد السكان، ففي سنة 1982م كانت الساكنة تقدر ب9909 نسمة لكن تراجعت إلى 3916 نسمة سنة2024م.

3: التطور العمراني لمجال الدراسة:

تقتضي دراسة الدينامية الحضرية بالمدينة تتبع الكرونولوجية التي كانت خلف تطور النسيج الحضري للمدينة، ومعرفة ظروف نشأة كل جزء منها علما منا بأن العامل التاريخي والأسباب المحركة لهذا له دور مهم في فهم السياق العام لها، والذي هو ناتج عن الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا تراكمات الماضي والحاضر في نفس الوقت.

بعد حدث المسيرة الخضراء كان حضور الدولة الفعلي في البداية لضمان الأمن واستقرار الساكنة وإعداد التراب الوطني، وتبنت الدولة سياسة تنموية مستعجلة عينت بموجبها وزارة متخصصة "الوزارة المنتدبة لدى الوزارة المكلفة بالأقاليم الصحراوية"، حيث بدأ الاهتمام بخلق بنيات تحتية بالمنطقة كتهيئة ميناء العيون، وكهربة الأحياء، وإنشاء مطار دولي بالعيون، كما قامت الدولة بدعم السكان بالمواد الغذائية الأساسية (الشاي، سكر، دقيق، زيت...) وتوزيع القطع الأرضية للبناء قصد التشجيع على الاستقرار (Ben Attou, 2007, p18)

وعرفت المدينة بعد سنة 1975 توسعا حضريا اقترن بالدرجة الأولى بالسياسة التعميرية مع وضع مخططات استعجاليه تهدف إلى خلق العديد من الأحياء السكنية إثر نمو ديموغرافي متسارع في فترة زمنية محدودة، هذا النمو حمل في طياته تحولات عميقة مست الإنسان والمجال. فكان لهذا التعمير الاستعجالي انعكاسا كبيرا على التنمية المجالية والحضرية، فتم خلق وحدات سكنية ومجموعة من الإدارات العمومية، ومما زاد من أهمية ذلك هو الثروة المنجمية والبحرية بالعيون، إضافة إلى توفر احتياط عقاري مهم لدى الدولة وغياب الملكية الفردية، أضف إلى ذلك التوجهات التي رسمتها الدولة لهذا الإقليم والتي كانت ترغب في جعله عاصمة للأقاليم الجنوبية (الوكالة الحضرية بالعيون،2019).

خريط 1: التطور المجالي العيون ما بين 1992-2016

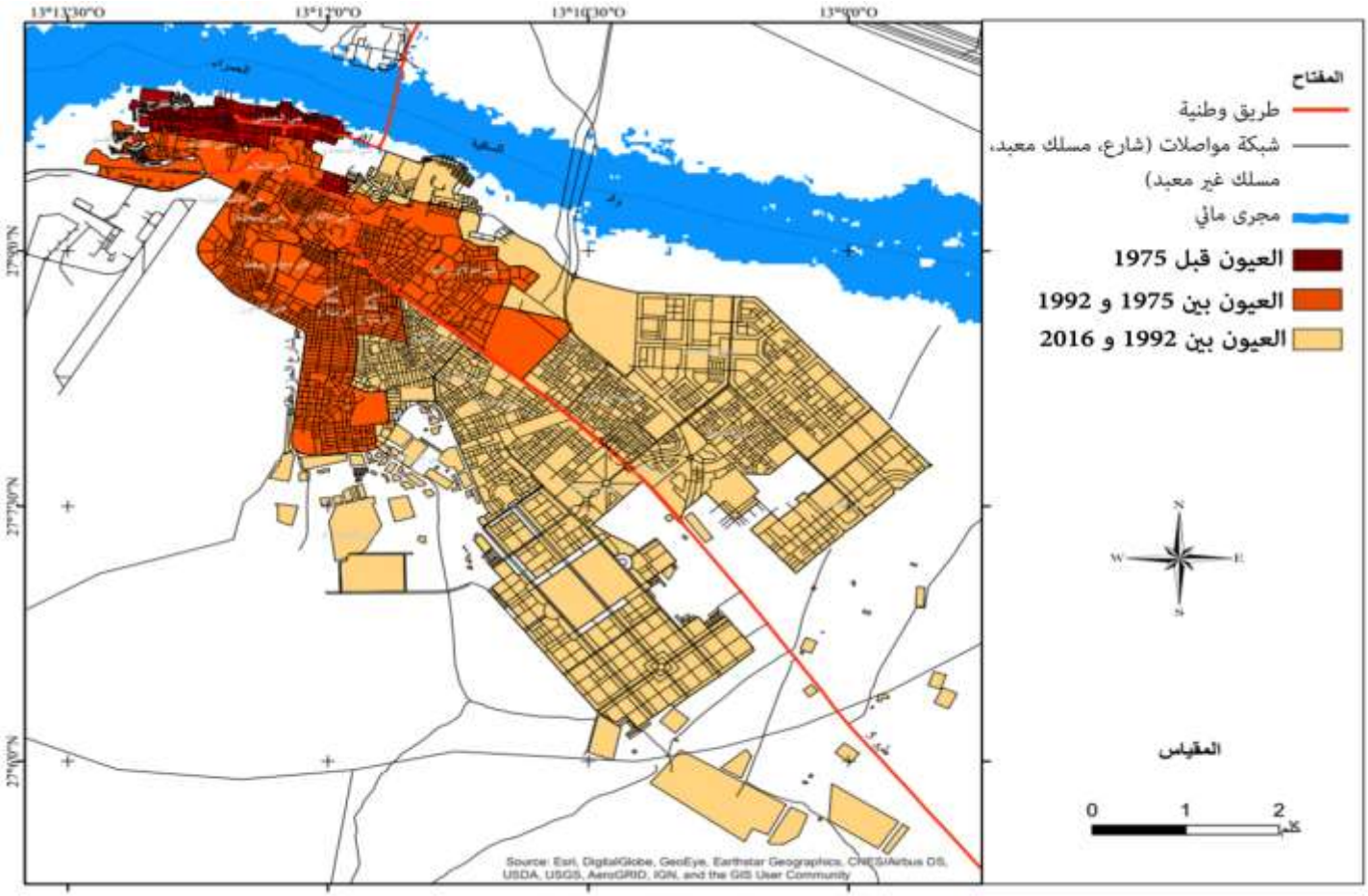

المصدر: الوكالة الحضرية بالعيون 2019

من خلال الخريطة نلاحظ أن توسع المدينة اتجه نحو الشرق والجنوب الشرقي، وتميز بإنشاء مدن جديدة على مساحة تقدر بـ 1000 هكتار باستثمار يقدر ب 1,6 مليار درهم، وهي عملية تم تنفيذها بشكل سريع وجندت لها كافة الطاقات، ومن خلال هذه العملية تم الإعلان يوم 25 يوليوز 2008 أن العيون مدينة بدون صفيح، حيث تم القضاء نهائيا على كل مظاهر السكن الغير اللائق[91]

- **مدينة الوفاق:** شيدت هذه المدينة على مساحة تقدر بـ 415 هكتار موزعة على 10,817 بقعة أرضية منها 88,8% مخصصة للسكن الاقتصادي و 1,2% المرافق العمومية 0,1% العمارات العالية و 9,9% بقع تجارية.

- **مدينة 25 مارس:** خصصت لها مساحة تُقدّر بـ226 هكتارًا، وتضم 7407 بقعة أرضية. تقع في الجهة الشرقية، على طريق مدينة السمارة، وخصصت لنفس الغرض. وتضم 85.38% بقعًا اقتصادية (ما يعادل 6324 بقعة)، و0.97% مرافق عمومية، و13.6% بقعًا تجارية، و0.08% عمارات عالية.

- **مدينة الوحدة الشطر الثاني:** وهي أصغر المدن التي شملها البرنامج السكني الجديد، إذ تبلغ مساحتها 101 هكتار، وتضم 3166 بقعة أرضية، وتخلو تمامًا من العمارات العالية. وتشمل 29.64% بقعًا اقتصادية، و28.26% بقعًا تجارية، و1.76% مرافق عمومية. (مينتو، 2020، ص 123.).

[91] -قسم السكني والتعمير، بلدية العيون.

إن برمجة هذه المدن وبناءها لم يكن بالأمر السهل فبالرغم من الاستثمارات المالية التي خصصت لهذا المشروع السكني وبالرغم من سعي الدولة إلى تحقيقه على أكمل وجه، إلا أنه مع ذلك اصطدم بمشاكل عدة منها إشكالية تسريع وثيرة إنجاز المرافق العمومية الضرورية من طرف مختلف المصالح الخارجية (التعليم، الصحة...)، فغياب هذه المرافق انعكس بشكل كبير على الحياة اليومية للساكنة فهناك فئات قررت العودة إلى أماكنها الأصلية إلى حين انتهاء الأشغال وتجهيز المدينة، كما نتج عن تنفيذ هذا البرنامج السكني الجديد قلة السكن الموجه للكراء إذ عرفت الأسعار ارتفاعا مهولا فيما يخص الكراء.

4: مفهوم التخطيط التربوي:

عرف مفهوم التخطيط تطورا بشكل عام، وأيضا مفهوم التخطيط في المجال التربوي سواء كان على الأمد القريب أو المتوسط أو البعيد.

فحسب H. Coombs "التخطيط التربوي في معناه العام، هو القيام بتحليل شمولي وعقلاني لسيرورة تنمية التربية، هدفه جعل التربية تلبي بشكل فعال حاجات وأهداف المجتمع "(Coombs, 1970, p14)

وفي سياق آخر نجد C.E Beeby "يعرف التخطيط التربوي على أنه ممارسة التوقع لغرض تحديد السياسات، الأولويات، وكلفة نظام تعليمي معين من الأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي، وقدرات توسع هذا النظام، وكذلك حاجيات البلد والتلاميذ المستفيدين من هذا النظام"(Beeby ,1967,p13).

فالتخطيط التربوي هو عملية منظمة تهدف إلى تحديد الأهداف التعليمية المستقبلية ووضع السياسات والإجراءات والبرامج اللازمة للتحقيق ضمن إطار زمني محدد، مع استخدام الموارد البشرية والمادية بكفاءة وفعالية لتحسين النظام التعليمي وتطويره(الشنطي،2008).

والتخطيط التربوي في نهاية المطاف إنما هو محاولة وضع خارطة طريق واضحة بعناصر متعارف عليها من قبل المهتمين بالمجال التربوي، تستند إلى المرجعيات القانونية والتربوية المعمول بها بالمدرسة.

5: الخريطة المدرسية:

تعد الخريطة التربوية وسيلة من الوسائل التخطيط التربوي الحديثة، حيث بدأت الدول باستخدامها حديثا في الثلث الأخير من القرن العشرين، وقد ظهرت فكرة الخريطة المدرسية بعد الحرب العالمية الثانية في فرنسا عندما تم تطوير طريقة لتطبيق الإصلاح التعليمي الشامل عام 1963م بزيادة السن الإلزامي إلى عمر 16 سنة (Govinda,1999)، إذ كان النظام التعليمي الفرنسي يعاني من مشكلات أهمها التمييز بين فئات المتعلمين بعد نهاية المرحلة الابتدائية، لذا انطلق مشروع إصلاح التعليم من مبدأين: الأول دمقرطة التعليم و الثاني تكافؤ الفرص التعليمية(الجيوشلي،1999).

الخريطة المدرسية الرقمية أداة من أدوات التخطيط التربوي، تستخدم تقنيات وأساليب، وإجراءات كبرامج نظم المعلومات الجغرافية لدراسة الواقع الحالي للتعليم، والتعرف على الاحتياجات المستقبلية له، والمساهمة في وضع التدابير التي ينبغي اتخاذها لمواجهة التحديات التي تواجه نشر خدمة التعليم في جميع ربوع المملكة بما يتوافق مع السياسات والأهداف الموضوعة لذلك (محمد علي،2023،ص10).

تشكل الخريطة المدرسية إحدى الأدوات المساعدة في قراءة الواقع التربوي والتخطيط لتطويره، وهي تُعنى بتقديم الاقتراحات إلى سلطة القرار والحلول حول حاجات التعليم الرسمي تبعا لمواقع جغرافية محددة(رحمة،1997)، ويتم

إعداد هذه الخريطة على صعيد المديريات الإقليمية وتحت إشراف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بواسطة برنامج "CARTECO" الذي يكون معد لهذا الغرض(غريب،2006،ص134).

فالخريطة المدرسية هي نظرة مستقبلية لما يجب أن تكون عليه الخدمات التعليمية من خلال تشخيص الواقع وامتداده مستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار للمعطيات الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية ، التربوية، والجغرافيا، من أجل تأمين العدالة والمساواة، وتوفير العرض التربوي.

6: أهمية الخريطة التربوية في المنظومة التربوية

تكمن أهمية الخريطة التربوية باعتبارها آلية أساسية في:

- تحليل العلاقة بين الموارد المادية والبشرية المحددة على المستوى المركزي والحاجات المحلية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية،
- التنسيق والربط بين مختلف المستويات / الأسلاك التعليمية وبين جميع أنواع التعليم؛
- ترجمة أهداف المخططات المركزية على المستوى الجهوي؛
- إعداد سيناريوهات تترجم الأهداف الجهوية إلى إجراءات تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية وهيكلة النظام التعليمي والقوانين، والمعايير المنظمة للمؤسسات التعليمية.

7: أهداف الخريطة التربوية

تعتبرالخريطة التربوية جزءا مكونا لعملية التخطيط التربوي، ووسيلة لتيسير الوصول إلى الأهداف والغايات التي تتضمنها مخططات تنمية التعليم.

وتهدف إلى:

- تعميم التعليم الأساسي بالنسبة لجميع الأطفال البالغين سن التمدرس وتنمية التعليم ما بعد الأساسي بناء على الإمكانيات والوسائل المتوافرة وحسب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للبلد.
- العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بين الجنسين، وبين الوسطين القروي والحضري، وبين الجهات والأقاليم، وكذا بين أنواع التعليم والتكوين؛
- الرفع من فعالية النظام التربوي وذلك عن طريق تحسين العلاقة بين المردودية والكلفة بتحقيق الاستغلال الأقصى للحجرات، والتجهيزات والموارد البشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخدمات التربوية والإدارية (عبد الغفور،2011).

الصورة 1: بعض المؤسسات التربوية في طور البناء للموسم المقبل 2024/2023 بإقليم العيون.

المصدر : صور مقتطفة من الميدان بتاريخ 2023/05/05

8: سؤال العدالة المجالية في توزيع المدارس العمومية بإقليم العيون

يعتبر مفهوم العدالة المجالية من المفاهيم المركبة، فهو يتألف من مفهوم العدالة باعتباره قضية فلسفية وأخلاقية، تناوله العديد من الفلاسفة ورجال القانون والسياسة منذ الفلسفة الإغريقية العريقة، ويوحي بقيمة فلسفية مجردة ونسبية، أما المفهوم الثاني فهو المجال وهو الآخر يشكل قاسما مشتركا بين العديد من الحقول المعرفية وتأتي الجغرافيا في مركزها (اجنيجات ، 2022، ص36). و حسب معجم لالاند المجال " ليس شيء و ليس إحساس، ولكنه إنتاج وبناء ذهني" ، ويجب التمييز، من الناحية اللغوية و الاصطلاحية، حسب الباحث محمد بن لفقيه بين أربعة مفاهيم مكانية هي: الحيز(عبارة عن توضيح عام لوصف قطعة مكانية يحتلها شخص أو فرد أو دولة معينة)، المحل(أو الموقع أي الإطار المكاني المقيد)،المحلة (يمكن اعتبارها محيط جغرافي يتميز بامتداد إقليمي أو محلي)، وأخيرا المكان أو المجال وهو إطار أو امتداد جغرافي أوسع و أشمل، وقد تكون له طبيعة ملموسة واقعية هندسية(يتضمن الأبعاد و الأشكال، والامتدادات، والتوطينات ، والتوزيعات) ويمكن أن تكون له طبيعة مجردة ومثالية تكون بمثابة إطار فكري يمكن من ضبط، ووصف نظام وشبكة العلاقات وتفاعلات بين الظواهر، بالإضافة إلى الحركات و التدفقات (بلفقيه،2002).

وبالعودة إلى مجموعة من الأدبيات التخصصية حول مفهوم العدالة المجالية، فنجد الباحث أنطوان بلي (Antoine Bailly) يعرف مفهوم العدالة المجالية بأنها "التوزيع الأمثل والجيد للتنمية داخل المجال، وذلك عن طريق مختلف

التدخلات المتمثلة في السياسات العمومية التي تشرف عليها الدولة والمؤسسات، والفاعلون على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل التخفيف من حدة التفاوتات المجالية والتباين بين المركز والهامش(اجنيخات،2022،ص37)،

من خلال هذه التوطئة يمكن تعريف العدالة المجالية على أنها التوزيع العادل، والمتساوي في الموارد والخدمات والأنشطة بين جميع سكان مجال معين.

إن العدالة المجالية ليست بديلا عن أشكال العدالة الأخرى، بل تمثل تركيزا خاصا ومنظورا تفسيريا محددا، لقد جادلت أيضا بأن إعطاء الأولوية لمنظور مكاني نقدي، ورؤية السعي إلى العدالة الاجتماعية كصراع حول الجغرافيا، يزيد من إمكانية فتح آفاق جديدة للتفكير في الموضوع، كما يثري الأفكار والممارسات القائمة (Soja,2010 ,p13).

إن معرفة الفوارق الكامنة في صلب منظومة التربية والاعتراف بها يشكل الخطوة الأولى نحو تجديد نموذج للتنمية، أما الخطوة الثانية فتتمثل في الحد من إرث الفوارق المدرسية في إطار مقاربة شمولية تأخذ بالاعتبار الأبعاد الاقتصادية و السياسية والمؤسساتية والثقافية والسلوكية والقيمية، والخطوة الثالثة والتحدي الأبرز الذي على البلاد رفعه هو بناء نموذج تربوي يقوم على العدالة المدرسية ويدفع البلاد إلى الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية وفي بناء مجتمع المعرفة(المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي،2018،ص4)، وبالتالي، فإن سؤال العدالة المجالية للمدارس العمومية، الذي تم التأصيل له، سنعمل على رصده من خلال مجموعة من الخرائط التي تُبيّن توزيع المدارس داخل إقليم العيون، وذلك للكشف عن العدالة المجالية في بُعدها التربوي، خاصة فيما يخص المدارس العمومية.

ثالثا الاطار التطبيقي: التحليل الخرائطي وتقديم عينة الدراسة والتحليل البياني الاحصائي.

1: مقارنة التوزيع المجالي للمدارس العمومية داخل إقليم العيون (المدارس الابتدائية، الإعدادية، التأهيلية).

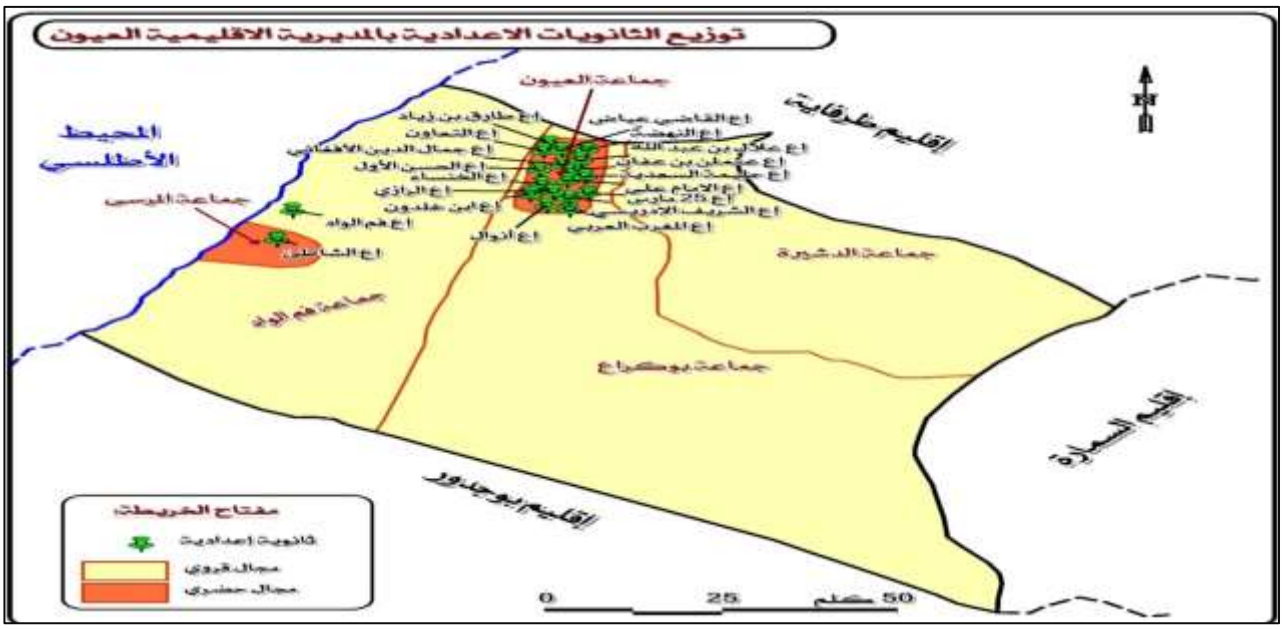

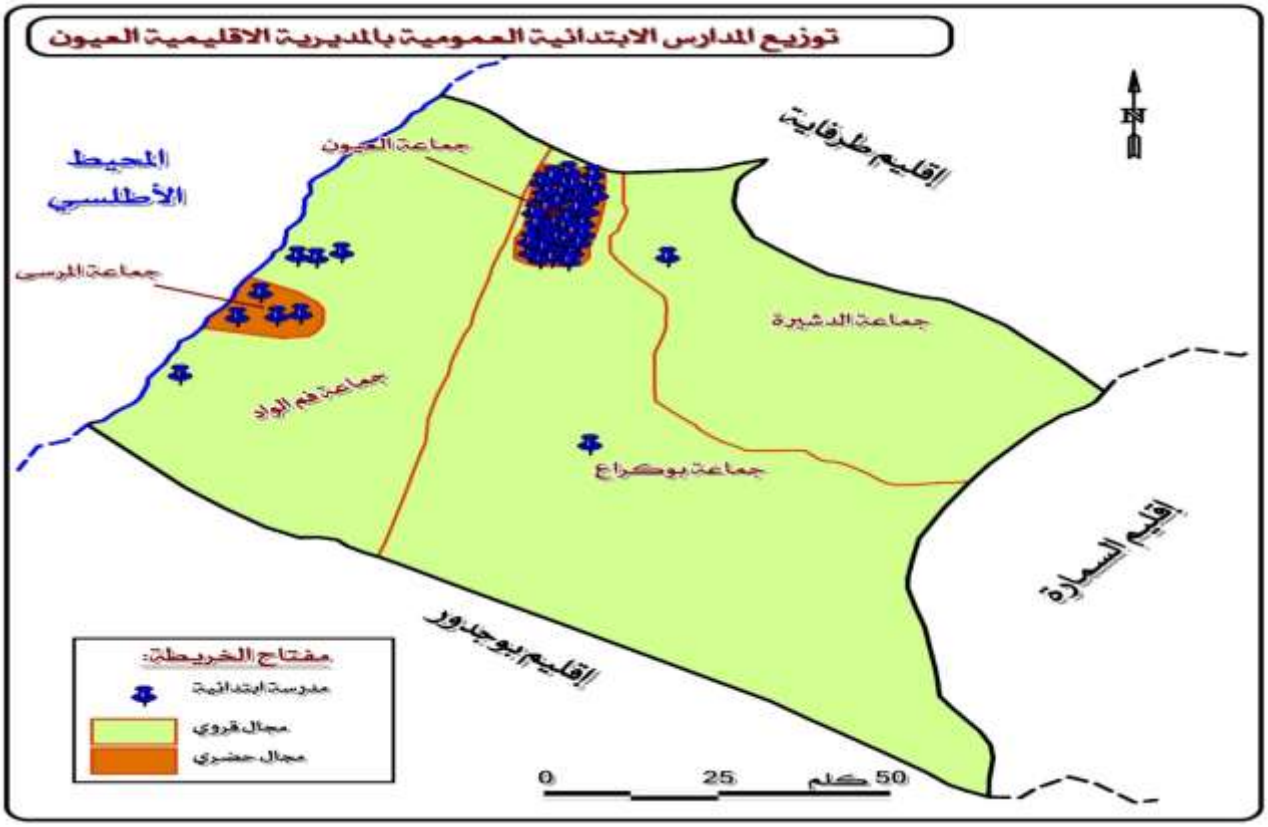

المصدر: المديرية الاقليمية بالعيون مكتب الخريطة المدرسية.

من خلال ملاحظتنا للخريطة التي بين يدينا، والتي توضح توزيع الاعداديات بإقليم العيون، يتضح أن هذا المجال يضم مجموعة من المدارس الاعدادية والتي تقدر ب 19 إعدادية يتميز توزيعها بالتباين والاختلاف، حيث تتركز أغلبها بالمجال الحضري، بينما توجد إعدادية واحدة بالمجال القروي (إعدادية فم المواد). وما يفسر تركز أغلبية الإعداديات بالمجال الحضري هو الكثافة السكانية المرتفعة داخل ذلك المجال.

أما بالنسبة للتعليم الابتدائي، فيعرف إقليم العيون اختلالًا في توزيع المدارس، حيث تتركز أغلبها بجماعة العيون، في حين تقتصر المناطق القروية على مؤسسة واحدة تخدم مجالًا جغرافيًا واسعًا، مما يفتح الباب للتساؤل: هل تغطي هذه المؤسسات فعليًا احتياجات ساكنة هذه الجماعات القروية؟

من خلال ملاحظتنا للخريطة الموضوعاتية المعروضة أمامنا، يتضح توزيع الثانويات التأهيلية بمدينة العيون. وتُبرز الخريطة مجال انتشار هذه المؤسسات، حيث تغطي معظم تراب الإقليم، ويُقدَّر عددها بـ15 ثانوية تأهيلية، تتمركز أغلبها في المجال الحضري

2: متغيرات البحث.

المتغير المستقل	المتغير التابع
التخطيط الحضري بمدينة العيون	الخريطة المدرسية بالعيون

3: مجتمع البحث وعينته وطرق اختيارها:

1-3: وصف مجتمع البحث:

المجتمع الأصلي للبحث يتكون من مجموع المدارس التي تتواجد بإقليم العيون التي تقدر بأكثر من 120 مؤسسة، بحيث نأخذ 84 مؤسسة بجماعة العيون كعينة	
المدارس العمومية بجماعة العيون	عددها
الابتدائية	50
الإعدادي	19
الثانوية التأهيلية	15
المجموع	84

الأحياء السكنية	عدد السكان بالنسبة
حي 25 مارس	2447
حي الأمل	1330
حي العودة	1608
الوفاق	3279
تجزئة الراحة	1232
مدينة الوحدة	2781
تجزئة حي 707	1884
تجزئة الوحدة	2781

المجتمع الإحصائي الثالث للمخططون التربويون بمديرية إقليم العيون
المخططون التربويون بمديرية إقليم العيون الذين أجريت معهم مقابلات، ينتمون إلى مصلحة التخطيط التربوي والخريطة المدرسية، ويبلغ عددهم 6 أشخاص. وقد تم اختيارهم كعينة قصدية للبحث، وذلك عبر إجراء مقابلات مباشرة معهم.

2-3: عينة البحث وطرق اختيارها

مراعاة شاسعة نطاق وصعوبة مجتمع البحث ككل، والعدد الكبير لمجتمع البحث المتمثل في ساكنة جماعة العيون والتي يبلغ عددها 235649 ألف نسمة. في هذا الصدد قمنا بأخذ عينة تمثيلية تقدر ب 379 فرد أي بنسبة 0.16% من مجموع المجتمع، بعدها قمنا بتقسيم العينة، حسب بعض الأحياء السكنية، إلى ثمانية عينات فرعية حسب منطق العينة العشوائية البسيطة، ويتغير عددها مع اختلاف عدد الساكنة في كل حي سكني.

خطاطة 1: الخطوات المعتمدة في اختيار العينة في البحث.

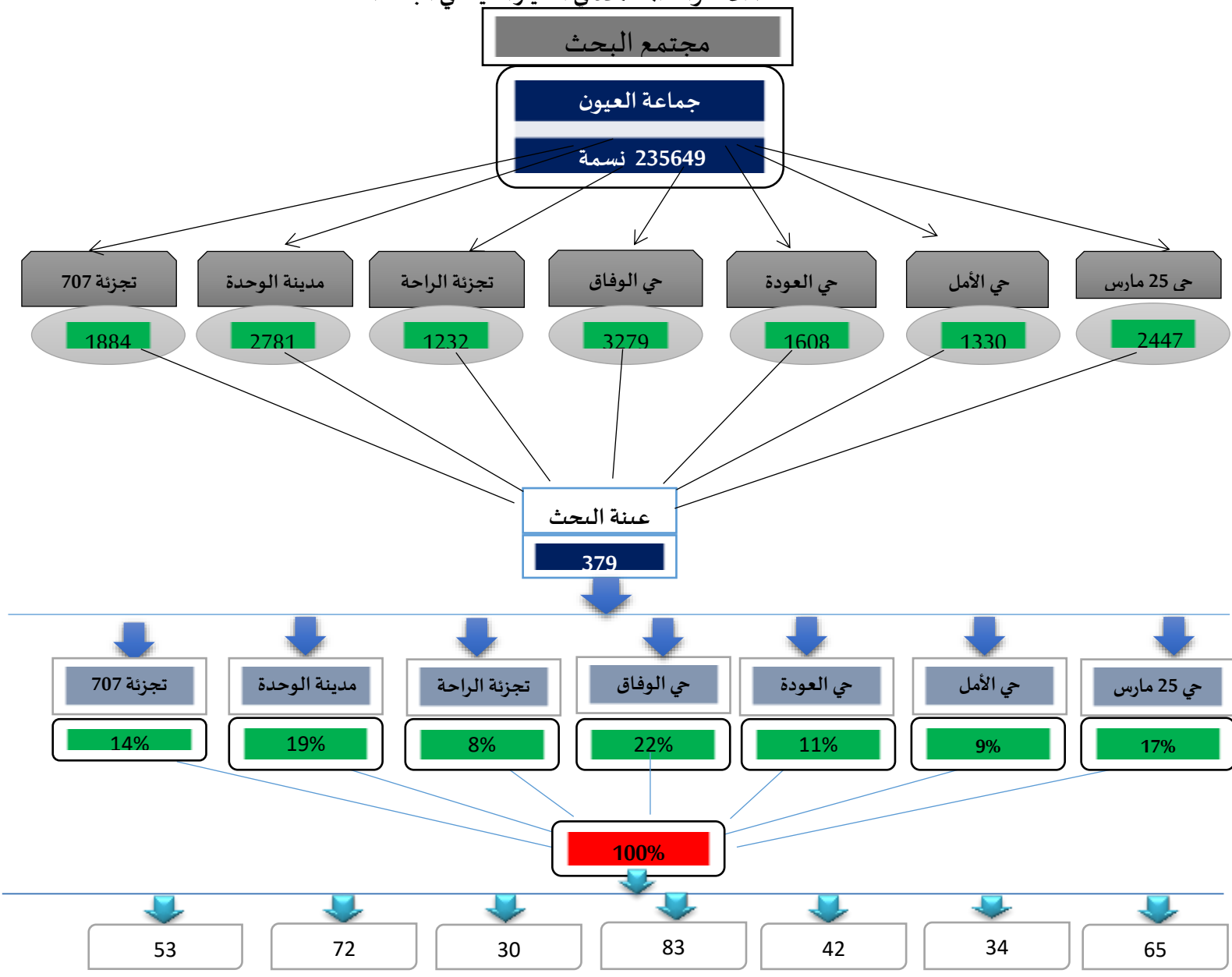

(المصدر: البحث الميداني 2023)

4: الصدق الداخلي والخارجي للأداة:

أ- الصدق الداخلي:

بعد الاستناد إلى مجموعة من الأدبيات والدراسات السابقة، قمنا ببناء أداة استقصائية (استمارة) وإعدادها بعناية. لضمان جودة وفعالية هذه الأداة في البحث، خضعت لتعديلات وتحسينات تمت بالاستعانة بخبرة مجموعة من الأساتذة المتخصصين المحكمين، بما في ذلك الدكتور عبد العزيز فعرس والدكتور محمد قفصي، والدكتور عبد العالي السلالي، والخبير محمد لغبيسي، واستشاريين آخرين في التخطيط التربوي، وطلبة باحثين. وكان هدفنا الأسمى هو التأكد من صحة ومصداقية وفاعلية هذه الأداة في سياق البحث الذي نقوم به.

ب- الصدق الخارجي:

عند تعميم نتائج الاستمارة الميدانية على المجتمع المدروس، يصعب التأكد بدقة على مدى تمثيل هذه النتائج لحقيقة المدارس العامة. حيث يشير جزء من العينة إلى أن توزيع المدارس يتوافق مع معايير التخطيط ويسهل الوصول إلى خدمات المدارس العمومية في منطقة العيون. غير أن تحليل المجال يظهر عكس ذلك، حيث يتضح أن توزيع المدارس العمومية غير منتظم ولا ينسجم مع المعايير التخطيطية المعتمدة. وتستفيد بعض الفئات السكانية أكثر من غيرها من هذا التوزيع، مما يثير تساؤلات مشروعة حول مدى تحقق العدالة المجالية في الولوج إلى التعليم.

5: عرض نتائج الاستمارة الإلكترونية

مبيان1: آراء الساكنة حول مدى توفر المدارس العمومية بأحيائهم.

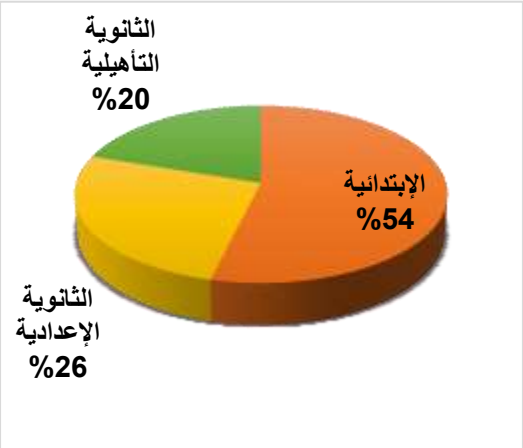

(المصدر: نتائج الاستمارة الالكترونية 2023/05/28)

يمتل المبيان رقم 9 مدى توفر المدارس العمومية في الأحياء المتمثلة بالمجال المدروس،باستقرائنا لهذه المعطيات، نلاحظ أن المدارس الابتدائية تحتل الرتبة الاولى بنسبة 54%وتليها المؤسسات الاعدادية بنسبة 26% وفي الرتبة الاخيرة المؤسسات التأهيلية، ومنه نستنتج أن هناك صعوبة في الاستفادة من المؤسسات التأهيلية، وهذا راجع لنقصها العددي، وبعدها الجغرافي بالنسبة لبعض الأحياء نظرا لضعف المواصلات منها وإليها.

مبيان2 : آراء الساكنة حول مدى توفر المدارس العمومية بجماعة العيون.

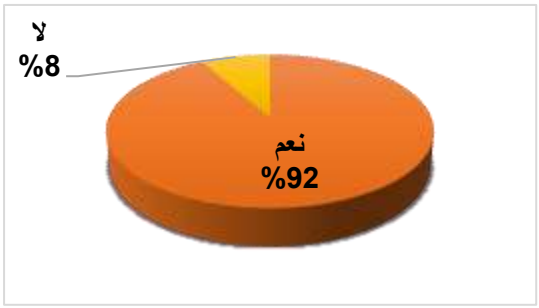

(المصدر: نتائج الاستمارة الالكترونية 2023/05/28)

من خلال تحليل المبيان رقم 8، نجد أن 92% من السكان يصرحون بتوفر المدارس العمومية، مما يعني أنها تلبي احتياجات الساكنة. بالمقابل، يعبر 8% من السكان عن عدم وجود توفر المدارس العمومية داخل الجماعة، هذا التحليل يشير إلى أن الغالبية العظمى من السكان يشعرون بأن المدارس العمومية متاحة وتلبي احتياجاتهم التعليمية. ويمكن استنتاج أن النظام التعليمي العمومي بالإقليم يحظى بتفاعل إيجابي من قِبل غالبية السكان، حيث يرون أنه يستجيب لمعايير الجودة والتوفر. في المقابل، صرّحت نسبة 8% من عينة البحث بعدم توفر المدارس العمومية داخل جماعتهم، وهو ما يشير إلى احتمال وجود خصاص أو تحديات في بعض المناطق. وعليه، يمكن القول إن هناك تباينًا في تقييم وفرة المؤسسات التعليمية، حيث ترى الأغلبية أن العرض التربوي كافٍ، في حين تعبّر أقلية عن وجود نقص في البنيات المدرسية

مبيان3 : تصورات الساكنة لكيفية التوزيع الجغرافي للمدارس العمومية.

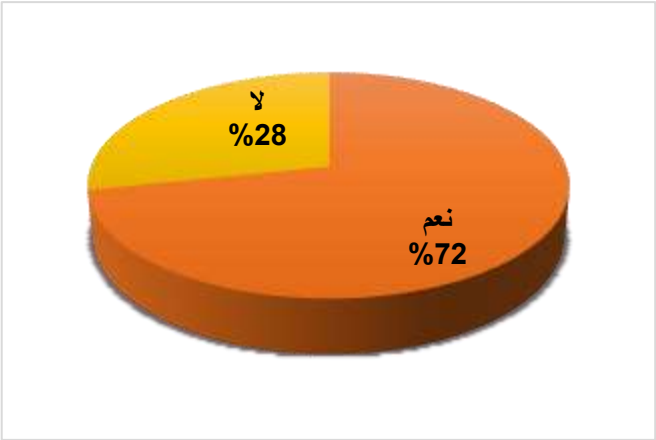

(المصدر: نتائج الاستمارة الالكترونية 2023/05/28)

بناء على نتائج الاستمارة الإلكترونية، يتضح أن 72% من السكان عبروا عن رضاهم بالتوزيع المنطقي للمدارس العمومية. وتعتبر هذه النسبة العالية مؤشرا إيجابيا على تصور السكان بأن التوزيع يتم بشكل يلبي احتياجات المناطق ويعكس منطقية وتناسبا جيدا، على الجانب الآخر صرح 28% من السكان بأن التوزيع غير منطقي.

تشير هذه النسبة إلى وجود تحفظات لدى تلك الفئة من السكان بشأن التوزيع الحالي للمدارس العمومية في الإقليم. قد يرتبط ذلك بعوامل مثل عدم تكافؤ التوزيع الجغرافي للمدارس أو عدم توفر مدارس في مناطق معينة بالإقليم.

مبيان4: المشاكل التي تعيق الساكنة من الاستفادة من خدمات المدارس العمومية.

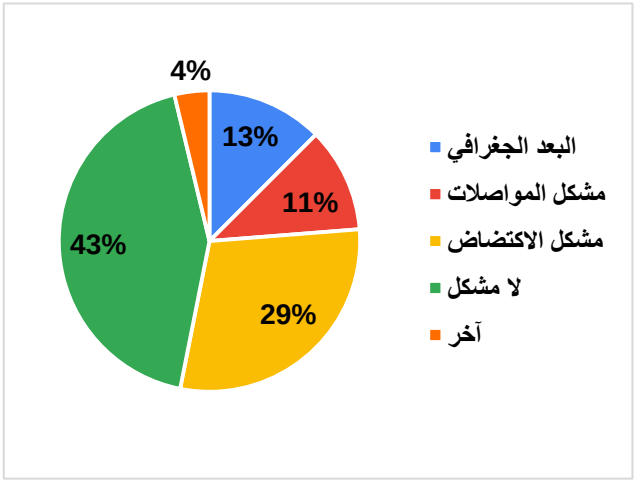

(المصدر: نتائج الاستمارة الالكترونية 2023/05/28)

من خلال تحليل البيانات ونتائج الاستمارة الإلكترونية، تبين أن هناك نسبة تصل إلى 53% من العينة تعاني من عدم استفادتها من خدمات المدارس العمومية. هذه النسبة تنقسم بدورها إلى نسب متفاوتة حسب نوعية المشكلة التي تواجهها، عبر 29% من المستجوبين في الاستمارة عن أن مشكلة الاكتظاظ في المدارس هي العائق الرئيسي أمامهم، بينما صرحت فئة أخرى بنسبة 13% بأن المشكلة تكمن في البعد الجغرافي. وأدلت نسبة 11% بعدم وجود أي مشكلة تذكر، في حين صرحت نسبة 4% بوجود مشاكل أخرى تشمل غياب بعض الأساتذة وصعوبة التواصل بين الأستاذ والأولياء، بالإضافة لعدم اهتمام الأستاذ بمدى قدرة المتعلم على استيعاب وفهم الدروس، مما يساهم في زيادة ظاهرة الهدر المدرسي، وأخيرا تم التطرق لمشكل انعدام الأمن بالقرب من المدارس التعليمية، مما يسبب هلعا في صفوف المتعلمين.

مبيان5: ما مدى رضا الساكنة عن الخدمات التي تقدمها المدارس العمومية لهم

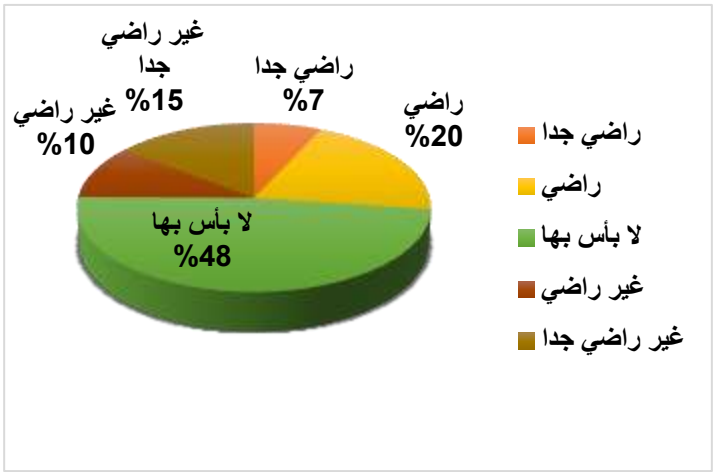

(المصدر: نتائج الاستمارة الالكترونية 2023./05/28)

بالنسبة لمستوى رضى الساكنة عن الخدمات التي تقدمها المدارس العمومية لهم، نجد أن هناك فئة أولى اعتبرت مستوى الخدمات المقدم من قبل المدارس العمومية لابأس به، وتشكل ما يقارب 48% من نسبة المستجوبين، وهناك فئة أخرى راضية، وراضية جدا بنسبة تصل إلى 27%، بينما أعربت الفئة الثالثة عن عدم رضاها بنسبة لا تتجاوز 24.%.

أما فيما يخص انتظارات الساكنة انطلاقا من تحليل الاستمارة فقد عبر جل المستجوبين عن طموحهم الى تغير الجيد، والرفع من جودة التمدرس مع توفير الأمن والمواصلات، وتوفير مدارس جديدة لحل مشكل الاكتظاظ، وبالموازاة مع كل هذا تم التأكيد أيضا على ضرورة توفرها على الجودة الأكاديمية مع احترام للعدالة الجغرافية بين أحياء المدينة.

مبيان 6: مستوى رضا الساكنة لمو اقع المدارس العمومة

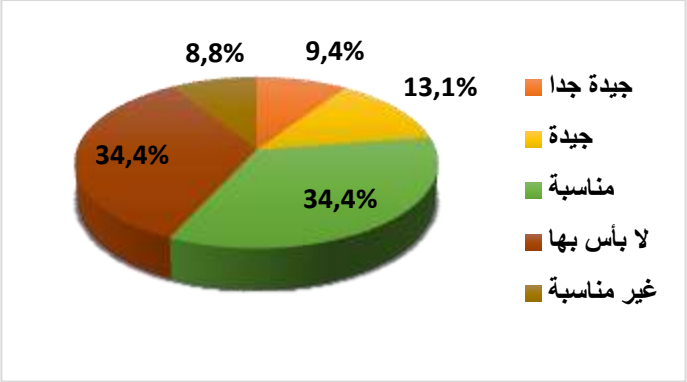

(المصدر: نتائج الاستمارة الالكترونية 2023/05/28)

أما على مستوى رضى الساكنة عن مواقع المدارس العمومية، توضح نتائج الاستمارة الإلكترونية المعبأة في المبيان أعلاه تباينا في رضى السكان، حيت نرى أن أغلبية العينة صرحت بأن مستوى رضاها مناسب، أي لابأس به، بنسبة لا تتجاوز 68 %، في حين صرحت فئة أخرى برضاها الجيد والجيد جدا بنسبة لا تتعدى 23 %، وفي الاخير نجد 9% غير راضية، مما يعطينا تباين بين عينة البحث في مستوى رضا يتراوح ما بين راضي ولابأس به إلى غير راضي.

6: تقديم نتائج المقابلة الميدانية مع المخططين التربويين بمديرية العيون

مبيان 7: مدى تو افق التوزيع المجالي للمدارس العمومية للتوسع العمر اني الذي يشهده إقليم العيون.

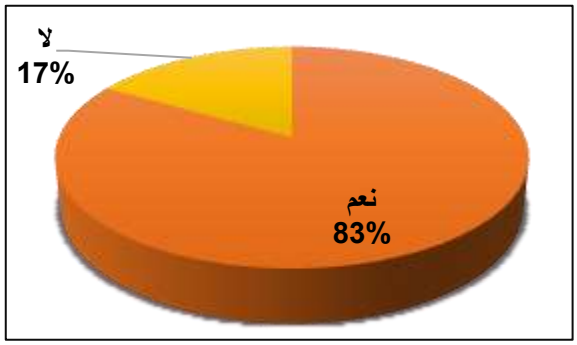

(المصدر: مقابلة ميدانية 2023/05/28)

كشفت نتائج المقابلة الميدانية عن اختلاف أراء المخططين حول مدى توافق ومطابقة التوزيع المجالي للمدارس العمومية للتوسع العمراني الذي يشهده إقليم العيون، حيث أكد 83٪ بأنه يتوافق بشكل كبير، في المقابل صرحت 17٪ منهم ب لا يتوافق. كما أكد أغلبيتهم على وجود مشاريع توطين مدارس جديدة بناء على الإسقاطات المستقبلية لنمو السكاني والتمدد العمراني لتدارك المشاكل المجالية وما تفرزها من تغيرات على مستوى الأحواض المدرسية بشكل خاص وعلى مستوى الخريطة المدرسية بشكل عام.

مبيان 8: مدى مساهمة المشاريع التربوية في الحد من التباينات المجالية التي يشهدها الإقليم في توزيع المدارس العمومية

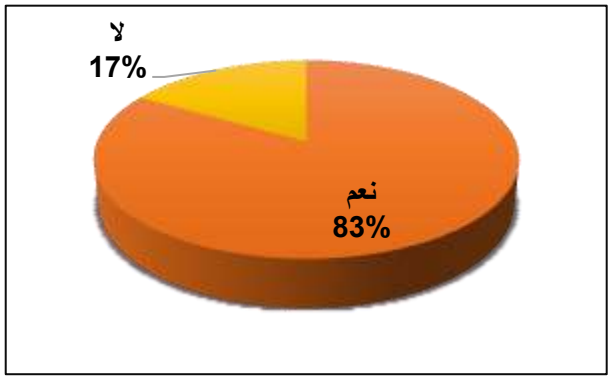

(المصدر: مقابلة ميدانية 2023/05/28)

إلى جانب تقييمات المخططين التربويين ومدى استخدامهم للبرامج التقنية في توطين المدارس، تبين من خلال آراءهم حول مدى مساهمة توزيع المدارس في الحد من التباينات المجالية بإقليم العيون، حيث أكد معظمهم أي 83٪ أنها تساهم بشكل جيد، بالمقابل صرح 17٪ أنها لا تساهم بصفة جيدة.

استنادا إلى ما سبق نستنتج ان تصورات وأراء المخططين التربويين تختلف باختلاف التخصصات والمهام التي يزاولونها ضمن قسم التخطيط والخريطة المدرسية، ولهذا نرى حتى على مستوى إمكانية الاستفادة من البرامج التقنية لا يوظفون بشكل كبير التقنيات الرقمية والمقاربة المجالية في كل عمليات توطين المدار، الشيء الذي يفسر واقع توزيعها وإمكانيتها في الحد من التباينات السوسيومجالية وإشباع رغبات المتمدرسين منها.

مبيان1 : البرامج المستعملة في التخطيط التربوي .

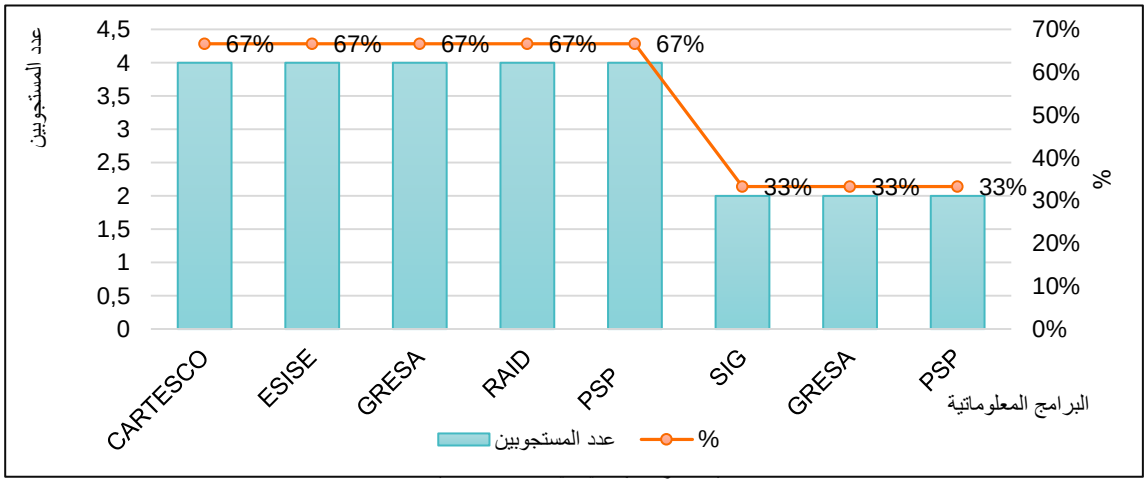

(المصدر: مقابلة ميدانية 2023/05/28)

أما على مستوى البرامج التي يستعملها المخططين التربويين، فقد صرح خلال المقابلة الشفوية، أربعة أشخاص بأنهم يستخدمون برامج "psp" و "cartesco"و "esise"و "gresa"و"raid"، مما يشكل نسبة 67% من إجمالي المجتمع المدروس، بينما صرح شخصين باستعمالهم فقط لبرامج " sig "psp"gresa"، وهو ما تصل نسبته إلى 33%. إذا، يتبين من خلال هذه النتائج أن هناك برامج عديدة تستخدم بالمديرية الإقليمية للتعليم بمدينة العيون من طرف المخططين التربويين لأهداف متعددة منها ما هو تربوي وجغرافي ومنها ما هو معلوماتي وإحصائي صرف.

مبيان10: مستوى إتقان المخططين التربويين للبرامج المعلوماتية

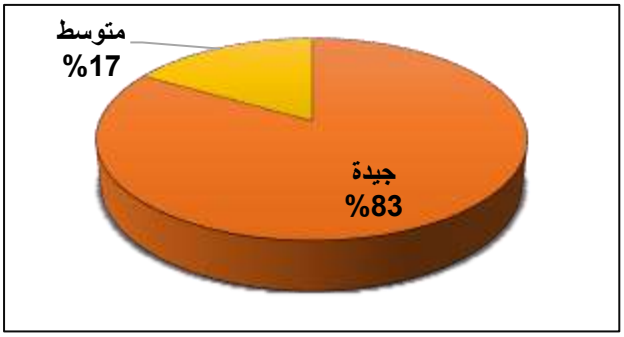

(المصدر: مقابلة ميدانية 2023/05/28)

كما تم مناقشة المخططين مدى اتقانهم للبرامج المعلوماتية، فقد يتضح لنا من خلال المبيان أن خمس أشخاص صرحوا بأن مستوى اتقانهم للبرامج المعلوماتية جيدة وبلغت نسبة83%، وعلى الجانب الآخر، أفاد شخص واحد بأن نسبة اتقانه للبرامج المعلوماتية تعتبر متوسطة حيت بلغت هي الاخرى نسبة 17%، ومن هنا يمكن استنتاج أن معظم المخططين يتمتعون بمستوى جيد من إتقان البرامج المعلوماتية، مما يدل على جودة التكوين الذي يتلقاه في هذا المجال.

مبيان11: مدى توفير البرامج المعلوماتية لقواعد جيو معطياتية خاصة بالمدارس العمومية.

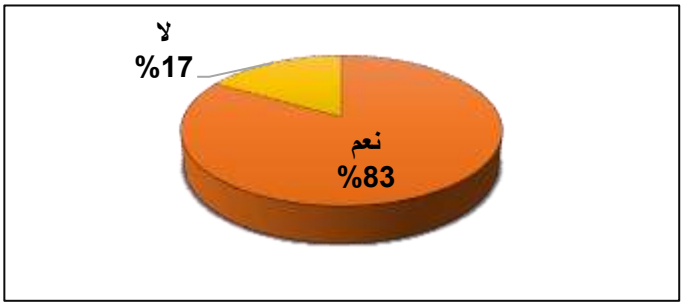

(المصدر: مقابلة ميدانية 2023/05/28)

أظهرت نتائج الاستمارة الميدانية بأن 83٪ صرحوا على أن البرامج المعلومات توفر لهم خرائط ذات قواعد معطياتية تسهل عليهم عملية تخطيط المجالي للمدارس، في حين صرح 17٪ ب لا، وبالتالي هذا يشي بتباين في طريقة الاستفادة من البرامج المعلوماتية ومدى نفعيتها لهم طبقا لتخصص المخطط. كما أكد أغلبيتهم على أنهم يتوفرون على خرائط رقمية خاصة بتوزيع المدارس العمومية بكل مستوياتها، إلا أنها من جهة أخرى لا تراعي الضوابط العلمية وبالأخص الجانب السيميولوجي.

خلاصة:

وخلصنا بعد تحليل ومناقشة النتائج إلى أن الساكنة المحلية وبعض المخططين التربويين بجماعة العيون راضيين عن التوزيع المجالي للمدارس العمومية باستثناء نسبة قليلة من السكان، أما بالنسبة للتوزيع المدارس العمومية داخل إقليم العيون فهناك تباين كبير مع تركز معظمها في المجال الحضري بجماعة العيون. إذا، تم تأكيد الفرضية الأولى والرابعة، ونفي الفرضيتان الثانية والثالثة انطلاقا من تحليل النتائج الميدانية وخرائط توزيع المدارس العمومية بإقليم العيون. وهذه الدراسة تقترح مجموعة من التوصيات من أبرزها:

- ✓ أخذ آراء الساكنة المحلية في جودة التوزيع المجالي للخريطة المدرسية بعين الاعتبار.
- ✓ ضرورة تحقيق العدالة المجالية التربوية داخل إقليم العيون وعدم مركزية المدارس العمومية بالمجال الحضري.
- ✓ توظيف نظم المعلومات الجغرافية في التوزيع المجالي للخريطة المدرسية بشكل أكبر.
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية قصوى للتخطيط الحضري في إعداد الخريطة المدرسية ذات نظرة مستقبلية تراعي البعد المجالي والاجتماعي.

البيبليوغرافية:

- الشنطي، ف. (2008). التخطيط التربوي: مفاهيمه، أسسه، أنواعه، وطرقه. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- الشهري، ع. (2006). مشكلات التخطيط العمراني في المدن السعودية (رسالة ماجستير). جامعة الملك سعود.

- الطاك، ب.، & ضايض، ح. (2003). المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية.

- بركان، ع. (2011). مدخل إلى التخطيط الحضري. دار صفاء للنشر والتوزيع.

- بلفقيه، م. (2002). الجغرافيا: القول عنها والقول فيها، المقومات الأبستمولوجيا.

- الحوات، ع. (بدون تاريخ). التخطيط الحضري. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- الرباك، ع. (2013). التوسع الحضري والتخطيط الحضري بمدينة مشروع بلقصري (بحث ماستر غير منشور). جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

- ذيب، ن. (2013). التخطيط العمراني والإسكان. دار الفكر.

- غريب، ع. ك. (2006). المنهل التربوي: معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية (الطبعة الأولى). منشورات عالم التربية.

- لحميدي، ع. (2022). توظيف نظم المعلومات الجغرافية في دراسة التوزيع المجالي للمدارس العمومية بالجماعة الترابية الصخيرات: دراسة وصفية تحليلية (بحث ماستر غير منشور). كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- - نوح، ع. ع. (2007). واقع تطبيق أسلوب الخريطة المدرسية في تخطيط التعليم العام في المملكة العربية السعودية (أطروحة دكتوراه). جامعة الملك سعود.

- الوكالة الحضرية للعيون. (2019). تقرير حول التهيئة المجالية بمدينة العيون. الوكالة الحضرية للعيون.

أجنحات، ز. (2022). تناول مسألة العدالة المجالية في مادة الجغرافيا بالمرحلة الثانوية التأهيلية. مجلة النداء التربوي، (30-29).

- عبد الغفور، م. (2011). مصالح التخطيط التربوي: المهام والاختصاصات. منشور في مجموعة من المواقع الإلكترونية.

- رحمة، أ. (1997). التخطيط التربوي. دمشق: المطبعة الجديدة، جامعة دمشق.

- الجيوشلي، ف. (1999). تجارب عربية وعالمية في تصميم الخريطة المدرسية وتقييم فاعليتها في التخطيط التربوي. دمشق: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Beeby, C. E. (1967). L'administration de l'éducation face à la planification. Paris: UNESCO, IIPE.
- Ben Attou, M. (2007). Les villes du Sahara marocain. [s.l.]: [Éditeur inconnu]
- Coombs, H. (1970). Qu'est-ce que la planification de l'éducation ? Paris: UNESCO, IIPE.
- Mulaku, G. C., & Nyadimo, E. (2011). GIS in Education Planning: The Kenyan School Mapping Project. Survey Review, 43(323), 567–578. https://doi.org/10.1179/003962611X13117748892155
- Soja, E. W,(2010) .Seeking spatial justice . University of Minnesota Prees.

التدبير التقليدي لمياه واد سكساوة بين عالية وسافلة الحوض بالأطلس الكبير الغربي (الحاشية الشمالية لأطلس مراكش) .

The traditional management of the waters of the Seksawa River between the upper and lower basin in the Western High Atlas (northern edge of the Marrakech Atlas)

عبدالوهاب أمشتال : طالب دكتوراة، كلية الآداب بمراكش، جامعة القاضي عياض، المغرب amachtal32@gmail.com

د.سعيد عزيوي : أستاذ مؤهل، كلية الآداب بمراكش، جامعة القاضي عياض، المغرب Said.azioui@gmail.com

مجموعة البحث : التدبير الجهوي والتنمية الترابية، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية .

الملخص :

ينتمي حوض سكساوة إلى المجالات شبه الجافة بالأطلس الكبير الغربي وخاصة بالحاشية الشمالية لأطلس مراكش، وهو ما يجعله لا يتلقى إلا تساقطات قليلة لا يتعدى متوسطها السنوية 298 ملم، تساهم إلى جوانب عوامل أخرى في ضعف الصبيب بواد سكساوة الذي لا يكاد يتجاوز متوسطه السنوي 1.57م^3/ث، لذا فحاجة الإنسان بالمجال إلى مياه الشرب والسقي جعله يبتكر عدة أساليب وتقنيات لتدبير الندرة بالحوض، حيث لجأ سكان العالية إلى إقامة مآخذ على مجرى الواد، وبناء صهاريج وسواقي لتلبية حاجيتهم من مياه واد سكساوة. لكن هذا الأمر زاد من حدة أزمة الماء خاصة بالنسبة لساكنة الدير والسافلة التي لا تستطيع أن تلبي حاجياتها من مياه الواد إلا في الفصل الرطب وفي فترة الامتطاحات(الوفرة). وإن حالات الجفاف وضعف صبيب الواد عبر التاريخ دائما ما يتسبب في صراعات بين القبائل سواء المستوطنة بالعالية أو بالسافلة. لذا يحتكم في تدبيرها على مجموعة الأعراف والمقومات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تمكنهم من استغلال وتوزيع أفضل لمياه الواد بشكل تشاركي واتفاقي وباستعمال أساليب وتقنيات تقليدية أهما السواقي، إلا أنه بالرغم من نجاعة هذه التدابير التقليدية في التأقلم مع الندرة المائية إلى حد ما، فإن الضغط على الموارد المائية ازدادت حدته خلال العقود الأخيرة، نتيجة الضغط الديمغرافي وتزايد الحاجيات من هذه المادة الأساسية خاصة في القطاع الفلاحي، ما يفرض التفكير في تدبير مندمج يراعي خصوصيات هذا المجال ويسهم في تحقيق حكامة مائية جيدة تأخذ بعين الاعتبار الاستدامة في ظل الاحتياجات التنموية، والعدالة المائية وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية.

الكلمات المفاتيح : التدبير التقليدي، مياه واد سكساوة، الحوض السفحي، الأطلس الكبير الغربي .

Abstract :

The Seksawa basin, located in the semi-arid Western High Atlas, particularly the northern margin of the Marrakech Atlas, receives low annual rainfall (≈298 mm) and has a limited river flow (≈1.57 m³/s). To meet drinking water and irrigation needs, local populations have developed traditional water management techniques, including river intakes, cisterns, and irrigation canals.

Despite their effectiveness, water scarcity remains critical, especially in downstream areas, with droughts historically triggering conflicts. Management relies on customary practices and socio-geographical factors, enabling collective and consensual water distribution. Increasing demographic and agricultural pressures necessitate integrated water management to ensure sustainability, water equity, and resilience to climate change.

Keywords: Traditional management, Seksawa River waters, Lower basin, Western High Atlas .

تقديم :

تعتبر عالية الأحواض النهرية منبع ومصادر الموارد المائية للأنهار والأودية، في حين تشكل منطقة الدير وسافلة الحوض مجال تصريف هذه المياه، إلا أن تدخل الإنسان في الإستفادة من المياه السطحية لتلبية حاجياتهم الأساسية يحول دون إستفادة البعض منهم من حصته من هذه المياه، وهذا ما دفعنا إلى دراسة إشكالية التدبير المائي بحوض سكساوة حيث نجد أن ساكنة العالية تستفيد من ميادد واد سكساوة طيلة السنة ولو بشكل لا يلبي كل حاجياتها من المياه، في حين لا تستفيد منطقة الدير وسافلة الحوض إلا في الفصل الرطب وأثناء فترات امتطاحات الواد، لذا فالإشكال الذي يطرح نفسه أي تدبير لمياه واد سكساوة بين العالية والسافلة في ظل اختلاف المقومات الطبيعية والبشرية بين المجالين ؟ وإلى أي حد يمكن أن نتحدث عن نجاعة هذا التدبير ؟

- **توطين المجال المدروس :**

خريطة رقم 1 : توطين حوض سكساوة ضمن الأحواض المغربية الكبرى.

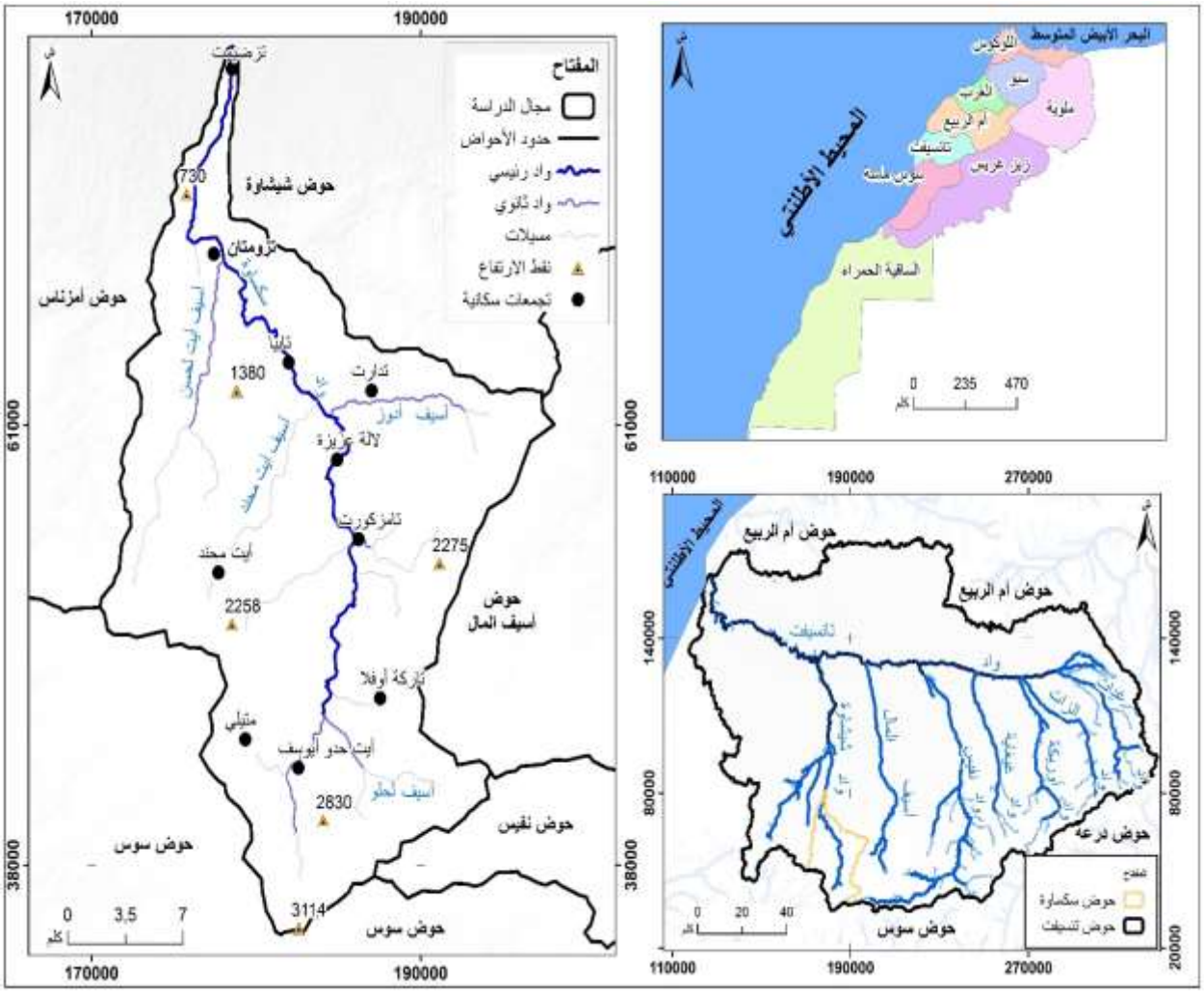

المصدر : أنجزت الخريطة اعتمادا على برنامج Arcgis

يعتبر حوض سكساوة من بين الأحواض الصغرى بالمجال المغربي، والذي يتموقع تحديدا ضمن حوض شيشاوة والذي ينتمي بدوره إلى الحوض الكبير لتانسيفت. ومن الناحية الإدارية يقع في إقليم شيشاوة بجهة مراكش-اسفي حسب التقسيم الجهوي المحدث سنة 2015. وهو مجال ترابي يمتد على دائرتي مجاط وامنتانوت، يحده من الجنوب إقليم تارودانت ومن الجهات الأخرى يتوطن بين جماعات كلها تنتمي لإقليم شيشاوة حيث تحده جماعة إمندونيت وجماعة الزاوية النحلية من الشرق و تحده جماعة روهالة وجماعة عين تازيتونت وجماعة امنتانوت وجماعة انفيفة من الغرب بينما تحده جماعة السعيدات من الشمال . ويبعد عن الجماعة الحضرية لإمينتانوت ب 8 كيلومترات ،في حين تعتبر سيدي غانم أقرب جماعة الى محطة الهيدرلوجية القديمة إلودجان والتي تشكل منطقة تواجدها اليوم مجال بناء سد بولعوان[92].

ويتخذ مجرى واد سكساوة اتجاه جنوب-شمال ويشكل الرافد الرئيسي لواد شيشاوة نظرا للكميات السائلة والصلبة المهمة التي يمدها به، وبذلك يمكن أن نقول على أن حوض سكساوة جزء من الحوض الكبير لتانسيفت، يقع بالحاشية الشمالية للأطلس الكبير الغربي .

- **الإشكالية :**

يأتي موضوع الدراسة في إطار التدابير المتخذة للحفاظ على الموارد المائية بحوض سكساوة باعتباره أحد المجالات شبه الجافة بالمجال المغربي التي تعاني من ندرة حادة للموارد المائية خلال العقود الأخيرة بفعل التغيرات المناخية كعامل رئيسي في هذا المشكل، لذا كان ولابد علينا كباحثين في هذا التخصص، القيام بدراسة جغرافية من أجل رصد التدابير التقليدية للموارد المائية والتي اتخذها الإنسان بمجال الدراسة منذ القدم للتكيف مع الظروف المناخية القاسية، وأمام تزايد النمو الديمغرافي في الآونة الأخيرة، أضحى الضغط الديمغرافي وخاصة بسافلة الحوض حاجزا أمام تلبية حاجيات الساكنة من مياه الشرب ولسقي الأراضي الفلاحية، وهي الإشكالية التي ستدفع جل المتدخلين والفاعلين داخل المجال للتفكير عن أية تدابير إضافية للتخفيف من حدة مشكل الماء بالحوض، ومن خلال هذه الديباجة يمكن أن نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي الوضعية المناخية المميزة لحوض سكساوة ؟
- ما هي وضعية الموارد المائية السطحية بحوض سكساوة ؟
- ما التدابير التقليدية التي اعتمدها الإنسان بمجال الدراسة لتوزيع أفضل للمياه واد سكساوة بين سافلة وعالية الحوض وبين قبائله ؟
- ما الأسس والمقومات التي يرتكز عليها تقسيم مياه واد سكساوة ما بين عالية وسافلة الحوض ؟
- إلى أي حد يمكن أن نتحدث عن نجاعة التدابير المتخذة ؟

- **منهجية الدراسة :**

فرض علينا الجانب المنهجي في هذه الدراسة الاشتغال بمجموعة من المناهج والأدوات والبرامج، التي مكنتنا من الخروج بمجموعة من النتائج العلمية الرصينة. فالبنسبة للمناهج فقد اشتغلنا بالمنهج الوصفي التحليلي الذي مكننا من الاشتغال بصفة تركيبية وصف-تفسير، حيث قمنا بوصف كل التدابير التقليدية التي اتخذها الإنسان بحوض سكساوة، وكذا استنباط كل الدوافع والعوامل الطبيعية والبشرية من وراء اعتماد هذا النوع من التدابير، بالإضافة إلى التحقيق الميداني والقيام بعدة مقابلات لاستجواب الفاعلين المحليين من أجل التدقيق في طرق توزيع المياه بالسواقي والذي يختلف من مجال لأخر داخل الحوض، وكذا تبني دراسة مقارنة تدابير الموارد المائية بين عالية وسافلة الحوض من أجل الخروج بمجموعة

[92] عبدالوهاب أمشتال، التغايرية المطرية والصبيب المائي لواد سكساوة ما بين 1989 و2023، أية علاقة ؟، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 6، العدد 27، شتنبر 2024، ص78 .

من النتائج . وقد تمت معالجة المعطيات المحصل عليها بواسطة أدوات وبرامج تتمثل أساسا في مجموعة من البرامج : برنامج EXCEL ، وبرنامج ARCGIS الذي مكنتنا من تحليل المعطيات ورسم الخرائط .

- **المناقشة والنتائج :**

I. الوضعية المناخية بحوض سكساوة :

إذا حسمت كل الدراسات المناخية على كون المغرب ذا مناخ متوسطي في الشمال ومناخ صحراوي في الجنوب، فالدرسات السابقة للأطلس الكبير الغربي من قبيل دراسة فايسروك التي تؤكد أن مناخ هذا المجال يصنف ضمن المجالات شبه الجافة، نظرا لوقوعه ضمن العروض الصحراوية الشمالية، لكن مع ذلك يتجنب المؤثرات الصحراوية بفعل جبال الأطلس الصغير التي تشكل حاجز لهذه المؤثرات وبفعل عاملي الإرتفاع والقرب من المحيط[93]، وفي نفس الإتجاه يصنف أيضا جان دريش الأطلس الكبير الغربي ضمن المناخ شبه الجاف وذلك لوقوعه بين المناطق المعتدلة(شبه الرطبة) والصحراوية ، إلا أن قربه من المحيط مع وجود ارتفاعات مهمة يجعل مناخ هذا المجال الانتقالي نحو الصحراء معقد وصعب التحديد عند حد قوله[94]. ومن أجل التدقيق في طبيعة المناخ المحلي لحوض سكساوة كجزء لا يتجزأ من الأطلس الكبير الغربي وبالضبط ضمن أطلس مراكش حسب جان دريش، يجب الإعتماد على بعض مؤشرات تحديد القحولة .

وبالتالي يمكن أن نصنف المجالات حسب مؤشرات تحديد القحولة عموما الى مجالات : جد جافة، جافة، شبه جافة، شبه رطبة، رطبة .ليبقى السؤال المطروح الى أي صنف من هذه المجالات ينتمي الحوض مجال الدراسة؟ .

- **المؤشرات المعتمدة لتحديد القحولة :**

- مؤشر مارتون : $I = P / T+10$

(I) : مؤشر القحولة - **(P)** : متوسط التساقطات السنوية - **(T)** : متوسط درجات الحرارة السنوي

- مؤشر أمبرجي : $Q = P*1000 / T_m + T_M$

(Q): مؤشر القحولة - **(P)**: متوسط التساقطات السنوية - **(T_m)**: المتوسط الشهري لدرجات الحرارة الدنيا

(T_M): المتوسط الشهري لدرجات الحرارة القصوى

اعتمادا على بيانات التساقطات ودرجات الحرارة خلال الفترة قيد الدراسة مابين 1989 و2023 ، استطعنا حساب معادلات مؤشرات القحولة لكل من مارتون وأمبرجي ، كما يوضح الجدول أسفله :

الجدول رقم 1 : مؤشرات القحولة بحوض سكساوة .

المحطة الهيدرولوجية	مؤشرت القحولة	
	مؤشر مارتون	مؤشر أمبرجي
إلودجان	10.45	77.60

وحسب النتائج المحصل عليها من خلال الجدول رقم 1 يتضح أن حوض سكساوة ينتمي إلى المجالات شبه الجافة، حيث بلغ مؤشر قحولة الحوض حسب أمبرجي 77.60 وبذلك يمكن تصنيف حوض سكساوة حسب هذا المؤشر ضمن الصنف

[93] A. Weisrock, Geomorphologie et paleoenvirommments de l'Atlas Atlantique(Maroc), 1980, p.19 .
[94] J. Dresch, L'evolution du relief dans le massif ventral du grand Atlas le Haouz et le Sous(Maroc),1984, p.555 .

الرابع (مابين 50 و100) والذي يرجع للمناخ شبه الجاف ومن مميزاته تباين التساقطات بين الاعتدال والإنخفاض، وتفاوت في درجة الحرارة(صيف حار وشتاء بارد)، وندرة في المياه السطحية، والإعتماد على تربية الماشية و على زراعة مسقية محدودة .

اما بالنسبة لمؤشر مارتون فقد بلغ 10.45 بحوض سكساوة، حيث يصنف الحوض ضمن المجال شبه الجاف وهو الصنف الثاني حسب هذا المؤشر (ما بين 10 و20)، ونجد على أن مميزاته تتشابه الصنف الرابع لمؤشر أمبرجي.

واعتمادا على تحليل هذه المؤشرات وعلى الموقع الجغرافي، يتبين أن الحوض ينتمي إلى المجالات التي يسود بها المناخ المتوسطي شبه الجاف بالمغرب وخاصة بالحاشية الشمالية للأطلس الكبير الغربي، ومن المميزات المناخية اعتدال التساقطات السنوية حوالي 298 ملم واعتدال درجة الحرارة السنوية 18.5C°، أما من ناحية الموارد المائية فنجد ضعف المياه السطحية الأمر الذي يجعل الساكنة تلتجأ الى المياه الجوفية عن طريق العيون في العالية والآبار بالسافلة، وبالنسبة للغطاء النباتي فهو محدود تطغى عليه التشكيلات النباتية والشجرية التي تتأقلم مع الجفاف، ونجد على أن الفلاح بالحوض يعتمد على تربية الماشية أساسا وعلى الزراعة التي تستند إلى الري والتي تعتبر محدود داخل الحوض .

II. وضعية الموارد المائية بحوض سكساوة .

1- وضعية الموارد المائية السطحية بمجال الدراسة .

- **واد سكساوة أهم مجرى مائي بحوض شيشاوة .**

يعد واد سكساوة من أهم روافد واد شيشاوة وهو ذو اتجاه جنوب/ شمال، منبعه من السفوح الشمالية للأطلس الكبير الغربي وبالضبط من "تشكا". وعند المقرن في اتجاه الشمال حيث الانبساط يشكل مخاريط انصباب جد ضخمة، ويقترن واد سكساوة بواد إمنتانوت في جماعة ايت هادي ليشكلا معا واد شيشاوة، ويمتد الحوض على مساحة تقدر ب 566 كلم2، وبمتوسط صبيب سنوي يصل إلى 1.57ل/ث.

جدول رقم : مميزات الأحواض المائية بشيشاوة[95].

الواد	مساحة الحوض المائي(كلم^2)	المحطة	الحجم السنوي (م^3/ث)
شيشاوة	2200	شيشاوة	0.75
سكساوة	566.6	إلودجان	1.57
إمنتانوت	145.5	إمنتانوت	0.4
أمزناس	573	-	-

المصدر : وكالة الحوض المائي لتانسيفت (2014)

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يتبين أن جل الأحواض السفحية الصغرى بالحوض الكبير لشيشاوة تعاني من ضعف الصبيب نظرا لكونها من المجالات المغربية شبه الجافة، إلا أنه بالرغم من ذلك فيبقى حوض سكساوة هو ذلك المجال المحظوظ جغرافيا ضمن إقليم شيشاوة نظرا لكون المحور الرئيسي له هو أهم مجرى مائي يغذي المجرى الرئيسي لحوض شيشاوة بكميات جد مهمة من الحمولة السائلة والصلبة، إذ يقدر صبيبه المائي ب 1.57م^3/ث متفوقا على وادي امنتانوت وأمزناس.

- **ضعف الصبيب المائي لواد سكساوة .**

[95] أحمد بوحامد، إشكالية تدبير المياه واستعمالها بالمناطق الجافة "إقليم شيشاوة أنموذجا"، أطروحة الدكتوراة 2018 ,

بالرغم من كون واد سكساوة أهم مجرى مائي بالحوض الكبير لشيشاوة فإنه لا يلبي الحاجيات الأساسية للساكنة المحلية من الماء، فإلى غاية سنة 2020 يتم تغطية الخصاص المائي بالاعتماد على العيون في المناطق الجبلية ويتم استغلال المياه الجوفية في السافلة إلا أن هذه الأخيرة عرفت هي الأخرى تراجعا كبيرا، وهو ما دفع بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب بالإقليم الى مد قنوات المياه للاستفادة من مياه سد أبي العباس السبتي بأسيف المال لتوفير مياه الشرب. الأمر الذي يضعنا أمام إشكالية ندرة الموارد المائية بحوض سكساوة، ويدعنا نتساءل عن أية تدابير اتخذت بالحوض من طرف الساكنة ومؤسسات الدولة لتدبير الندرة المائية.

مبيان رقم 6 : الصبيب السنوي لواد سكساوة بالمتر مكعب في الثانية خلال الفترة الزمنية مابين 1980 و2023.

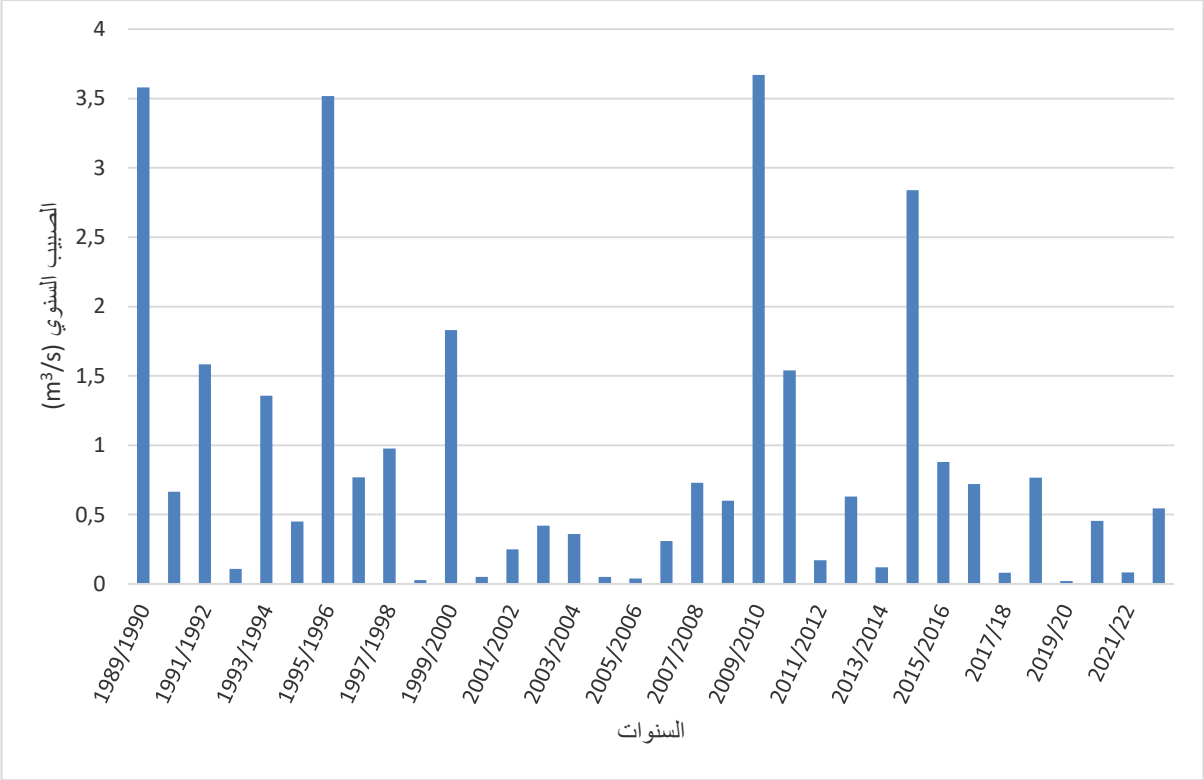

المصدر : وكالة الحوض المائي لتانسيفت، المحطة الهيدرولوجية إلودجان بالجماعة القروية سيدي غانم إقليم شيشاوة.

اعتمادا على المبيان أعلاه يمكن القول أن أدنى صبيب سنوي عرفه واد سكساوة خلال الفترة الممتدة من 1990-1989 إلى 2023-2022 هو خلال الموسم الهيدرولوجي 2020-2019 ب 0.01 م^3/ث، وهنا يتبين مدى حدة ندرة المياه السطحية بالحوض خلال الآونة الأخيرة، وأن أعلى صبيب هو الذي سجل خلال الموسم 2010-2009 ب 3,67م^3/ث، وأن 25 سنة من الفترة قيد الدراسة يقل فيها نصيب الواد عن 1 م^3/ث، بينما لا يتجاوز عدد السنوات التي يرتفع فيها الصبيب عن هذا المعدل سوى تسع سنوات، وأن هذا الارتفاع غالبا ما يرتبط بحالات الامتطاحات التي يعرفها الواد نتيجة عدم انتظام التساقطات وتركيزها في فترات زمنية وجيزة .

نستنتج إذا أنه بالرغم من كون واد سكساوة أهم رافد مائي لواد شيشاوة إلا أنه يظل ذا صبيب مائي ضعيف، لا يلبي حاجيات الساكنة من المياه وخاصة بالسافلة حيث تلتجأ إلى حفر الآبار لتغطية الخصاص المائي الذي تعرفه .

III. التدبير التقليدي لمياه واد سكساوة بين عالية وسافلة الحوض .

1- الطرق والتقنيات التقليدية المعتمدة في استغلال مياه واد سكساوة .

تعتبر التقنيات التقليدية المستعملة منذ القدم من أهم التقنيات التي أنتجها احتكاك الإنسان بالمجال، اكتسب من خلالها خبرة واسعة في ميدان الري. هذه التقنيات البسيطة منتشرة بشكل كبير على الأطلس الكبير، تعود معظمها الى بداية الاستقرار البشري بهذه المجالات، هذه التقنيات ظلت متوارثة من جيل الى جيل، استطاع الإنسان من خلال هذه التقنيات توفير المياه للشرب ولسقي الأراضي الفلاحية .

1-1- الأساليب والتقنيات المعتمدة في تعبئة وتوزيع مياه واد سكساوة بعالية الحوض :

تنتمي عالية حوض سكساوة إلى الكتل الجبلية للأطلس الكبير الغربي والتي تتميز بشدة تضرسها ووعورتها، وهو الأمر الذي يشكل عائقا في تدبير الموارد المائية، لكن الإنسان استطاع التكيف مع هذه الأوضاع بابتكاره لتقنيات تقليدية تسهل عليه إلى حد ما الوصول الى نقط المياه والإستفادة منها. ولذلك ارتأينا تبيان هذه التدابير التقليدية التي اعتمدها الإنسان بحوض سكساوة عبر التاريخ لتلبية حاجياته من الماء، ولذلك سنركز فيها فقط على التقنيات التي اعتمدها الانسان بحوض سكساوة في حسن تدبير مياه الواد.

فقد تميز الإنسان بحوض سكساوة عبر التاريخ بفطنته، حيث استغل انحدار المنطقة في اتجاه الشمال الى اعتماده تقنية السقي بالجاذبية بالنسبة للحوض ككل، لكنها تختلف بين العالية والسافلة. ففي المناطق الجبلية يتم تحويل المياه من الواد بواسطة سد ترابي أو مأخذ[96] يسمى "أكوك" وتسيل المياه في السواقي الترابية المتصلة مباشرة بحوض أو صهريج لتجميع المياه، وحيث يمتلئ الصهريج تبدأ عملية توزيع المياه، حيث تخرج المياه من الخزان عبر قناة رئيسية "الساقية[97]" ترتبط بعدة مآخذ تسمى محليا "أصدر أو إصدار"، يقوم هذا المآخذ بتغذية قناة ثانوية تسمى "المصرف أو المصاريف" عبارة عن قنوات التوزيع تقوم بتصريف المياه من المآخذ الرئيسي، وتغذي بدورها قنوات صغرى من خلال مآخذ ثانوية بمجموعة من القنوات الصغرى تدعى " أسارو أو إيسورا" التي تعمل على إيصال المياه إلى قطع الأراضي الزراعية[98].

رسم توضيحي : طريقة سقي المشارات الزراعية بعالية حوض سكساوة .

[96]ترتبط السواقي بواد سكساوة عبر مجموعة من **السدود الترابية** أو **مآخذ**، يطلق عليها محليا "أكوك" وهو عبارة عن مجموعة من الركامات الحجرية وجذوع الأشجار والتي تقوم القبائل بنصبها على عرض المجرى، محاولة منها تحويل المياه المتدفقة من الواد في اتجاه الساقية التقليدية الخاصة بهم . إلا أن هذه الطريقة لم تعد ناجحة بسبب جرف هذه الركامات من طرف الجريان، مما جعل السكان يعوضونها بأكياس بلاستيكية مملوءة بالرمال يتم وضعها في موقع السد، أو ببناء جدار اسمنتي ساهمت ولو بشكل قليل في الرفع من قوة تحمل هذا المأخذ .

[97]تعرف الساقية محليا ب" تاركا " وهي قناة تعبرها المياه من مجال مرتفع الى أخر منخفض، بعد حصر المياه بالسدود الترابية متجهة نحو الحقول.

[98]جاك بيرك، البنيات الاجتماعية للأطلس الكبير الغربي، ص 149-151.

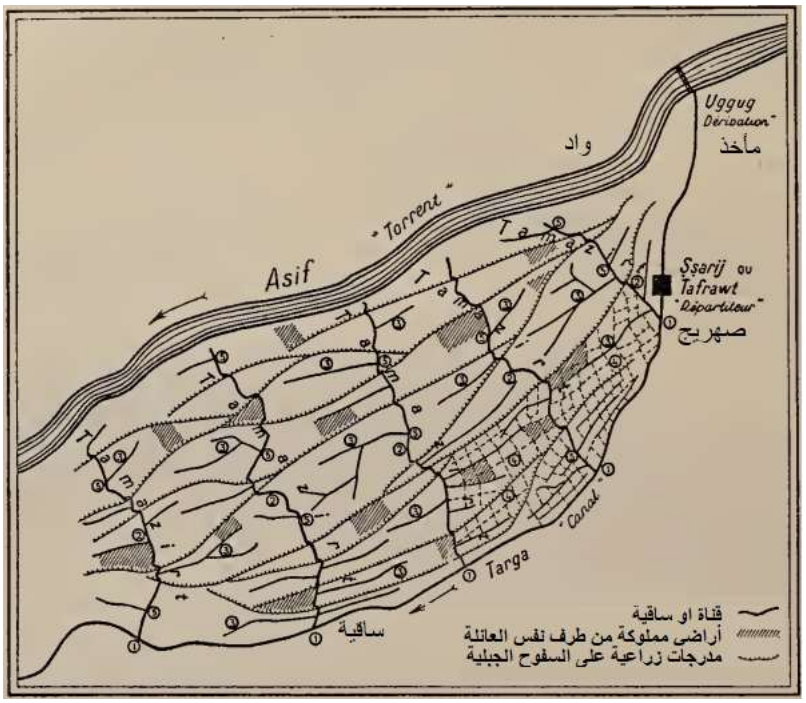

المصدر : جاك بيرك، البنيات الاجتماعية للأطلس الكبير الغربي، ص 150 .

فمن خلال الرسم التخطيطي أعلاه يتضح بالملموس ما أشرنا إليه سابقا أن شبكة القنوات المائية تتفرع من القناة الكبيرة المتصلة بالخزان حتى تصل إلى آخر قناة " أبادو أو إيبودا" حيث المشارات الزراعية التي تكون على شكل أشرطة طولية، والتي تسقى بتقنية الغمر[99] عبر ما يسمى "أوزن" ، حيث يطلق الماء داخلها حتى يتخلل الطبقة السطحية من التربة ويصل إلى جذور النباتات.

استغلال مياه الواد بالعالية يعتبر سببا في ضعف صبيب واد سكساوة عند المخرج وبالتالي يحول أحيانا دون استفادة جل ساكنة السافلة من مياهه، وهو ما أشرنا إليه في مقال سابق قد نشر لنا في مجلة الدراسات الافريقية وحوض نهر النيل، ليبقى السؤال مطروحا عن التقنيات المعتمدة في تدبير مياه واد سكساوة بسافلة الحوض أمام ضعف الصبيب ؟

2-1- الأساليب والتقنيات المعتمدة في توزيع مياه واد سكساوة بسافلة الحوض :

في الفصل الرطب يكون جريان الواد شبه دائم مع ارتفاع الصبيب عن الوضع المألوف، فتبدأ المناطق السهلية بالاستفادة من مياه واد سكساوة، إذ تعتبر المجالات الأكثر ملاءمة لممارسة النشاط الزراعي لدى سعى الإنسان بسافلة الحوض إلى محاولة حل مشكل تحويل المياه نحو هذه المناطق البعيدة عن الواد ، ضمانا منه لإقامة نشاط فلاحي مزدهر شيئا ما، وهو ما تأتى له عن طريق إقامته لمجموعة من السواقي التقليدية تنتظم في إطار قوانين عرفية مضبوطة . وتسهر لجنة قبلية على تطبيقها على أكمل وجه.

فمن أجل الاستفادة من مياه واد سكساوة عملت القبائل المعنية على حفر السواقي في إطار جماعي مفروض، يأخذ بعين الاعتبار تموقع المشارات الزراعية، بالإضافة إلى مدى إمكانية وصول المياه إليها، ولكي تتم عملية السقي بشكل منظم .

[99] تقنية الغمر : أسلوب إفريقي قديم لري الأراضي الزراعية، وقد اعتمد في بادئ الأمر بالنيل .

فكما أشرنا سلفا أن السواقي ترتبط بالواد عند المأخذ حيث يتم حصر المياه لتتجه نحو الحقول، والمياه التي تأتي عبر الساقية الرئيسية تتوزع عبر مصاريف وقنوات ثانوية في اتجاه الرساتيق الزراعية، وتمتد على مسافة طويلة نجد اغلبها تقطع الأراضي الفلاحية كشرايين الحياة بالنسبة لمعظم القبائل، من خلال الاستغلال الزراعي، وكل هذه السواقي هي نتيجة لعبقرية استخدمها الإنسان، فقد كانت معظم هذه السواقي التي أنشأتها القبائل معظمها استصلحت ورممت بشراكة مع المديرية الفلاحية و المراكز الفلاحية، مع العلم أن السكان يسارعون الى تنقية السواقي من الإرسابات والعوائق كلما تعرضت للفيض أو الإرساب، فكان اهتمام الفلاح بها من أولوياته بغرض توفير اكبر حقونة من المياه من اجل ربح الوقت وري اكبر عدد من الأراضي أو الحقول.

الخريطة رقم 2 : السواقي التقليدية بسافلة حوض سكساوة .

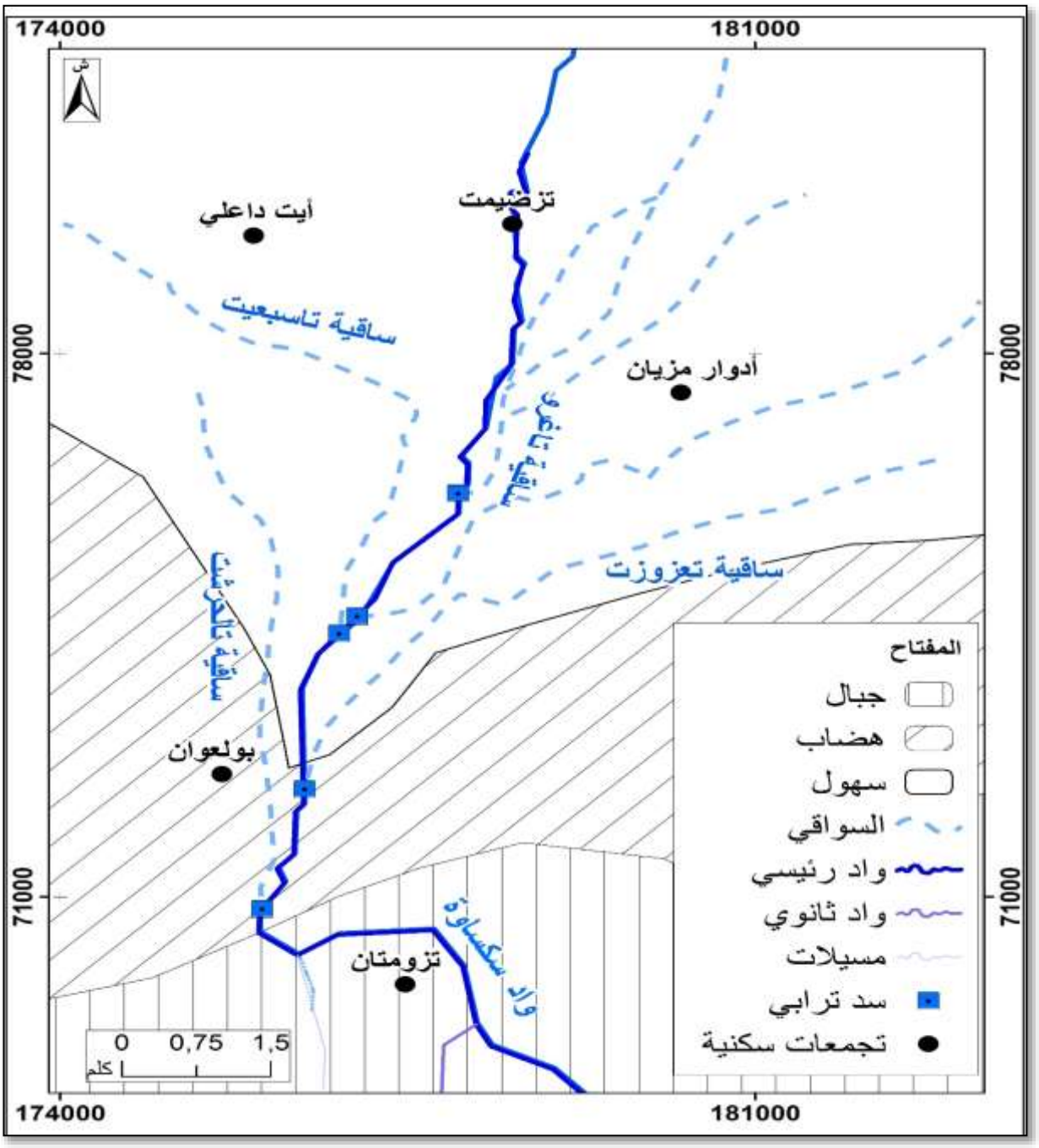

المصدر: الخريطة الطبوغرافية لإمنتانوت 1/100000 باعتماد برنامج أركجيس .

يلاحظ من خلال الخريطة أعلاه أن سافلة حوض سكساوة تتوفر على سواقي كثيرة يبقى أهمها من حيث صبيبها المائي : ساقية تاغرو (تاغرورت) ساقية تاعزوزت وساقية تالحرشت بالإضافة إلى سواقي أخرى تقل منها أهمية، وقد اعتمد في حفر هذه السواقي على الانحدار العام للطبوغرافية، حيث تعمل هذه السواقي على سقي الأراضي الزراعية الموجودة على كلتا ضفتي الواد من الجنوب في اتجاه الشمال أي من المرتفعات الجبلية إلى المناطق السهلية، وتمتاز هذه السواقي بامتدادها

المجالي إذ تتجاوز 7 كلم، فساقية تاغرورت[100] التي توجد بالضفة اليمنى لواد القهرة كما هو مبين في الخريطة أعلاه، وهي أكبر ساقية من حيث الصبيب ، والذي يبلغ حوالي 1000 لتر/ ث، وطولها يبلغ حوالي 8 كلم ، ومياهها تغطي معظم أراضي ادويران، ويستفيد منها اكثر من 49 بالمئة من مجموع سكان جماعة ادويران .، وتأخذ السواقي المياه من الواد عبر مآخذ (أكوك)، وانطلاقا منه نجد المياه تسيل عبر قطاع طويل يعتبر الشطر الفاصل بين السد والفروع الثانوية للساقية، ويدعى بالقطاع غير النافع ويتجاوز طوله الكيلومتر الواحد، وحين يصل هذا القطاع الى السهل ينقسم الى فروع ثانوية تسمى محليا "إصدار"، والتي تمتد أحيانا من الساقية الى الواد ، وتتفرع منها قنوات صغيرة تسمى محليا "مصاريف " تقود الماء مباشرة الى الحقول الزراعية[101].

وإذا كانت تقنية السقي بالجاذبية تستخدم بالقطاع الموجود تحت السواقي فان تقنية الأكفاي تستخدم في القطاعات الفوقية، إلا أنها تقنية نادرة لأنها تحتاج إلى كمية وصبيب مهم للسواقي لذا فالسقي بها يبقى موسميا، وهي تقنية تعتمد على تحويل الماء من الساقية الرئيسية نحو ساقية ثانوية توجد أعلاها وبمحاداتها، لهذا فتحويل الماء يقتضي وجود صبيب مهم وسد ترابي يمنع مرور الماء بالساقية الرئيسية، وبعد انحباسه يجد ساقية الأكفاي كمنفد له ، فيسيل فيها حتى يصل الى الارض المعدة للسقي[102] .

2- كيفية توزيع مياه السواقي بحوض سكساوة والعوامل المتحكمة فيه :

إن توزيع مياه السواقي بين أصحاب الحقوق يستدعي تقسيمًا لا نهائيًا، يحدث دائمًا وفق إطار زمني معين، فالدورة قد تكون متفاوتة المدة الزمنية بحسب التجمعات السكانية وحسب الأراضي الزراعية : أسبوع، عشرة أيام أو خمسة عشر يومًا. ويتم تقسيم كل دورة إلى مجموعة من من الفرديات التي غالبًا ما تُسمى محليا "تيفرداي"، أي اليوم الكامل أو نصف اليوم، وكل فردية موزعة إلى نوبات تسمى محليا "تيواليوين"، *وداخل كل نوبة "توالا" يستفيد* عدد كبير من أصحاب الحقوق، بحيث لايستفيد الواحد إلا من نصيب أو فقط جزءا منه[103].

مثال : توزيع مياه ساقية تاغرو[104] :

تعتبر ساقية تاغرو من أهم السواقي بحوض سكساوة كما سبقت الإشارة، وتمتد من أمام دوار تاقنورت حيث المأخذ "أكوك" إلى دوار أيت تسخت حيث الحدود بين قبيلة إدويران و قبيلة أولاد أبي السباع، تكون فيها النوبات غير محددة بل تبعا لجريان الواد، وتكون الاستفادة من مياه السقي بها حسب أيام الأسبوع وتنقسم إلى خمسة فرديات "حصص" :

الحصة الأولى : مخصصة لأيت البور وتشمل دوار إمي المشرع ودوار تاضيمت إفران ...، تبلغ مساحة أراضيهم حوالي 150 هكتار، تمنح لهم 24 ساعة من السقي، فإذا اعتبرنا أن الدورة تبتدأ من يوم الأحد، فمن حق هذه الفخدة الاستفادة من مياه الساقية ابتداءا من ليلة الإثنين ونهاره.

[100] اسمها الحالي هو تغرو بتشديد الراء الأولى وحذف الراء والتاء الأخيرتين .
[101] استجواب مع أحد المكلفين بتوزيع مياه السواقي بقبيلة إدويران .
[102] التحقيق الميداني
[103] جاك بيرك، نفس المرجع، ص 151
[104] استجواب مع أحد المكلفين بتوزيع مياه السواقي بقبيلة إدويران

الحصة الثانية : تمنح لأيت أزغار(السهل)، يأخذ منها دوار أيت تكودار 12 ساعة من السقي ليلة الثلاثاء تسقى بها حوالي 50 هكتار من الأراضي الفلاحية، بينما يستفيد دوار أيت أوكرض وأيت علي إيزم من 12 ساعة من سقي حوالي 25 هكتار نهار يوم الثلاثاء .

الحصة الثالثة : يستفيد منها دوار أيت تسخت ب 24 ساعة من السقي ليلة الأربعاء ونهاره، تسقى بها 150 هكتار تقريبا من الأراضي الفلاحية .

الحصة الرابعة : تستغل في سقي أراضي إذ مزكور والتي تضم كلا من دوار أيت تدارت وأيت وكريان، حيث يستفيدون من 24 ساعة من سقي 150 هكتار تقريبا من الأراضي الفلاحية، وذلك ليلة الخميس ونهاره.

الحصة الخامسة : ينتفع بها أيت وادوز، حيث يستفيدون من 24 ساعة من السقي لأراضي فلاحية تتجاوز 150 هكتار، وذلك ليلة السبت ونهاره، على أن ليلة الجمعة ونهاره كان يمنح للولية الصالحة لالة عزيزة وبعد وفاتها يستفيد من حصتها أهل نسبها" أيت زنيت" لكن بعد خلافات كثيرة حول هذه المسألة لم يعودوا يستفيدون من هذه الحصة، لتنوب عنها الفخذة التي تحصل على حصتها ليلة الجمعة ونهاره، كمثال لهذه الدورة التي تحدثنا عنها أعلاه فأيت وادوز هم من سيستفد من هذه الحصة، ليتم إعادة الدورة من جديد .

نستنتج إذا أن مساحة الأراضي المراد سقيها تؤخذ بعين الاعتبار في توزيع الفرديات أو الحصص، سواء على مستوى جماعة واحدة أو على مستوى جماعات متعددة .

ويتولى تقسيم مياه السواقي من الأعلى مجلس تاقبيلت الذي يرأسه الشيخ، ويعتبر هذا المجلس المشرف الأول الذي يعمل على تطبيق النظام العرفي، يعين الموزع الأكبر "أمازال" الذي يحرص عمليا على تطبيق قواعد النظام العرفي على مستوى القبيلة، كما نجد موزعين صغار"إمازالن" بالنسبة لكل دوار أو تجمع سكني"أرابو"[105]، ويحتل الموزع موقعا مهما داخل المجتمع الفلاحي التقليدي، لذا فإن اختياره ليس اعتباطيا بل وفق شروط عديدة ، ففي كل دوار يتم اختياره من إحدى الفخذات دون غيرها ، وبالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون الشخص المختار :

- عاقلا، وعادلا، و ذا تجربة وخبرة في المجال الفلاحي .
- ضابطا لكل الفخذات أو الأسر المكونة للجماعة .
- عارفا لنصيب كل واحدة منها وعارفا لعددها ولأوقات الفرديات الموزعة على مستوى القبيلة بأكملها.
- ضابطا وعلى طول الساقية للنقط التي قد تعرف وصول الماء الى الجماعة، وبالتالي تنبيهها بضرورة اتخاذ الحيطة منها. وبعد توفره على هذه الشروط تتم الموافقة عليه من طرف جميع افراد الجماعة أو الدوار، ويتم تقديمه للسلطة المحلية لتعطى له رخصة يمارس بها مهامه.

ويتم توزيع هذه المياه باعتماد نظامين مختلفين تماما، التوزيع بالإرث بعالية الحوض، والتوزيع بالاشتراك مع الجماعة بسافلته :

- **التوزيع بالإرث :**

[105] محمد أقديم، التحولات السوسيوتاريخية في منطقة الأطلس الكبير"من أفيفن إلى امنتانوت"، منشورات دار الأمان، مطبعة الأمنية الرباط 2016، ص 382 .

من خلال التحقيق الميداني، وجدنا أن توزيع الماء بالإرث يتركز بعالية الحوض بشكل كبير، ويعتبر "الأرابو" وسيلة لزمن السقي، ومدته تختلف باختلاف السواقي الجبلية، وكذا عدد الفخذات المكونة للجماعة. وتوزيع الماء بالإرث توزيع ثابت لا يتغير واعتمد في وضعه على معايير منها :

- **معيار الأصل :** في هذه الحالة لا يستفيد من الماء سوى الفخذات الأصلية، أما الطارئة فلا حق لها.
- **معيار الأفضلية :** عدم تساوي المدة الزمنية الخاصة لكل فخذة (الأرابو) والتي اعتمد في تحديدها على مكانة الفخذة داخل الجماعة، وكذا على مساحة الأراضي التي تملكها.
- **الاشتراك مع الجماعة :**

إذا كان التوزيع بالإرث يتركز بعالية الحوض فإن الاشتراك مع الجماعة في الماء يتركز في السواقي السهلية. إن الاسلوب الثاني مخالف تماما للأسلوب الأول، فهو لا يراعي معيار الأصل بقدر ما يراعي معيار امتلاك الأرض سواء ملكا وراثيا أو بالشراء أو الرهن أو الشركة ، ومن حق جميع افراد الجماعة الاستفادة من الماء الأصليين منهم أو الطارئين، المهم هو استغلال الأرض. وتعتبر الساعة وسيلة لزمان السقي في حالة نذرة المياه ، أما في حالة وفرتها خصوصا في فترات الفيض يتم استخدام السكر بعد السكر وتسمى هذه التقنية محليا (تغاموت س تغاموت)، والسكرهو كل ما يسد به مجرى مائي .

ويتحكم في توزيع مياه السواقي مجموعة من العوامل التي نذكر منها :

- **عدد الأسر** : فكلما كان عدد الأسر مرتفع يجب أن تكون الفرديات مرتفعة أيضا، وإلا فإن نصيبها من مياه الساقية لن يكفي لسقي أراضيها .
- **مساحة الأراضي المسقية** : في بعض الدواوير يتم توزيع الماء بينهم مساحة الأراضي المملوكة من طرف الفلاحين، فالفلاح الذي يملك أراضي كثيرة غالبا ما يحصل على ساعتين من السقي، أما الفلاح الذي لا يملك إلا أراضي قليلة فتعطى له ساعة واحدة أو نصف ساعة، ويختلف هذا التقسيم حسب الدواوير .

3- الأسس والمقومات التي يرتكز عليها تدبير مياه واد سكساوة :

يحتكم في ضبط حصص مياه واد سكساوة إلى مجموعة من العوامل التي ذكرناها سلفا، إلا أنه في حالة الندرة وضعف صبيب الواد، يحدث الخلاف بين قبائل الحوض "قبائل سكساوة وقبيلة إدويران وقبيلة أولاد أبي السباع"، لذا يتم اللجوء إلى الأعراف وإلى التنظيمات الاجتماعية القائمة، وإن استمر النزاع يتم اللجوء إلى السلطة :

3-1- التضامن المائي بين العالية والسافلة .

ومن أجل توزيع أفضل ومحكم للمياه داخل الحوض باعتباره منطقة تصريف المياه فلابد من الإحتكام إلى الأعراف لكونها المبادئ التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع على كل المجالات، وهنا سنستدل بما ذكره جاك بيرك في حوض سكساوة في تنظيم توزيع مياه الواد وهو مبدأ " مراعاة تدرج التقسيمات السكانية على طول الوادي من العالية إلى السافلة"[106] وأخذا بهذا المبدأ فيبقى حق الإستفادة من مياه الواد أولا لسكان العالية وما تبقى منه يكون من نصيب سكان السافلة .

[106] Jacques Berque, *Les structures sociales du Haut-Atlas*, Publications de l'Université Française, Paris 1955,
p 108 .

ومن القواعد العرفية أيضا التي يحتكم إليها سكان الحوض التصرف على "وجه الخير" في توزيع المياه بشكل عادل في حالة ندرتها، حيث يسعى سكان السافلة على حمل سكان العالية على تفويت جزء من المياه لصالحهم[107] .

3-2- المقومات الاجتماعية في تقسيم مياه واد سكساوة.

تتشبث القبائل المغربية بالوازع الديني في تدبير شؤونها منذ القدم، فالمغرب الأقصى معروف بالأولياء الصالحين، ونالت أضرحتهم وزواياهم تقديرا واحتراما كبيرين، وكانت الزوايا الى وقت قريب تحتل مكانة دينية واجتماعية واقتصادية متميزة، وتدعيما لهذه المكانة حبست الولية الصالحة لالة عزيزة[108] لصالحها عدة موارد ومن بينها طبعا الموارد المائية، وذلك استحضارا للمكانة العلمية والدينية لهذه الشخصية، ونظرا للدور الذي لعبته في تدبير شؤون قبائل سكساوة وكذا القبائل المجاورة، وخاصة الأمر الذي يهمنا هنا وهو تدبير الموارد المائية، ونفس الشيء ينطبق على باقي الأولياء الموجودين بالمنطقة، وتسمى نوبتهم من الماء محليا "توالا إيكرامن" .

و يقول الظهير الذي أصدره السلطان الحسن الأول سنة 1293هـ[109] في شأن حصة الولية الصالحة والقائمين على زاويتها من الماء :

" الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله . يعلم من كتابنا هذا اسماء الله واعز امره واطلع في سماء المعالم شمسه المنيرة وبدره أننا بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته جددنا لحملة المرابطين أولاد للاعزيزة[110] نفع الله بها حكم ما بيده من ظهير سيدنا ومولانا الوالد قدسه الله وظهائر أسلافنا الكرام، قدس الله ارواحهم في دار السلام وأقررناهم على ما عهد لهم من التوقير والاحترام والمبرة والإكرام والإنعام عليهم بأخذ نوبتهم من الماء في أرض زاويتهم بوادي القهرة[111] المسماة لساقيتها تاغرورت تجديدا تاما يعلمها الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا ويعمل بمقتضاه، صدر به أمرنا المعتز بالله تعالى في المحرم عام 1293هـ. "

وقد خصص يوم الجمعة لزاوية للا عزيزة بساقية تغرو كأهم ساقية بالمجال، ولم يخصص ذلك لغيرها، ويرجع ذلك أولا إلى النفوذ الروحي والديني الذي تتمتع به الولية خلال فترة عيشها، وثانيا إلى السلطة الاجتماعية والروحية التي كانت فيما بعد لزاويتها، والتي ساعدت على تحبيس الاراضي والمياه لصالحها وتجدر الإشارة الى أن الظهير الاول الذي اصدره الحسن الأول سنة 1293 هـ قد زكي بظهير حديث يعود الى عهد السلطان محمد الخامس لكنه لم يذكر صراحة نوبة الماء بساقية تغرو ، وإنما خص الزاوية بالتوقير والاحترام[112].

3-3- اللجوء إلى السلطة في تقسيم مياه واد سكساوة:

[107] محمد زرهوني، النزاع حول الأرض والماء بمنطقة الأطلس الكبير الغربي في ستينيات القرن التاسع عشر، مجلة دار المنظومة 2021، ص32

[108] هي عزيزة بنت ابراهيم الركراكية السكسيوية، يقول عنها ابن الخطيب القسطيميني في سياق ذكر الصالحين بالمغرب الاقصى "رايت بالمغرب الاقصى بطرف سكسيوة بموضع يقال له القهر بلغة البربر بكسر القاف وسكون الهاء الحرة الصالحة عزيزة السكسيوية ، وتبركت بها وجلست معها وهي متوجهة في صلح بين فئتين عظيمتين..." .

[109] حميد الأخفش، الموارد المائية لواد القهرة، التعبئة، التدبير، والانعكاسات المجالية والسوسيواقتصادية بالضفة اليمنى، بحث لنيل شهادة الإجازة 1997-1998، ص 40 .

[110] القائمين على زاويتها من أهل نسبها وليس المقصود أولادها لأنها لم تكن متزوجة .

[111] القهرة بكسر القاف هو الاسم المحلي الذي يطلق على واد سكساوة، نسبة إلى قلعة أنشأها المرينيون بهذا المجال.

[112] حميد الأخفش، مصدر سابق، ص 39-42 .

إن تقسيم مياه واد القهرة ليس حديث العهد، بل قديم يرجع الى الفترات القديمة للاستقرار البشري بالمنطقة، وقد تم توزيع هذه المياه بشكل يراعي حق كل المستفيدين من هذا الواد، بما في ذلك قبائل سكساوة وادويران وأولاد ابي السباع، باعتبارها اقدم القبائل التي استوطنت بالحوض. وقد تم تدعيم وتزكية هذا التقسيم بظواهر كثيرة منذ العقد المريني الى العهد العلوي لتفادي أي نزاع أو خلاف حول الماء.

فخلال ق 19م كانت العلاقات غير مستقرة خاصة بين القبيلة العربية أولاد بن السبع مع باقي القبائل الأمازيغية المجاورة (قبائل سكساوة وادويران)، سواء تعلق الأمر بحدود الأراضي أو بتوزيع الماء[113]، فعلاقة بهذا الأخير ولتجاوز مشكل الاستفادة من مياه واد القهرة إلتجات قبيلة أولاد بن سبع إلى الجهاز المخزني الذي أصدر ظهيرا بعد هذا النزاع حول الماء[114]، والذي أصدره السلطان محمد بن عبد الرحمان المؤرخ بـ 25 محرم 1285هـ الموافق ل 18 ماي 1868م، إذ حدد نصيب أولاد بن السبع في خمس كل دورة مائية بمعنى يومين من عشرة ايام، أو أربعة ايام من عشرين يوما حسب رغبتهم بينما الباقي والذي يعادل أربعة أخماس مياه واد القهرة اي ثمانية ايام من عشرة ايام، أو ستة عشر يوما من عشرين يوما، تكون مخصصة لسكساوة وادويران، ويشمل هذا التوزيع أربعة سواقي فقط وهي : ساقية تحموت، وتكنوت، وتغرو، وتسبعيت ، أما ساقيتي تعزوزت وتلحرشت لم يذكرهما هذا الظهير . كما استثني يوم الجمعة من الحساب لأسباب اجتماعية.

وقد يحدث هذا النزاع داخل نفس القبيلة أو المجموعة، فيعمل الموزع الصغير على رفع الخروقات الطارئة بالمجموعة التي يترأسها للنظام العرفي المعمول به إلى الموزع الأكبر الذي يحدد مقدار الغرامات الزجرية التي تستوجبها، وفي حالة رفض المتنازعين لهذا النظام، يقوم برفع ذلك إلى ممثل المخزن أو إلى مجلس القبيلة[115] .

3-4- دور الإستعمار في حل الصراع حول مياه واد سكساوة :

قبيل الاستعمار و إلى حدود العقد الثالث من القرن 20م، عرفت الموارد المائية لواد القهرة تدبيرا عشوائيا وفوضويا نتج عنه خلافات حادة بين القبائل المستفيدة من هذه الموارد (سكساوة وادويران من جهة ، واولاد ابي السباع من جهة ثانية) ، وفي ظل هذه الصراعات عقد اجتماع بمقر دائرة ايمنتانوت يوم 2 فبراير 1939م حضره السيد الخليفة آنداك محمد بن عبد المالك المتوكي، بالإضافة الى أعيان وشيوخ القبائل المستفيدة ، ونائب المراقب المدني " فرينو والملازم "هوديلست، كممثلين لسلطة الحماية بالدائرة، ويعتبر تدخل الاستعمارالفرنسي في هذه الفترة مهما إذ وضع حدا للصراعات القائمة حول الماء، بإعادته المصداقية لظهير السلطان محمد بن عبد الرحمان السالف الذكر، إلا أن أهميته تكمن في إضافة مجموعة من النقط التي تحدد أهم القوانين والأعراف الجارية على مياه واد القهرة وهي حسب المحضر[116] الذي تم تحريره خلال هذا اليوم :

ان خمس مياه واد القهرة خاص بأولاد بن سبع يأخذون هذا القسط يومين متتابعين بعد ثمانية أيام التي تعتبر قسطا من المياه لإدويران وسكساوة ولا تدخل ايام الجمعة في الحساب بل تبقي مخصصة لزوايا و الأولياء (إيكورامن) من الموجودون في أعلى الواد، فمثلا في المدة الاتية : الاثنين، الثلاثاء والاربعاء، والخميس، والجمعة، والسبت، والأحد، والاثنين والثلاثاء

[113] جاك بيرك، مرجع سابق، ص 106 .
[114] حميد الأخفش، مرجع سابق، ص 37 .
[115] محمد أقديم، مرجع سابق، ص 382 .
[116] حميد الأخفش، مرجع سابق، ض 44 .

التي تكون ثمانية أيام، يكون فيها الماء خاص بإدويران وسكساوة ، وتتلوها مدة يومين : الأربعاء ،والخميس تكون خاصة بأولاد بو السبع .

- المستعملون في رأس الواد أي قبائل سكساوة وادويران هم المسؤولون عن غلق أو فتح سواقيهم.
- أمزال (أوالشيخ) أولاد بوالسبع له الحق يومي الأربعاء والخميس في المشاهدة والاخبار بكل مخالفة لهذا الاتفاق.
- تبتدأ نوبة من الماء وتنتهي بالنسبة لكل مستعملي مياه واد القهرة (المسمى في عاليته بأسيف سكساوة) ساعة الزوال أي حوالي الواحدة زوالا .
- هذا الاتفاق صالح بطبيعة الحال ما دام الماء غزيرا يمكن أن ينساب ويصل إلى قبيلة أولاد بوالسبع وإلا فإن مستعملي الماء بعالية الواد يبقى لهم الحق وحدهم في الماء الذي يصل إليهم، وبالعكس من ذلك فان على مستعملي الماء بعالية الواد أيام غزارته أن يتوقفوا على كل عمل يمنع تدفق الماء نحو السافلة.

خلاصة :

ساهمت الخصائص المناخية والطبوغرافية والتاريخية التي يتميز بها حوض سكساوة في دفع الإنسان إلى اكتشاف وتطوير تقنيات وأساليب سقوية تقليدية، استُخدمت تاريخياً للاستفادة من مياه واد سكساوة. وقد تجسدت هذه الجهود في إنشاء شبكة من السواقي، التي شكلت شريان الحياة الأساسي للساكنة سواء بعالية الحوض أو بسافلته، حيث لبّت احتياجاتهم الحيوية من المياه. غير أن هذا المجال كما أُشرت سابقاً يندرج ضمن المناطق شبه الجافة، ما جعله عرضة لتذبذب كبير في الصبيب السنوي خلال الفترة المدروسة، بما في ذلك سنوات جفاف لا تكفي فيها الموارد المائية حتى لتغطية احتياجات عالية الحوض، في حين أنه لا تستفيد ساكنة السافلة من مياه الواد إلا في فترات الوفرة، وهو مايجعل الإنسان يلتجأ إلى طرق أخر لتوفير المياه بما فيه مياه العيون أو المياه الجوفية... ، إلا الندرة تهدد جميع مصادر المياه، لذا فالوضع يستدعي العمل على دمج هذه التقنيات التقليدية مع التدابير والاستراتيجيات الحديثة، لضمان استدامة التزود بالمياه، خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسارعة والنمو الديمغرافي المتزايد.

- **المراجع المعتمدة :**
- أحمد بوحامد، إشكالية تدبير المياه واستعمالها بالمناطق الجافة "إقليم شيشاوة أنموذجا"، أطروحة الدكتوراة 2018.
- إدريس الحافظ، الموارد المائية بالمغرب، الإمكانات المائية والتدبير والتحديات، ط 2 ، 2021 .
- عبدالاله عبدلاوي، إشكالية تدبير الموارد المائية في ظل التغيرات المناخية والضغط البشري بحوض زيز-غريس، حالة واحات سهل تافيلالت، أطروحة دكتوراة 2022 .
- عبدالوهاب أمشتال، التغايرية المطرية والصبيب المائي لواد سكساوة ما بين 1989 و2023، أية علاقة ؟، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 6، العدد 27، شتنبر2024 .
- محمد أقديم، التحولات السوسيوتاريخية في منطقة الأطلس الكبير"من أفيفن إلى امنتانوت"، منشورات دار الأمان، مطبعة الأمنية، الرباط 2016.
- محمد زرهوني، النزاع حول الأرض والماء بمنطقة الأطلس الكبير الغربي في ستينيات القرن التاسع عشر، مجلة دار المنظومة 2021.
- .وكالة الحوض المائي لتانسيف، بيانات التساقطات والصبيب للمحطة الهيدرولوجية إلودجان، ما بين 1989 و2023 .

- A. Weisrock, Geomorphologie et paleoenviromments de l’Atlas Atlantique(Maroc), 1980.
- Jacques Berque, *Les structures sociales du Haut-Atlas*, Publications de l’Université Française, Paris 1955 .
- J. Dresch, L’evolution du relief dans le massif ventral du grand Atlas le Haouz et le Sous(Maroc),1984.M. Karim, Etude hydrologique du bassin versant de l’Oued Ouergha, Nord du Maroc, doctorat

المرأة السلالية بين العرف والقانون المغربي

The Soulaliyate Woman Between

Custom and Moroccan Law

الدكتورة اسماء ميزات

استاذة زائرة بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب

Asmaadroit1@gmail.com

الملخص:

المرأة السلالية هي امرأة تنحدر من قبيلة أو جماعة سلالية، خاصة في المغرب، وتاريخيا حرمت من حقوقها في الاستفادة من أراضي هذه الجماعات بسبب أعراف وقوانين تقليدية تقضي بأن زواج المرأة من خارج الجماعة يؤدي إلى ضياع حقها في الأرض، باعتبارها موروثا ذكوريا.

ناضلت المرأة السلالية في المغرب من أجل حقوقها، مما أدى إلى صدور قوانين وتشريعات جديدة تؤكد مساواتها مع الرجل في الانتماء والاستفادة من أملاك الجماعة السلالية مند عام 2019.

الاشكالية : هل هذه القوانين الجديدة قادرة على ضمان وتنظيم حقوق المرأة السلالية وتأطير إستفادتها من أراضي الجماعة السلالية؟ وكيف يتم التعامل معها على أرض الواقع؟

الكلمات المفتاحية : المرأة السلالية – أراضي الجماعات السلالية – العرف – تمكين المرأة – مقاربة النوع

Abstract

The Soulaliyate woman refers to a female member of a tribal or collective group, particularly within the Moroccan context. Historically, she was excluded from the right to benefit from collective land due to customary pratices and traditional norms which stipulated that marrying outside the community led to the forfeiture of such rights, as land ownership and inheritance were considered the exclusive domain of men.

Over time, Soulaliyate women mobilized and advocated for their rights, resulting in the enactment of legal and regulatory reforms-most notably from 2019 onward- that formally recognize gender equality in access to and benefit from collective land resources.

Key words : Soulaliyate women – Collective tribal lands – Customary law – Women's empowerment – Gender approach

مقدمـــة

قال تعالى في سورة النساء الآية 32: **{للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن }** صدق الله العظيم.
في هذه المداخلة سنسلط الضوء على المرأة السلالية بين العرف والقانون أو وضعية المرأة في أراضي الجموع أو ما يعرف بالجماعات السلالية، والتي تشكل حصة كبيرة من مساحة المغرب،[117] حيث تشكل ما يفوق 15 مليون هكتار من مجموع الأراضي الوطنية، موزعة على أزيد من 4563 جماعة سلالية.[118] وقد ظلت هذه الأراضي لعقود طويلة خاضعة لمنطق الأعراف القبلية والتقاليد الموروثة، التي رسخت هيمنة الذكور على الاستغلال والانتفاع، وحجرت على النساء السلاليات الاستفادة من هذا الرصيد العقاري، بدعوى الحفاظ على "نقاء الدم القبلي" أو خشية خروج الأراضي عن الجماعة بسبب زواج المرأة من رجل أجنبي عن القبيلة.[119]

وفي هذا السياق، تعرضت المرأة السلالية إلى شكل من أشكال الإقصاء الاجتماعي والقانوني، إذ لم يكن لها نصيب من الاستفادة من الأراضي الجماعية، رغم مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية داخل بنيات الجماعة المحلية، ورغم أن هذه الأراضي تستغل من طرف المواطنين بصفة جماعية وتخضع لوصاية الدولة، ما يجعلها مشمولة بمبادئ المساواة والعدالة.

---

[117] - هذه الأراضي المتواجدة في 10 جهات، تخضع لنظام عقاري خاص، باستثناء العيون، بوجدور ووادي الذهب، فهي غير محصية. احصائيات الموقع الرسمي للجماعات السلالية والاراضي الجماعية www.terrescollectives.ma

[118] - وزارة الداخلية "تقرير حول أراضي الجماعات السلالية بالمغرب"، منشورات مديرية الشؤون القروية، لسنة 2010، ينظر الموقع الرسمي للجماعات السلالية والأراضي الجماعية www.terrescollectives.ma

[119]- هذه الأراضي المملوكة لسلالات جماعية، تكونت عبر التاريخ في المغرب، وتدبيرها كان يرتكز على أعراف القبائل التي تتواجد بهذه الأراضي، قبل صدور أول قانون ينظمها في سنة 1919(الظهير الشريف الصادر بتاريخ 26رجب 1337 الموافق ل 27 أبريل 1919، المتعلق بتنظيم الوصاية الادارية على الجماعات وضبط تدبير شؤون الاملاك الجماعية وتفويتها، منشور بالجريدة الرسمية عدد 329 بتاريخ 18 غشت 1919، ص410)، هذا الأخير الذي يحمل في طياته نوعا من التميز واللامساواة بين الجنسين، فالمرأة حسب فصول هذا الظهير لا تستفيد من حق الانتفاع من أراضي الجموع، لكون أن السبب في ذلك يعود إلى رغبة هذه القبائل في الحفاظ على الملكية الجماعية داخل نفس القبيلة، ذلك أن المرأة السلالية في نظرهم إذا تزوجت من خارج القبيلة قد يؤدي إلى انتقال الملكية من خلالها إلى قبيلة أخرى.

غير أن هذا الوضع بدأ يشهد تحولا ملحوظا، بفعل التطور التشريعي والدستوري الذي عرفه المغرب، خاصة مع دستور 2011 الذي نص في فصله التاسع عشر على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وضرورة اتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، [120]

كما أن مصادقة المملكة المغربية على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة {CEDAW}،[121] أسهم في تعزيز هذا التوجه نحو تمكين المرأة من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد توج هذا المسار وبعد مئة سنة، بالضبط في سنة 2019 ، بصدور القانون رقم 62.17 المتعلق بالوصاية الإدرية على الجماعات السلالية،[122] الذي جاء بمقتضيات صريحة تؤكد حق المرأة السلالية في الاستفادة من أراضي الجموع، على قدم المساواة مع الرجل، في تجاوز واضح لهيمنة الأعراف المجحفة. بل إن المادة 6 من هذا القانون تنص على أن " يتمتع أعضاء الجماعة السلالية، ذكورا وإناثا، بالانتفاع بأملاك الجماعة التي ينتمون إليها،...".

ولكن هذه القانون ثار نقاش بخصوصه، خاصة فيما يتعلق بالمستفدين من هذا الرصيد العقاري، بعدما وضع شروطا معينة، كما نص على أمور جديدة، خاصة ما يتعلق باستفادة النساء اللواتي كنا في أعراف السلاليين ليس لديهن الحق بتاتا في الاستفادة من هذا الملك الجماعي التابع لسلالتهن.

فرغم هذا التقدم التشريعي، لا تزال هناك فجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي، بسبب قوة الأعراف القبلية واستمرار الذهنيات المحافظة داخل بعض المناطق، إضافة إلى غياب آليات تتبع ومواكبة لضمان التنفيذ الفعلي لحقوق

---

[120] - ينص الفصل 19 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 على أنه : " يتمتع الرجل والمرأة ، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هدا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكدا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل دلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتحدث لهده الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز".

- ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 1432 الموافق ل 29 يوليوز 2011 بتنفيد نص الدستور الصادر في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق ل 30 يوليوز 2011، ص 3600.

[121] - اتفاقية سيداو CEDAW هي معاهدة دولية للأمم المتحدة اعتمدتها الجمعية العامة عام 1979 ، وتعرف بـ" وثيقة الحقوق الدولية للنساء "، تهدف الاتفاقية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع مجالات الحياة، وتلزم الدول الموقعة بدمج مبدأ المساواة بين الجنسين في قوانينها الوطنية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية فعالة لحقوق المرأة ، صادق عليها المغرب سنة 1993.

[122]- الظهير الشريف رقم 1.19.115 الصادر في 7 ذي الحجة 1440 الموافق ل 9 غشت 2019 بتنفيذ القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 غشت 2019.

النساء السلاليات. وهو ما يطرح التساؤل الجوهري حول مدى قدرة القانون على كسر سلطة العرف، وتحقيق الإنصاف القانوني والاجتماعي للمرأة السلالية.

من هنا، تبرز أهمية تناول موضوع " المرأة السلالية بين العرف والقانون المغربي" كمجال بحثي يروم تفكيك هذا التداخل بين ما هو تقليدي متجذر، وما هو قانوني حديث، بهدف تقييم مدى نجاعة المقتضيات القانونية الجديدة في حماية حقوق النساء وتمكينهن من الاستفادة العادلة من الثروة العقارية الجماعية.

هذا ما جعلنا نطرح إشكالية بخصوص وضعية المرأة السلالية في إطار هذه القوانين، وهي على الشكل التالي:

إلى أي حد استطاعت المقتضيات القانونية المنظمة لأراضي الجماعات السلالية تجاوز القيود العرفية، وضمان المساواة الفعلية بين النساء والرجال في حق الانتفاع من أراضي الجموع؟

وبمعنى أدق، هل هذه القوانين الجديدة قادرة على ضمان وتنظيم حقوق المرأة السلالية وتأطير إستفادتها من أراضي الجماعة السلالية؟ وكيف يتم التعامل معها على أرض الواقع؟

وتتفرع عن هذه الإشكاية مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن عرضها كالآتي:

- ماهية أراضي الجماعات السلالية وماهي خصائصها؟

- من هي المرأة السلالية؟

- من هم ذوي الحقوق وما هي شروطهم؟

- ما علاقة بالمرأة بذوي الحقوق؟

ومحاولة منا الإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الموضوع إلى محورين:

المحور الأول : مفهوم أراضي الجماعات السلالية؛

المحور الثاني : المرأة السلالية وعلاقتها بأراضي الجموع كذات حق.

المحور الأول: مفهوم أراضي الجماعات السلالية

تشكل أراضي الجماعات السلالية نظاما عقاريا متميزا عن غيره، فالملكية العقارية في هذا النظام ملكية تنفرد بالعديد من الخصوصية مما يستتبع إحاطتها بقواعد وضوابط خاصة، وأول ماسنقف عنده قبل حل إشكالية المطروحة، هو تقديم تعريف لأراضي الجماعات السلالية (أولا) وتحديد خصائصها (ثانيا)

أولا : تعريف أراضي الجماعات السلالية

تعتبر الأراضي السلالية أراضي في ملكية الجماعة، لذلك يطلق عليها أيضا اسم «أراضي الجموع»، هذه الأخيرة، هي تلك الأراضي المعروفة بأرض «الجماعة»، السلالية، أو العرشية، وقد أعطيت لها العديد من التعاريف، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: [123]

الأراضي السلالية أو أراضي الجموع أراض في ملكية الجماعة السلالية، ترجع ملكيتها للقبيلة وليس للفرد، كان يتم إستغلالها والإنتفاع منها عن طريق تنظيم «الجماعة» كأداة تنظيمية مؤطرة داخل القبيلة لفائدة العائلات المكونة لها، وفقا لمنطق متكون من تقاليد وأعراف قديمة خاصة بها، قبل أن تتدخل الدولة في تدبير شؤون هذا النوع من الأراضي بخلق جهاز تابع لوزارة الداخلية، أصبح هو الوصي عليها بدل «الجماعة».[124].

وحدود هذه الأملاك كانت محددة على حسب أعراف متفق عليها من طرف الجماعات السلالية، حتى صدر أول قانون ينظمها سنة 1919، والذي تلته عدة قوانين أخرى، حتى صدور آخرها المنظمة لها بشكل نهائي في سنة 2019.

وعموما فالأعراف والقوانين تنص على أن كل جماعة سلالية، ينوب عنها نائب أو نائبين حسب مساحة الأرض.

---

[123] - " تعرف الجماعات كقبائل، فخذات قبائل، دواوير أوكل مجموعة سلالية وتتوفر هذه الجماعات على الشخصية المعنوية وتخضع للقانون الخاص ولها إطارها القانوني التشريعي والتنظيمي، وتعهد الوصاية على الجماعات السلالية الى السيد وزير الداخلية ".

تعريف مقتبس من الموقع الرسمي الإلكتروني للجماعات السلالية والأراضي الجماعية www.terrescollectives.ma تاريخ الزيارة 2024/02/18 على الساعة 00:00.

[124]- *أنس سعدون: حق المرأة السلالية من نصيبها من الأرض في المغرب. مقال منشور على الموقع الإلكتروني* www.legal-agenda.com *تاريخ الزيارة 2024/02/18 على الساعة 00:40.*

كما عرفها محمد خيري بأنها: " أراض ترجع ملكيتها إلى جماعات سلالية في شكل قبائل أو دواوير أو عشائر، قد تربط بينهم روابط عائلية أو روابط عرقية واجتماعية ودينية، وحقوق الأفراد فيها غيرمتميزة عن حقوق الجماعة، بحيث أن استغلالها يتم مبدئيا بكيفية جماعية، كما يمكن لأفراد القبيلة أن يتفقوا فيما بينهم على إجراء قسمة استغلالية لأي انتفاع".[125]

من خلال هذين التعريفين ترى إحدى الباحثات أنهما يرتكزان على العناصر التالية:

- الاستغلال الجماعي للأرض؛

- قدم أصل وجذور هذه الملكية العقارية؛

- تعزيز الأواصر القبلية والعائلية.[126]

ثانيا : خصائص أراضي الجماعات السلالية

تتميز أراضي الجماعات السلالية في المغرب بجملة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن باقي الأنظمة العقارية، إذ تعتبر أملاكا جماعية غير قابلة للتفويت أو التقادم أو الحجز ، وتدار بشكل جماعي لفائدة ذوي الحقوق المنتسبين إلى نفس الجماعة السلالية. فأراضي الجماعات السلالية لا تخضع :

1/ للتقادم أو الحيازة: مؤدى هذه الخاصية أن الأراضي السلالية لا تكتسب بالتقادم أو الحيازة مهما طال الزمن، وهذا ما أكدته النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، نظرا لخصوصية هذه الأملاك وطبيعتها الجماعية،طبقا لما ورد في نص

[125] - محمد خيري: أراضي الجموع بين البقاء والزوال، سلسلة الأنظمة والمنازعات العقارية، الإصدار الأول- يناير 2010 حول أراضي الجماعات السلالية بالمغرب، الطبعة الثانية 2012، منشورات مجلة الحقوق المغربية، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، ص 59.

[126] - حياة البجدايي: وضعية أراضي الجموع بين المتطلبات القانونية ورهانات التنمية، الجزء الأول، طبيعة النظام القانوني لأراضي الجموع وتقييمه، طبعة 2017، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 16.

المادة 261 [127] من مدونة الحقوق العينية،[128] علاوة على الفقرة الأولى من المادة 15 من القانون رقم 62.17 التي تنص على أنه: "لا تكتسب أملاك الجماعات السلالية بالحيازة ولا بالتقادم ...".

كما كرست محكمة النقض عدم قابلية الملك الجماعي للتقادم من خلال مجموعة من قراراتها، فقد جاء في قرار لها ما يلي: "لكن حيث إن قضاة الاستئناف لم يعطي أي اعتبار للحيازة، لأن النزاع متعلق بأراضي جماعية ولأن أفعال التصرف لا يمكن أن تؤدي إلى تملك الأراضي الجماعية بالحيازة ولو طالت".[129]

فأي شخص يتصرف في أرض سلالية بموجب حيازة أو مرور الزمن، لا يمكنه اكتساب ملكيتها، لأن ذلك يتعارض مع الطابع غير القابل للتصرف لهذه الأملاك.

كما أن الملك الجماعي هو أكثر حماية من الملك الخاص بالدولة، حيث أنه محاط من كل جوانبه بذوي الحقوق الذين يحرسونه بغيرة شديدة، بشكل يكشف كل دخيل استقر أو حاول اغتصاب جزء من أرضهم.[130]

2/ للحجز: تحول هذه الخاصية دون مكنة الحجز على الأراضي السلالية حجزا تحفظيا أو تنفيذيا، إذ لا يمكن لدائني الجماعات السلالية أو ذوي الحقوق أن يطالبوا بالحجز على حق الانتفاع أو الأرض ذاتها،[131] فهو مبدأ ثابت ومؤكد في التشريع المغربي.

---

[127] - التي تنص على أنه: "لا تكتسب بالحيازة :
- (...)
- أملاك الجماعات السلالية"

[128] - ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 ذي الحجة 1432 (22 نونبر 2011) بتنفيذ القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5998، بتاريخ 27 ذو الحجة الموافق ل 24 نونبر 2011، ص 5587.

[129] - قرار عدد 165 الصادر في 20مارس 1968 منشور في كتاب قضاء المجلس الأعلى في التحفيظ خلال أربعين سنة، أورده سعيد زياد: أراضي الجماعات السلالية (التدبير والمنازعات)، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة ادراسات والابحاث، الإصدار التاسع، سنة 2016، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ص 18.

[130] - أمينة مبروك مهلاوي: مدخل لدراسة النظام العقاري المغربي، الطبعة الأولى، سنة 2018، مطبع المعارف الجديدة، الرباط، ص 323.

[131] - حسب نص الفقرة الأولى من المادة 15 من القانون رقم 62.17 التي تنص على أنه: "لا تكتسب أملاك الجماعات السلالية بالحيازة ولا بالتقادم ولا يمكن أن تكون موضوع حجز".

فهذه الأراضي تعتبر من الأموال الجماعية ذات الطابع الخاص، وهي موجهة أساسا لتحقيق المصلحة الجماعية وليس الاستغلال الشخصي، والحجز عليها يعد مساسا بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية التي تؤديها داخل الوسط القروي.

إذن، لا يمكن للدائنين أو الجهات القضائية الحجز على هذه الأراضي لضمان أداء ديون أو تنفيذ أحكام قضائية، حتى إن كان المستفيد منها قد استفاد من حق الاستغلال أو الانتفاع.

3/ للتفويت: هذا المبدأ جوهري في القانون المغربي المتعلق بهذه الأملاك، فمن حيث الأصل فأراضي الجماعات السلالية لا تقبل التفويت طبقا للفقرة الثانية من المادة 15 من القانون 62.17، إلا في الحالات ووفق الضوابط الواردة في هذا القانون،[132] حيث يمكن تفويتها، حسب ما ورد في المادة 20 من نفس القانون، التي تنص على إمكانية إبرام عقود التفويت الاستثنائية لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والجماعات السلالية الأخرى.

فالمقصود بهذا المبدأ أن الأفراد أو الجماعات السلالية نفسها لا يمكن أن تبيع أو تهب أو تتخلى عن الأرض خارج الضوابط القانونية، فأي تفويت يتم خارج ما يسمح به القانون يعتبر باطلا ولا ينتج اي أثر قانوني.[133]

استثناء مما سبق، يمكن تفويت بعض هذه الأراضي في إطار مشاريع التنمية أو للمصلحة العامة، لكن ذلك يتم فقط بموافقة وزارة الداخلية ، وبمراعاة حقوق ذوي الجهة ووفق شروط دقيقة ومقننة.

فعدم قابلية أراضي الجماعات السلالية للتفويت يهدف إلى حماية الطابع الجماعي لهذه الأراضي وضمان عدم تلاعب أو استغلال أفراد أو جهات بها خارج الأطر الشرعية.

4/ لقاعدة التطهير: إن قاعدة التطهير المنصوص عليها بموجب الفصلين 1 و 62 من ظهير التحفيظ العقاري لا تسري على أراضي الجماعات السلالية.

---

[132] - التي تنص على أنه: " لا يمكن تفويت أملاك الجماعات السلالية إلا في الحالات ووفق الشروط الواردة في هذا القانون ونصوصه التطبيقية، وذلك تحت طائلة بطلان التفويت".

[133]- للتوسع أكثر في هذه النقطة المرجو الاطلاع على:

- خالد فضلي : تفويت الأراضي السلالية على ضوء مستجدات القانون 62.17 المتعلق بالوصاية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، مقال منشور في مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، عدد 30، سنة 2023، الصفحة 162 و 163.

فإذا ثبت بعد التحفيظ أن العقار المحفظ ينتمي لملك الجماعات السلالية، فقاعدة التطهير لا تسري بشأنه، في هذه الحالة يجب التشطيب على من أسس الرسم العقاري بإسمه وتعويضه بالجماعة السلالية المعنية دون شرط إلغاء الرسم العقاري.

5/ للقسمة البتية : إن أراضي الجماعات السلالية لا تقبل القسمة البتية التي يترتب عليها انقضاء الشياع. لكن في مقابل ذلك يمكن إجراء القسمة الاستغلالية والتي يعطى بموجبها لكل فرد حق دائم في الانتفاع وذلك بناء على طلب من جماعة النواب أو مقرر من مجلس الوصاية.

فالمقصود بعدم قابلية أراضي الجماعات السلالية للقسمة البتية هو أن أملاك الجماعات السلالية لا يمكن تقسيمها بشكل نهائي أو فردي بين ذوي الحقوق على نحو ينهي الطابع الجماعي لها، فالقسمة المسموح بها هي القسمة الاستغلالية، أي توزيع الانتفاع فقط دون تمليك دائم، أي أن القسمة التي تؤدي إلى تملك الأفراد لقطع محددة بشكل دائم ممنوعة قانونيا، لأنها تناقض الغرض من الملكية الجماعية.

وبالرجوع إلى المادة 17 من القانون رقم 62.17 نجدها تنص على أهم مستجد جاء به الاصلاح التشريعي الجديد لأراضي الجماعات السلالية وهو إمكانية تمليك هذه الأراضي لأحد أعضاء الجماعة السلالية وهي النقطة المهمة التي سنعالجها في المحور التالي .

المحور الثاني : المرأة السلالية وعلاقتها بأراضي الجموع كذات حق

إن الغاية من سن القوانين هي تحقيق العدل بين الناس سواء كانوا ذكورا أم إناثا، إذ تحرص جميع التشريعات على تحقيق هذا الهدف من خلال إصدار قوانين لحماية مصالح الأفراد داخل المجتمع ، وتهدف الإصلاحات القانونية الأخيرة إلى إدماج هده الأراضي في الدينامية الاقتصادية، مع احترام خصوصيتها الجماعية وضمان استفادة كل الفئات، بما فيها النساء السلاليات، وفقا لمبادئ المساواة والمقاربة الحقوقية.

مع ذلك قد يعترض تنزيل هذه القوانين على أرض الواقع بعض العقبات التي يمكن أن تحول دون تطبيقها بشكل سليم، والمرأة السلالية من أكثر النساء التي واجهنا العقبات نظرا لصعوبة تغيير أعراف موغلة في القدم داخل جماعات تختلف

بدورها من منطقة إلى منطقة، خصوصا لاعتبارها العنصر الذي يمكن بواسطته إتلاف الملكية الأرضية بحكم كونها الممر الذي قد يؤدي إلى نسب آخر.

ومن خلال هذا المحور سنتعرف على المرأة السلالية (أولا)، وعلاقتها بذوي حقوق (ثانيا).

أولا: ماهية المرأة السلالية

هي المرأة ذات الحقوق في الأراضي السلالية مثلها مثل الرجل السلالي التي ورثتها عن آبائها وأجدادها، وهي عضو من أعضاء الجماعة، ويقدر عدد النساء السلاليات في المغرب بحوالى 9 ملايين امرأة حسب «الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب».[134]

فالمرأة حسب فصول ظهير 27 أبريل 1919، لا تستفيد من حق الانتفاع من أراضي الجموع، وفي حالة إذا كانت أرملة فهي تستفيد فقط إذا كان لها ولد ذكر، وتحرم من ذلك إذا أنجبت بنات فقط.

وإذا كان هذا الأمر مبررا من حيث الأعراف التي تسعى إلى الحفاظ على الملكية الجماعية داخل القبيلة الواحدة، بما أن المرأة قد تتزوج من خارج القبيلة ما قد يؤدي إلى انتقال الملكية من خلالها إلى قبيلة أخرى، وبالتالي تعتبر أهم استراتيجية للحفاظ على وحدة الملكية أي وحدة الأرض، لأن وحدتها مستمدة من الأسس المادية التي يقوم عليها التحام الجماعة العائلية كأدنى وحدة دفاعية داخل القبيلة،[135] إلا أنه لم يعد مقبولا من الناحية الحقوقية التي تستمد مرجعيتها من

[134] - فريخ كريم: الاقصاء الاجتماعي للنساء السلاليات بين العرف والقانون. مقال منشور على الموقع الالكتروني www.hexatimess.com تاريخ الزيارة 2024/02/18 الساعة 03:45.

[135] - نفس الموقع الالكتروني السابق.

مواثيق دولية[136] وقوانين مغربية،[137] تنص على المناصفة بين الجنسين، بالإضافة دور إلى المؤسسات والفاعلين في إقرار حقوق المرأة السلالية.

وبالتالي فمشاركة المرأة في الحياة العامة، هي حالة تراكمية، تساعد مكونا من مكونات المجتمع على إثبات الذات، وعلى المشاركة الاجتماعية.

ثانيا : علاقة المرأة السلالية بذوي حقوق

المقتضيات القانونية الجديدة التي تم اعتمادها جاءت استجابة للمبادرة الملكية لتنظيم وتأطير الاستفادة من الأراضي السلالية، عن طريق تعبئة هكتارات عديدة من الوعاء العقاري في المناطق البورية، وفتحها أمام المستثمرين الخواص.

والقانون الجديد رقم 62.17 المتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، لم يعط تعريفا لأعضاء الجماعة السلالية أو ما يعرف بذوي الحقوق،[138] وبالرجوع إلى النصوص التشريعية المنظمة لأراضي الجموع يلاحظ غياب تعريف ذوي الحقوق ومعايير تحديد ذي حق.

وتدارك المشرع الفراغ التشريعي بالنسبة لمعايير تحديد ذي حق، من خلال المرسوم رقم2.19.973.[139]

وفي الوقت الذي كان كل فرد ينتسب إلى الجماعة السلالية يعتبر سلالي، فرضت شروط جاء بها المرسوم المتعلق بتطبيق أحكام القانون 62.17 إعداد لوائح محينة لذوي الحقوق من طرف نواب الجماعات السلالية تحت إشراف السلطة

---

[136] - أ: حماية حقوق المرأة السلالية في الاتفاقيات العامة:
* المادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان؛
* الفقرة الثانية من المادة الثانية من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضا المادة الثالثة منه؛
ب: حماية حقوق المرأة السلالية في الاتفاقيات الخاصة:
* المادة 26 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية؛
* اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
* منظمة المرأة العربية.

[137] - حماية حقوق المرأة السلالية في القوانين والمبادرات الوطنية:
* مبدأ المناصفة في دستور 2011 حسب المادة 19.
* مبدأ المساواة في ديباجة مدونة الأسرة والمادة الرابعة منها و كذلك الفقرة االأولى من المادة 49.

[138] - ذوو الحقوق هم الأشخاص الذين ينتمون إلى الجماعة السلالية ويمتعون بحق الانتفاع من الأراضي الجماعية. أوردته: سكينة آيت بعيا: الوضعية القانونية والحقوقية للمرأة السلالية، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، سلسلة أبحاث قانونية جامعية معمقة، العدد 41، طبعة رقمية، ص 28.

[139] - مرسوم صادر في 13 جمادى الاولى 1441 الموافق ل 9 يناير 2020 بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها.

المحلية، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على ما يلي: "يتم إعداد وتحيين لوائح أعضاء الجماعات السلالية، ذكورا وإناثا، داخل أجل ثلاثة أشهر من تاريخ الدعوة التي يوجهها كتابيا عامل العمالة أو الإقليم المعني إلى جماعات النواب، تحت إشراف السلطة المحلية، وذلك استنادا على المعايير التالية:

- الانتساب للجماعة السلالية المعنية؛

- بلوغ سن الرشد القانونية؛

- الإقامة بالجماعة السلالية.

من خلال هذه الفقرة، فالمعايير المحددة من طرف المشرع لاكتساب صفة ذي حق، تتمثل في كل من: الانتساب للجماعة السلالية المعنية، بلوغ سن الرشد القانونية والإقامة بالجماعة السلالية.

هذه الشروط تخول لذوي الحقوق الاستفادة والانتفاع من هذا الوعاء العقاري، وأيضا تحمي المرأة، وتضمن لها حقوقا في وسط الجماعات السلالية، بعدما كانت في السابق مقصية، إلى حين صدور القوانين الجديدة التي ذكرناها سابقا والتي انتصرت للمرأة، ومكنتها من الاستفادة من الأراضي السلالية على قدم المساواة مع الرجل، وهذه المستجدات كانت سببا في إثارة جدل، بل أكثر من هذا خلقت صراعا بين القوانين والأعراف.

فالنقاش ثار حول شروط الإقامة في الجماعة السلالية ووصفه شرطا محددا لكي يكون سواء للمرأة أو الرجل المنتسبين لها من ذوي الحقوق، فالمقيم خارج الأراضي السلالية ليس له الحق في التسجيل، لأن القانون الجديد رقم 62.17 فيه ثلاث معايير مهمة لكي يقوم الشخص بالتسجيل وتكون له صفة ذي حق.

فالشخص المنتسب للجماعة السلالية المقيم خارج أرض الوطن أو خارج الأراضي السلالية، رغم انتماءه إلى الجماعة السلالية، فإن شرط الإقامة مانع لاكتساب صفة ذي حق.

فما هو الإشكال الذي يطرحه هذا الشرط ؟

تطبيق شرط الإقامة لاكتساب السلاليين صفة ذوي الحقوق جاءت بناء على مرسوم صدره وزير الداخلية بصفته الوصي على الجماعات السلالية وتأطيرها من أجل استغلالها بشكل قانوني من طرف السلاليين، الدورية الصادرة عن وزير

الداخلية تنص على تحيين اللوائح وإعدادها، تم فتح الأجل في مدة معينة بخصوص تسجيل أي مواطن إذا توفرت فيه الشروط السالفة الذكر.

فمعيار الإقامة بالجماعة السلالية سيفرض على السلاليين والسلاليات ضرورة استغلال الأرض بصفة شخصية ومباشرة، مما سيؤدي إلى إقصاء مجموعة من النساء التي تضطرهن الظروف للإقامة خارج الجماعة سواء لظروف عملهن أو لكونهن تزوجن خارج القبيلة، من التمتع بحقوقهن المستحقة في أراضي الجماعات السلالية.[140]

ولكن هل الجماعة لا ترى أن شرط الإقامة سيحرم منتسبين للجماعة السلالية الذين لايقيمون فوق أرض الجماعات السلالية من الاستفادة من هذا الرصيد العقاري؟

البعض يرى أن هذا الشرط منصف، لأن الأشخاص المقيمين هم الذين عليهم الاستفادة، لأنهم يعيشون من مداخلها.[141]

في المقابل هناك سلاليين يرون أن شرط الإقامة حرم السلاليين من حقهم من الإستفادة، وهذا الذي دفعهم إلى اطلاق مبادرة اسمها "عريضة المواطنة" ليتم حذف شرط الإقامة من شروط الحصول على صفة ذوي الحقوق في الجماعات السلالية، المبادرة أطلقتها ما يعرف بـ "الحركة المطلبية للنساء السلاليات" والتي تدعمها الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب المتواجد مقرها في مدينة الرباط.

شاركت فيها النساء السلاليات من مختلف أقاليم المملكة، احتجاجا على استمرار إقصائهن من الاستفادة من أراضي الجموع، انضمت إليهن النساء الكيشيات، اللواتي قدمن بدورهن شهادات تكشف الصعوبات، التي واجهتهن حين المطالبة بحقوقهن، رغم إرادة التسوية التي أعربت عنها الوزارة الوصية.[142]

---

[140] - سكينة آيت بعيا: مرجع سابق، ص 30.

[141] - حياة اليوسفي: الوضعية القانونية والحقوقية للمرة السلالية نحو رؤية استشرافية، طبعة 2016، دار النشر المعرفة، الرباط، ص 20.

[142] - يسرا المرابط: وضع المرأة السلالية والمرأة الكيشية بين تحقيق للمكتسبات وتحدي المعيقات، مقال منشور في الموقع الإلكتروني www.maroclaw.com تاريخ الزيارة 2024/03/01 على الساعة 01:45.

فشرط الإقامة يهمش الرجل والمرأة، ولكنه يهمش المرأة أكثر، خاصة اللواتي تزوجن وسكن مع أزواجهن خارج المنطقة المتواجدة فيها الأراضي السلالية، فهذا المقتضى يحمل في طياته نوع من التمييز، مخالفا بذلك الشريعة الإسلامية، الاتفاقيات الدولية والدستور.[143]

كما أن النساء ناضلنا سابقا من أجل الاستفادة من أراضي الجموع، بحيث إن الأعراف التي كانت سائدة في ذلك الوقت في أراضي الجماعات السلالية، كانت تحرم النساء من هذا الحق، وهذا الأمر بدوره حسم فيه القانون الصادر سنة 2019 والذي أتى بصيغة متطورة، بحيث أعطى الحق للمرأة لكي تستفيد من هذا الرصيد العقاري مثلها مثل الرجل وعلى قدم المساواة.

وهذا الأمر صار استجابة لفتوى كان المجلس الأعلى صدرها في هذا الأمر سنة 2010، والتي أشار فيها إلى أن الأراضي السلالية ليس ملكا خاصا وبالتالي لا تورث ولا تطبق عليها أحكام الإرث.[144]

---

[143] - سكينة آيت بعيا: مرجع سابق، ص 30.

[144] - وجهت وزارة الداخلية عبر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية سؤالا للمجلس العلمي الأعلى حول وضع المرأة داخل أراضي الجماعات السلالية، والمتعلق بجانب حرمانها الاستفادة من العائدات المادية والعينية التي يستفيدها الرجل إثر العمليات العقارية التي تجري على الأراضي الجماعية (...)، وبعد دراسة لجنة من هيأة الإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى موضوع السؤال، خلصت اللجنة إلى الرأي الفقهي الذي صاغته في شكل فتوى مشهورة بتاريخ 29 يونيو 2010.

خلاصة الرأي الفقهي في المسألة:

استنادا إلى ما تقدم من الأدلة الشرعية والقواعد الفقهية العامة، وإلى الظهائر الشريفة المتعلقة بالموضوع، وإلى الإفادات والبيانات التي قدمت في شأنه، فإن الرأي الفقهي الذي خلصت إليه اللجنة وتراه هو أن مسألة حرمان المرأة من الحقوق المادية والعينية في مثل هذه الحال موضوع السؤال هي حالة غير سليمة، كان عليها أهل الجاهلية قبل الإسلام، فجاء الدين الإسلامي الحنيف بتكريم المرأة وإنصافها، فأبطل تلك الأعراف والعوائد التي كانت تحرم المرأة من مثل تلك الحقوق، وحسم في الأمر وأنصفها وأعطاها حقوقها المشروعة.

وتأسيسا على ذلك، فإن من حق المرأة في الجماعات السلالية أن تستفيد كما يستفيد الرجل من العائدات المادية والعينية، التي تحصل عليها الجماعة إثر العمليات العقارية التي تجرى على الأراضي الجماعية، وأن يكون ذلك بمعايير عادلة، تعطي لكل ذي حق حقه، تحقيقا للعدل الذي جاء به شرع الإسلام، وجعله من أسس دينه وتجليات تكريم الإنسان، رجلا كان أو امرأة، والمأمور به في عموم قول الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط"، "ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى، واتقوا الله، إن الله خبير بما تعملون" (سورة المائدة: 8). والله تعالى أعلم وأحكم وهو سبحانه من وراء القصد، وولي التوفيق والهادي إلى الرشاد وأقوم سبيل."

يراجع بهذا الخصوص :

- حياة البوجدايني: مرجع سابق، ص من 143 وما بعدها.

- العربي محمد مياد: وضعية المرأة السلالية بين النص والواقع، مقال منشور على الموقع الالكتروني

www.hespress.com تاريخ الزيارة 2024/02/19 على الساعة 02:00

ولكن هل فعلا النساء أصبحن يستفدن مثلهن مثل الرجال على أرض الواقع؟؟ أم أن هناك جماعات سلالية لازالت متشبثة بالعرف القديم ولم تستوعب القانون الذي يفرض المساواة في الاستفادة من الأراضي السلالية؟؟

فاليوم، المرأة اصبحت مثلها مثل الرجل أو حقها مثل حق الرجل في الأراضي السلالية، لأن قديما كانت المرأة مكفولة من طرف أبيها وإخوانها، لا تعرف حقها، وعند موت زوجها أو والدها يتم اقصاؤها، إذا كانت عندها بنات يتم إقصاؤها أيضا، أما إذا كان لديها ابن فيستفيد بعد موت والده.

أما عند صدور القانون الجديد أصبح لدى المرأة الحق في الأستفادة من الأراضي مثلها مثل الرجل، ولكن لازالت هناك مقاومة لهذا الأمر.

هناك مقاومة من بعض الجماعات السلالية لإنصاف النساء وتمكينهن من الحق في الإستفادة من أراضي الجموع، مثلهن مثل الرجال.

ولكن هناك بعض الجماعات يعتمدون على العرف بإعطاء النساء البعض من حقوقهن، هذا الأمر قبل صدور آخر قانون سنة 2019 وبالضبط من سنة 1978، وبالمقابل هناك بعض الجماعات السلالية التي لازالت أعرافها تتحكم فيها عقلية ذكورية، رغم تطور القانون، إلا أنها تستفيد من النصف، (الرجل عود والنساء نصف عود، كما يقال بالدارجة المغربية)، ولا يعترفون بهذه المساواة والحق الذي أعطاه إياهن القانون والدستور.

المشرع وفي إطار تطوير القوانين وجعلها مناسبة ومستجدة لحقوق الناس، أقر هذا القانون بمناصفة الرجل مع المرأة في أراضي الجموع، والانتفاع من أرض الجماعة السلالية، فماذا يقصد بحق الانتفاع في الأراضي السلالية الذي يخول للمرأة الحصول على نصيب يساوي نصيب الرجل؟

نص القانون رقم 62.17 في المادة السادسة منه على أنه: "يتمتع أعضاء الجماعات السلالية، ذكورا وإناثا بالانتفاع بأملاك الجماعة التي ينتمون إليها...".

هذا المقتضى الذي نعتبره نصرا ونقطة قوة للمرأة السلالية، بعد سنوات من الحيف الذي طال المرأة نتيجة غياب نص قانوني يعترف بحقها إسوة بالرجل تحت ذريعة الحفاظ على الوحدة القبلية، فالقانون حاول من خلال هذا المقتضى

تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أعضاء الجماعة السلالية طبقا لأحكام الدستور، فليس من العدل والإنصاف أن تهدر حقوق المرأة السلالية أمام هذه الثروة العقارية الكبرى، التي تعتبر من مكوناتها وجزءا لا يتجزأ من منظومتها، وبالتالي من حقها الاستفادة والانتفاع من عائداتها.[145]

لقد شكل الاعتراف القانوني بحق المرأة السلالية في الانتفاع من أراضي الجماعات السلالية منذ صدور دورية وزير الداخلية بتاريخ 2010، خطوة أولى نحو تصحيح وضع قانوني واجتماعي غير منصف. غير أن تفعيل هذا الحق ظل يواجه في الممارسة عدة عراقيل، من بينها رفض بعض الجماعات السلالية تمكين النساء من حقوقهن بدعوى العرف، أو الخشية من انتقال الأراضي إلى الغرباء في حال زواج المرأة من خارج الجماعة.

أمام هذه التحديات، برز دور القضاء كضامن لحماية الحقوق الدستورية، لاسيما مبدأ المساواة وعدم التمييز، مما دفع بالمحاكم الإدارية ومحكمة النقض على الخصوص، إلى إصدار قرارات صارمة تبطل قرارات مجالس الوصاية التي تقصي النساء دون موجب قانوني.

ففي قرار[146] حديث اعتبرت محكمة النقض أن قرار مجلس الوصاية القاضي بإقصاء امرأة سلالية من حق الانتفاع لمجرد كونها أنثى يشكل مخالفة صريحة لمقتضيات الفصل 19 من دستور 2011، الذي ينص على المساواة بين النساء والرجال في التمتع بالحقوق والحريات. كما استند القرار إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقر بمبدأ التوريث بين الذكور والإناث، فضلا عن الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تحظر كافة أشكال التمييز.

ويكتسي هذا القرار أهمية بالغة، لأنه لا يكتفي فقط بإلغاء قرار إداري مشوب بعدم المشروعية، بل يؤسس لقاعدة قضائية واضحة تقضي بضرورة احترام مبدأ المساواة أمام القانون، وتبطل أي ممارسات أو أعراف تتعارض مع النصوص القانونية والدستورية، خاصة تلك التي تستند إلى تمييز النوع الاجتماعي في توزيع الانتفاع من الأراضي السلالية.

---

[145] - سكينة آيت بعيا: مرجع سابق، ص 30 و31.

[146] - جاء في قرار محكمة النقض رقم 208 ، الصادر بتاريخ 23 فبراير 2023 في الملف الإداري رقم 2022/1/4/4845 ما يلي : " والمحكمة لما اعتبرت أن ما قضى به قرار مجلس الوصاية المطعون فيه بالإلغاء بإقصاء المطلوبة من حق الانتفاع جاء مخالفا لمقتضيات الفصل 19 من دستور 2011 الذي يجعل المواطنين متساويين أمام القانون، وأن تلك المساواة تشمل الرجال منهم والنساء، وكذا المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية باعتبارها الدين الرسمي للدولة والتي تقتضي توريث ما يخلف إلى الابناء ذكورا وإناثا ..." منشور في الموقع الالكتروني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

إذن، بما أننا في عصر متقدم والعالم كله يقر بحقوق المرأة، فالقانون والقضاء جاءا في هذا المسار على أساس إعطاء المرأة حقها كعضوة في الجماعة السلالية، تنتفع بموازاة مع الرجل في إطار المناصفة بين الجنسين.

خاتــمة :

رغم التطور التشريعي الذي عرفه الإطار القانوني المنظم لأراضي الجماعات السلالية، خصوصا بعد صدور القانون رقم 62.17 وتأكيد مبدأ المساواة في دستور 2011، إلا أن تفعيل هذه المقتضيات القانونية ما يزال يصطدم بواقع الأعراف والعقلية التقليدية السائدة داخل بعض القبائل، والتي تستمر في تهميش حق المرأة السلالية في الاستفادة من هذه الأراضي.

لذلك، فإن تحقيق العدالة العقارية والاجتماعية يتطلب تجاوز المقاربة الشكلية للنصوص، والعمل على:

- نشر الثقافة القانونية داخل الجماعات السلالية، خصوصا لفائدة النساء.
- تقوية دور القضاء الإداري في حماية الحقوق المكتسبة للنساء السلاليات.
- تمكين المرأة السلالية اقتصاديا واجتماعيا لضمان استقلاليتها في تدبير هذا الحق.
- اشراك المجتمع المدني في تتبع تنفيذ المساواة في الاستفادة من الأراضي الجماعية.
- العمل على مراجعة اللوائح التي تم إعدادها والتي لم تعتمد على مقتضيات القوانين الجديدة.

- إلغاء شرط الإقامة خصوصا بالنسبة للمرأة السلالية التي تضطرها الظروف للإقامة خارج الأراضي السلالية.

إن ضمان ولوج المرأة السلالية إلى حقها في أراضي الجموع لا يخدم فقط مبدأ المساواة، بل يشكل رافعة تنموية حقيقيةللمنظومة القروية، تنعكس آثارها إيجابا على المجتمع ككل.

لائحة المراجع

الكتب :

- أمينة مبروك مهلاوي: مدخل لدراسة النظام العقاري المغربي، الطبعة الأولى، سنة 2018، مطبع المعارف الجديدة، الرباط
- حياة البجدايني: وضعية أراضي الجموع بين المتطلبات القانونية ورهانات التنمية، الجزء الأول، طبيعة النظام القانوني لأراضي الجموع وتقييمه، طبعة 2017، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- حياة اليوسفي: الوضعية القانونية والحقوقية للمرة السلالية نحو رؤية استشرافية، طبعة 2016، دار النشر المعرفة، الرباط.
- سكينة آيت بعيا: الوضعية القانونية والحقوقية للمرأة السلالية، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، سلسلة أبحاث قانونية جامعية معمقة، العدد 41، طبعة رقمية.
- محمد خيري: أراضي الجموع بين البقاء والزوال، سلسلة الأنظمة والمنازعات العقارية، الإصدار الأول- يناير 2010 حول أراضي الجماعات السلالية بالمغرب، الطبعة الثانية 2012، منشورات مجلة الحقوق المغربية، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط.

المقالات:

- أنس سعدون: حق المرأة السلالية من نصيبها من الأرض في المغرب. مقال منشور على الموقع الإلكتروني

www.legal-agenda.com

- للتوسع أكثر في هذه النقطة المرجو الاطلاع على:
- خالد فضلي : تفويت الأراضي السلالية على ضوء مستجدات القانون 62.17 المتعلق بالوصاية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، مقال منشور في مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، عدد 30، سنة 2023.
- سعيد زياد: أراضي الجماعات السلالية (التدبير والمنازعات)، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة ادراسات والابحاث، الإصدار التاسع، سنة 2016، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط.
- العربي محمد مياد: وضعية المرأة السلالية بين النص والواقع، مقال منشور على الموقع الالكتروني

www.hespress.com

- فريبخ كريم: الاقصاء الاجتماعي للنساء السلاليات بين العرف والقانون. مقال منشور على الموقع الالكتروني

www.hexatimess.com

- يسرا المرابط: وضع المرأة السلالية والمرأة الكيشية بين تحقيق للمكتسبات وتحدي المعيقات، مقال منشور في الموقع الإلكتروني

www.maroclaw.com

المو اقع الإلكترونية :

الموقع الرسمي للجماعات السلالية والأراضي الجماعية :

www.terrescollectives.ma
www.hespress.com

www.hexatimess.com

www.legal-agenda.com

www.maroclaw.com

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد السادس/العدد الثاني و الثلاثون
أيلول– شتنبر 2025
ISSN 2569-734X

أي دور لعالم النفس في العصر الراهن؟

ليلى الشرقاوي

أستاذة علم النفس الاكلنيكي و المرضي

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء المغرب

ملخص

المقال يلقي الضوء على التحديات التي يواجهها علم النفس من تحولات تكنولوجية ساهمت في تحول طريقة تفكيرنا وعملنا وحتى تواصلنا. وسط هذه العواصف، يشعر الإنسان أحياناً بالضياع، بالقلق، أو بفقدان المعنى.

هنا يظهر دور عالِم النفس. ليس فقط كمعالج يجلس في عيادة، بل كرفيق رحلة يساعد الناس على فهم ما يعيشونه، على تهدئة خوفهم، وعلى إعادة بناء ثقتهم بأنفسهم. مهمته أن يذكّرنا أننا لسنا وحدنا في مواجهة هذه التغيرات، وأنه يمكننا أن نجد طرقاً للتأقلم دون أن نفقد إنسانيتنا.

عالم النفس ينظر أيضاً إلى ثقافة الفرد ومعتقداته، لأنه يعرف أن الألم النفسي ليس منفصلاً عن الجذور الاجتماعية والدينية التي ننتمي إليها. هو يحترم هذا البعد، ويجعله جزءاً من العلاج.

ومع صعود الآلات والذكاء الاصطناعي، يبقى عالم النفس هو الحارس للجانب الإنساني: القلب، المشاعر، والعلاقات الحقيقية. إنه صوت يذكّرنا دائماً بأن الإنسان ليس مجرد بيانات أو خوارزميات، بل كائن يبحث عن الحب، عن التوازن، وعن معنى لحياته

Abstract

The article sheds light on the challenges faced by psychology due to technological transformations that have contributed to changing the way we think, work, and even communicate. Amid these storms, individuals sometimes feel lost, anxious, or a loss of meaning.

Here, the role of the psychologist emerges, not only as a therapist sitting in an office but as a companion on a journey to calm their fears and rebuild their trust.

Their task is to remind us that we are not alone in facing these changes and that we can find ways to adapt without losing our humanity. The psychologist also considers the individual's culture and beliefs, as they know that psychological pain is not separate from the social and religious roots to which we belong. They respect this dimension and make it a part of the treatment. With the rise of machines and artificial intelligence, the psychologist remains the guardian of the human aspect: the heart, emotions, and real relationships. They are a voice that constantly reminds us that a human is not just data or algorithms, but a being in search of love, balance, and meaning in their life.

مقدمة

في ظل التغيرات الحالية التي يشاهدها العالم , تتزايد أهمية العالم و المعلومات لكونها أداة للتقدم البشري و تحقيق التنمية : من هذا المنطلق يتجلي دور العلوم الإنسانية يصفتها مجالا يساعد علي التخطيط للتنمية البشرية و الاجتماعية و محركا أساسيا لكافة عمليات

التغيير الاجتماعي بهدف خلق مجتمعا قادرا علي الارتقاء بذاته و التكيف مع المستجدات و التحولات المختلفة.

علم النفس المعاصر يواجه في عصرنا الراهن مجموعة من الرهانات والتحديات الجوهرية التي تنبثق عن التطورات الاقتصادية المجتمعية بفعل ظواهر كالهجرة و الحروب و الثورات التكنلوجية التي هزت الهويات الثقافية للأفراد و أسفرت عن اضطرابات نفسية تعكس معاناة الفرد في مواكبة هذه التغيرات.

و في نفس السياق يعتبر علم النفس مرتبطا بحياة الإنسان و فعاليته علي هذه الأرض, لهذا نقول أن علم النفس يوجد أينما وجد الانسان. و من هنا جاءت أهميته و الحاجة الي وجوده في المجتمع ليهتم بالكائن البشري بالدراسة و التحليل و حل المشاكلات التي تواجه و العلاج اذا لزم الامر لأجل تحقيق الراحة النفسية .

فمن المعروف أن علم النفس كعلم قائم بذاته هو علم حديث و على الرغم من حداثته فقد استطاع أن يشمل باهتماماته معظم مناحي الحياة ,ان لم نقل جميعها على الاطلاق و مضى قدما في دراسة الخصائص النفسية لأوجه النشاط المختلفة التي يمارسها الانسان و أثرها في سلوكه, و محاولتها للوصول الى أدق القنوات التي تربط الفرد بالآخرين خلال مراحل حياتهم ,و هذا ما يعكسه تعدد فروع هذا العلم و أقسامه.

ان التطورات الاجتماعية و التاريخية و السياسية التي طرأت على المجتمع أسفرت عن ظهور قضايا عديدة تصاحب هذا التغيير. انطلاقا مما سبق يمكن أن نطرح النقاش عبر بعض التساؤلات من قبيل:

كيف يمكن لعلم النفس التدخل لحل القضايا الراهنة في زمن التكنولوجيا و بالخصوص الذكاء الاصطناعي؟ و ما هي مختلف تأثيراتها؟

ما هي حدود التكيف مع المعتقد و الأساليب الثقافية التقليدية في ظل الممارسة الميدانية؟

هل هناك استراتيجيات علاجية و توجيهية نفسية لاستيعاب و مواجهة قضايا المجتمع الحالي؟

- علم النفس و دوره في مواكبة التغيير

ان ظهور فروع و أقسام متعددة في علم النفس لم يكن تجسيد لقرار أو إرادة فرد من الأفراد و انما أملته الحاجة المتزايدة الى معرفة أشمل و أعمق و أدق بالنفس البشرية. ان من نتائج التقدم السريع للعلم و التقنية في عصرنا و نشوء أنواع جديدة من النشاط الإنساني أن وقف علم النفس أمام تزايد في حجم اهتمامه بالموازاة مع ما استجد في القطاعات الإنتاجية و أنماط السلوكات الاجتماعية و غيرها و كان عليه أن يواكبها و يساهم في بناء التطور و تحسين شروطه و أدواته و من خلال هذا المسعى ظهرت فروع علم النفس و تشعبت استجابة لمتطلبات العصر و أهداف المجتمعات و حاجات الأفراد المتزايدة .هذه الأخيرة تصب في طريق البحث عن حلول و غالبا ما تكون سريعة للقضايا و المشاكل التي يفرزها الواقع

اليومي ,هذه القضايا التي تستأثر باهتمام علماء النفس على اختلاف و تنوع اختصاصاتهم و انتماءاتهم بسبب استفحال الظواهر النفسية و ما ينجم عنها من افات اجتماعية كالانتحار ,الإدمان ,الإرهاب ,العنف و ما الى ذلك ,نستنتج أن اشراك علماء النفس في دراسة هذه القضايا يستجيب لهدف خدمة الانسان و رهانات المجتمع الكبرى.

في هذا الاطار نلاحظ أن القيم السائدة حاليا أصبحت مبنية على مبدأ الإنجازو التحصيل و الزيادة في المردودية, كما أن تطلعات الأفراد أصبحت ذات مستوى مرتفع و حتى علاقة الانسان بالزمن لاستيعاب كل هذه الأهداف أصبحت ذات طابع اشكالي. أن عدم تحقيق الغايات و الأهداف يعزز عدة اضطرابات ناتجة عن الإحباط و القلق و الاحتراق النفسي .

فالخوف من الخطأ و الفشل و الأحكام السلبية هي من مميزات الانسان المعاصر الباحث عن الاتقان أو الاتقان السام Le perfectionnisme toxique

و الذي هو نوع من الشعور يلازم الانسان الذي يخطط لأهداف غير واقعية و يجبر نفسه على تحمل ضغوطات الحياة.

ان العلاجات الحالية تركز على البحث لإعطاء معنى لحياة الانسان و الاستجابة لاحتياجاته النفسية و تحديد أولوياته في الحياة. ان الموجة الثالثة من العلاج السلوكي المعرفي تسعى الى تحقيق هذه الغاية عن طريق إعطاء الفرد إمكانية تكييف سلوكه مع المحيط و بهذه الأدوات الجديدة تهدف الى إعطاء معنى للإنسان بعيدا عن الغاء السلوكات و الأفكار غير الهادفة بدل البحث عن أصل المشكل أو الأعراض,

هناك بعض العلاجات تبحث عن المعنى انطلاقا من أبحاث تجريبية لفهم كيفية اشتغال التفكير و اللغة اللتين تشكلان أساس فهمنا

رغم وجود المعاناة النفسيةLe mieux êtreللعالم مما يؤدي الى توجيه كل طاقة الفرد لتحقيق غاياته و الهدف من هذا التحسن هو

و في نفس السياق و خلال العقود الأخيرة هناك مجموعة من المعالجين يهتمون بالتحرر الذاتي

لتحقيق الذات Épanouissement personnel

ومعرفتها و تلبية الرغبات الداخلية بعيدا عن التصدي للأعراض. Le développement personnel الذاتية التنمية وتقنيات

فحتى التحليل النفسي يهدف الى توافق الانسان مع نفسه.

تدخل الثقافة في التعامل مع الظواهر النفسية

ان الصحة و المرض هما مفهومان متحولان بتحول المتغيرات المحيطية و البنيات الاجتماعية و التي تؤثر في الأفكار و العقليات السائدة, بحيث ان لكل مجموعة تفسيراتها لمفاهيم الصحة و المرض بحسب تمثلاتها للعالم و بنية معتقداتها

حسب ميشيل فوكو1954 Le système de croyance

فجدور المرض النفسي لا توجد في تفكير الانسان في نفسه بل في البنية الاجتماعية التي يعيش فيها,ففي اطار مجتمعنا الذي يعرف تحولات مرتبطة بصيرورة التحولات السريعة التي تمس المجموعة على المستوى الاقتصادي و السياسي و الثقافي ظهرت قيم ووسائل جديدة لعلاج المرض النفسي لها علاقة بطبيعة القيم السائدة في المجتمع كالمعتقدات الدينية و الميتافيزيقية لأنه في كل الأحوال ظل المرض النفسي دائما مرتبطا بالمقدس الذي له تأثير علاجي و مرضي في نفس الوقت

Le sacré

يمكن القول اذا ان العلاج النفسي لا يقتصر فقط على الحقل الطبي بالمغرب بحيث ان ملاحظتنا للميدان تبين بوضوح وجود المؤسسات التقليدية التي توفر خدمات متنوعة لعلاج المعاناة النفسية و كذلك تظل في متناول الباحثين عن العلاج كما أن طرق علاج المرض النفسي تبقى مخلصة للبنية الرمزية و تستدعي دراستها من داخل هذه البنية و عدم عزلها عنها.فكل ثقافة تعتمد على مجموعة من الأدوات المعرفية و الوجدانية أو السلوكية للتعبيرعن المعاناة النفسية .كل هذه العمليات تتم عن طريق سيرورات التنشئة الاجتماعية,لأنها توفر مجموعة من الرموز و الصور للتعبير عن الاضطراب النفسي و بالتالي تتبلور فرضيات و نظريات عن أصل المرض,فاعطاء المعنى يتم انطلاقا من التمثلات الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع لاجل تشكيل فرضيات مشتركة بين أفراده.يظهر جليا أنه داخل كل ثقافة توجد مجموعة من الضوابط تسمح للغرائزو الرغبات بالظهور بينما تبقى الأخرى في حدود اللاشعور لهذا نجد قاسما مشتركا بين نوعية و تمظهر الصراعات النفسية عند الأشخاص الذين ينتمون الى نفس الثقافة كما يرى DEVREUX

ان الاضطرابات الاثنية Les désordres ethniques

ويبقى منطق العلاجات مخلصا لهذه التفسيرات وفي كثير من الأحيان ناتجا عنها, تتبنى قواعد الاضطرابات التي تقدمها الثقافة

Des symptômes prêts à porter

ان المجموعة تعطي للإنسان تفسيرا لمرضه فهي توجد في الواقع النفسي للفرد و تحتوي على الية نفسية جماعية

Appareil psychique du groupe

تؤطر عمل الكل حسب كايس 0197

في اطار ثقافتنا فان المجموعة تعين الفرد على الشعور بالمسؤولية تجاه مرضه و ذلك يتم عن طريق اليات الدفاع النفسي كالاسقاط مثلا, كل هذا لتجنب الإحساس بالوصمة و العار و توبيخ الضمير.

لهذا يتعين على عالم النفس و المعالج النفسي الالمام بهذه الاليات النفسية و معرفة تفسير الرموز

للواقع النفسي للمريض, هذا الشرط ليس فقط ضروريا بل له وظيفة علاجية حسب التي تعطي المعنى Le décodage

في نفس السياق وعن تقسيم فعاليات العلاج النفسي يرى بعض الباحثين

أن فعالية العلاجات هي راجعة لأسباب مشتركة Lambert Shapiro et Bergin

مستعملة بقدر متغير في مختلف التقنيات أهمها التحالف بين المعالج و المريض Facteurs communs

و هي تعتبر القلب النابض في كل علاج نفسي و تؤثر لامحالة على تطور الصيرورة العلاجية.ان L'alliance thérapeutique

ان سيرورة البحث عن العلاج تضم مستويين اثنين :البحث عن العلاج و البحث عن المعنى,فكل مرض يؤدي بحامله الى طرح تساؤلات عن أسبابه و عن معناه هذه التساؤلات من قبيل لماذا أنا في هذه الوضعية المرضية؟ لماذا أنا في هذه الوضعية المرضية ؟ لماذا أنا بالضبط في هذا الوقت؟ لماذا هو أو هي؟ هذه الأسئلة تتطلب تفسيرات تتجاوز الفرد و التشخيص الطبي علم النفس في فهم الظواهر بالاعتماد على الأسلوب العلمي و نلخص دور عالم النفس في النقط التالية:

-توفير قاعدة بيانات دقيقة تحضى بثقة الباحثين الاخرين

الاعتماد على قصدية المعرفة

التحلي بالحيادية المهنية على عكس سمات الذات و التحيز و اللامهنية في الأسلوب السائدة في الأسلوب اللاعلمي.

الدراسة العلمية للسلوك

الموضوعية و معناها أن تكون الأحكام العلمية أو القوانين العلمية التي يتوصل اليها الباحث في علم النفس في دراساته وأبحاثه المختلفة بعيدة عن الأهواء و الميولات الذاتية و الأحكام الشخصية أو المسبقة و هذه الخاصية تمكن الباحث من رصد و تشخيص الظاهرة النفسية و تقييمها كما هي في الواقع و ليس كما يتمنى أو يرغب.

الاعتماد على القياس النفسي بأدوات و اختبارات ذات مصداقية عالمية.

التراكم المعرفي ,فالباحث في علم النفس وغيره من العلوم الأخرى يبدأعمله العلمي من حيث انتهى الاخرون بحيث تتيح أعمال الباحثين في هذا التخصص توفير قدر كبير من البيانات من مختلف موضوعات علم النفس ساعدت على توفير فهم أفضل للإنسان و أحواله المختلفة في الصحة و المرض.

لقد اغتنى الحقل المعرفي في العلاج النفسي في القرن الواحد و العشرون بالممارسين المنتمين الى عدة مدارس الذين يبحثون عن البراغماتية في التطرق الى المشاكل و الاضطرابات لهذا الغرض تدخل الاتجاه الاندماجي الذي يعطي الأهمية للحوار

Le courant intégratif

بين مختلف المدارس لأجل خدمة المريض و ليس لخدمة نظرية ما.

هذا التيار يركز على جميع التقنيات الفعالة فيما بينها والانتقاء الأكثر صلاحية لحل المشكل لإتاحة جودة حياة الفرد و تلطيفها في سياق يطبعه التوافق النفسي و الاجتماعي.

نستخلص مما سبق أن نظريات و أدوات علم النفس تبقى رهينة بمتطلبات الانسان وواقعه وأن التغيير هو في حد ذاته محرك للبحث في هذا الميدان.

علم النفس و الغزو التكنولوجي

يواجه علم النفس تحدي الحفاظ على الخصوصية الثقافية في تفسير السلوك لهذا نحن بحاجة الى مقاربات تكاملية بين النظريات و المدارس النفسية كتداخل المدارس التحليلية و المعرفية و السلوكية و الإنسانية و غيرها بهدف استكشاف النفس الإنسانية من زوايا متعددة ولا سيما في خضم غزو الذكاء الاصطناعي الذي أصبح يتسلل الى الادراك ,الوعي و العلاقات بين الانسان و الالة مما يدفعنا لتساؤلات حول الذات و قدرات الانسان على حل المشاكل التي ترافق وجوده .كل هذه التساؤلات تدور حول المعنى و الهوية الإنسانية في مواجهة الالة.

من الواضح أن الصحة النفسية تدور في فلك هذه التحديات و تتمظهر في ازدياد حالات القلق و الاكتئاب و التبعية لاستخدام التكنولوجيا كأداة لمواجهة صعوبات الحياة من أعمال بيتية و مهنية و كذا في التواصل و ربط علاقات مع الاخر.

ان الغزو التكنولوجي يضع في المحك مصداقية الممارس كانسان يحمل بنية نفسية متفردة من أحاسيس ,لاوعي, شعور, عمليات معرفية ,ثقافة و غيرها من المكونات الرمزية التي تشكل كينونته و التي تتفاعل مع الأخر و خصوصا في التجربة العلاجية. هذه الفكرة تحيلنا على سبيل المثال على مفهوم التحويل كما جاء به سيغموند فرويد فإن التحويل هو الطريقة التي يسترجع بها الانسان

بعض التجارب المتعلقة بالعلاقات و الروابط الأبوية و يتم اسقاطها على المعالج خلال التفاعل معه في الوقت الحاضر عن طريق

تحويل الأفكار والمشاعر حوله العلاقات مع الأشخاص .على ضوء هذا التفاعل تنسج العلاقات الإنسانية و مما يعتريها من تمثلات و سلوكات تقود توجهات الفرد في تفاعله مع الاخرين و البيئة المحيطة به. فاذا كان الأمر كذلك كيف يمكن خلق هذا التفاعل الإنساني عن طريق الالة ؟

تحديات التعليم في العصر الحالي و اثارها النفسية

;و ; YZلاشك أن هيمنة التكنولوجيا أحدثت ثورة في عدة مفاهيم ان لم نقل حتى طرق التفكير و البحث لحل المشكلات تفاعل جيلا ان الجيلين في عصر التقدم التكنولوجي السريع، بشكل متزايد مع أدوات الذكاء الاصطناعي في روتينهما

الأكاديمي. و يستعمل مُولِّدات النصوص وروبوتات الدردشة إلى مُخطِّطات الدراسة الرقمية، تُعيد هذه التقنيات تشكيل كيفية تعامل الطلاب مع التعلم والإبداع وحل المشكلات. في حين يُشاد بالذكاء الاصطناعي غالبًا لقدرته على دعم المهام التعليمية وزيادة الكفاءة، الا أنه قد أُثيرت مخاوف بشأن قدرته على إضعاف الاستقلالية المعرفية للطلاب، لا سيما في مجالات الإبداع والتفكير النقدي والتنظيم الذاتي.

هذه الأبعاد المعرفية الثلاثة ضرورية للنجاح الأكاديمي والنمو الفكري.

من زاوية التعليم و الابداع,نجد أن يُعرّف رونكو وجاغر (٢٠١٢) الإبداع بأنه القدرة على إنتاج أفكار جديدة ومفيدة في آنٍ واحد. وهو ينطوي على التفكير المتشعب، والمرونة المعرفية، والمخاطرة الفكرية. مع ظهور الذكاء الاصطناعي المُولّد - مثل أنظمة إكمال النصوص أو توليد الصور - أصبحت العلاقة بين الأدوات الرقمية والعملية الإبداعية متناقضة[147].

أظهر أشكينازي وآخرون (٢٠٢٤) أن الذكاء الاصطناعي يُمكنه توسيع نطاق الأفكار المتاحة للطلاب، ولكنه يُحفّز أيضًا شكلًا من أشكال التوحيد في إنتاجهم. في الواقع، قد تُؤدي الاقتراحات المُولّدة بواسطة الذكاء الاصطناعي إلى استجابات أكثر تقليدية أو أقل تخصيصًا[148]. يُؤكد لين وتشن (٢٠٢٤) على التصور المزدوج لدى الطلاب: يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي كمحفز للأفكار ومصدر للتبعية يحدّ من الاستكشاف الشخصي[149].

يصف بعض الباحثين "وهم الإبداع": فقد يعتقد الطلاب المُطّلعون على محتوى مُولّد بواسطة الذكاء الاصطناعي، خطأً، أنهم هم من ابتكروا الأفكار بأنفسهم. يثير هذا الخلط بين الإبداع المدعوم والإبداع الأصيل تساؤلات حول دور المعلم في توجيه الممارسات الإبداعية الرقمية. تُظهر دراسات أخرى، مثل دراسة كووالكيفيتش (2024)، أن الطلاب يميلون إلى إنتاج محتوى متشابه من حيث الأسلوب، مما يُقلل من الأصالة في العمل الأكاديمي

نتسائل في هذا الاطار عن مستقبل ممارسة العلاج النفسي في ظل نوعية التكوين المطبوع بالذكاء الاصطناعي الذي أصبح واقعا لا مفر منه عند الجيل الحالي.

147147 Runco, M. A., & Jaeger, G. J. (2012). The standard definition of creativity. Creativity Research Journal, 24(1), 92–96.

148 Ashkinaze, J., He, Y., Whiting, B., Yu, H., & Bernstein, M. S. (2024). How AI ideas affect the creativity, diversity, and evolution of human ideas: Evidence from a large, dynamic experiment. arXiv. https://arxiv.org/abs/2401.13481

149 Lin, H., & Chen, Q. (2024). AI-integrated educational applications and college students' creativity and academic emotions: Students' and teachers' perceptions and attitudes. BMC Psychology, 12(1). https://doi.org/10.1186/s40359-024-01979-0

أما فيما يخص التفكير النقدي,فهو يشير إلى القدرة على تحليل الحجج وتقييمها، واكتشاف التحيزات، وصياغة أحكام عقلانية. يُسلّط مياكي وآخرون (2000) الضوء على أهمية هذه المهارة في المهام التنفيذية المعقدة. في السياق الجامعي، يُعدّ هذا التفكير أساسيًا لكتابة المقالات، والجدال، وأنشطة حل المشكلات[150]. أجرى دوهايلونغسود وشافيز (2023) مراجعة منهجية للأبحاث المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي التحادثي في الممارسات التعليمية. ووجدوا أن الطلاب الذين يستخدمون أدوات مثل بكثرة يميلون إلى استخدام مهاراتهم التحليلية بشكل أقل[151].ChatGPT

بعبارة أخرى، يمكن أن يصبح الذكاء الاصطناعي وسيلةً معرفيةً مختصرةً: فعند مواجهة سؤال، بدلًا من تطوير تفكير شخصي، يلجأ الطلاب إلى الرجوع إلى إجابةٍ من إعداد الذكاء الاصطناعي أو نسخها. ت في الاستجابة تطوير التفكير المستقل. يتحدث ماكوي وألين (2023) عن "تآكل التفكير النقدي" نتيجة الإفراط في استخدام روبوتات الدردشة. يُلاحظ أيضًا أن الطلاب الذين يعانون من ضعف الثقة بقدراتهم التحليلية يميلون أكثر إلى تفويض تفكيرهم للذكاء الاصطناعي. وهذا يثير مخاوف بشأن العدالة التعليمية والحاجة إلى تعزيز المهارات المعرفية - وليس تجاهلها.

لا تخلو أي عملية تعليم من التنظيم الذاتي الذي يشير إلى قدرة المتعلم على تخطيط تعلمه ومراقبته وتقييمه.ويشمل ذلك الإدراك فوق المعرفي (إدراك الفرد للعمليات العقلية)، وإدارة الجهد، والتحفيز، واستخدام الاستراتيجيات المناسبة..

يلعب استخدام الذكاء الاصطناعي دورًا غامضًا: فبعض التطبيقات تساعد في تنظيم العمل (مثل المخططات الذكية، ومولدات البطاقات التعليمية، والملخصات التلقائية)، مما يدعم التخطيط. ومع ذلك، فإن استخدامات أخرى - مثل التلخيص التلقائي، وتصحيح النصوص، أو توليد الإجابات - يمكن أن تقلل من مشاركة الطلاب في نشاط التعلم نفسه. يُظهر وانغ وتشانغ (2023) أنه عندما يستخدم الطلاب الذكاء الاصطناعي كبديل بدلًا من كونه داعمًا، فإن مشاركتهم المعرفية تتراجع. علاوة على ذلك، باريت وآخرون. يشير (2024) إلى أن التنظيم الذاتي معرض للخطر بشكل خاص لدى طلاب السنة الأولى بالجامعة، فهم أقل قدرة على تقييم القيمة التعليمية لأداة ذكاء اصطناعي معينة[152].

[150] Miyake, A., Friedman, N. P., Emerson, M. J., Witzki, A. H., Howerter, A., & Wager, T. D. (2000). The unity and diversity of executive functions and their contributions to complex ;frontal lobe' tasks: A latent variable analysis. Cognitive Psychology, 41(1), 49–100.

[151] Duhaylungsod, L., & Chavez, J. (2023). The effects of over-reliance on AI dialogue systems on students' cognitive abilities: A systematic review. Smart Learning Environments, 10, Article 18. https://slejournal.springeropen.com/articles/10.1186/s40561-024-00316-7

[152] Wang, L., & Zhang, X. (2023). AI literacy and reflective learning among college students. Educational Technology Research and Development, 71, 1421–1440.

يمكن للاستخدام المدروس للذكاء الاصطناعي أن يدعم التنظيم الذاتي، شريطة دمجه في إطار تربوي. ويدعو فيشر ويانغ (2022) إلى تطوير "محو أمية الذكاء الاصطناعي" لتمكين الطلاب من فهم كيفية وتوقيت استخدام الذكاء الاصطناعي في تعلمهم دون فقدان السيطرة على عملياتهم الفكرية[153].

المناهج النقدية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي في التعليم

تؤكد العديد من الدراسات الحديثة على ضرورة اتباع نهج نقدي عند استخدام الذكاء الاصطناعي.

يحذّر كوالكيويتش (2024) من خطر تقارب الأفكار: فكلما زاد اعتماد الطلاب على الأدوات نفسها، ازداد تشابه مخرجاتهم. وهذا يُهدد التنوع الفكري[154]. كما يُسلّط باريت وآخرون (2024) الضوء على المعضلة بين التعلم المُوحّد من خلال الذكاء الاصطناعي والتفكير المستقل[155].

في هذا الصدد، لا يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون محايدًا: فهو يحمل في طياته تمثيلًا مُحددًا للمعرفة، وطريقة تشغيل، ولغة. وبالتالي، يجب أن يخضع للتعلم النقدي. ويُصبح تعليم الطلاب التشكيك في المصادر، وتحديد التحيزات الخوارزمية، والتحقق من المعلومات أمرًا أساسيًا. وتُعدّ القدرة على تطبيق التفكير النقدي على الأدوات الرقمية مهارة أساسية للتعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين.

المراجع

R,KAES(1976) L'appareil psychique. Construction du groupe. Dunod.

E,LAURENT(2016) L'envers de la biopolitique.Une écriture pour la joussance.Navarin : Le champs freudien.

M,JLAMBERT,D,A SHAPIRO,A,E?BERGIN (1986) The individual therapist's contribution to psychotherapy process and outcome.Journal of consulting and clinical psychology 54(1).48-53.

D,DEVREUX(1996) Essais d'ethnopsychiatrie générale.Parix : Gallimard.

[153] Fischer, A., & Yang, H. (2022). Artificial intelligence in learning: Opportunity or threat? Educational Review, 74(5), 621–640.
[154] Kowalkiewicz, M. (2024). Generative AI and the risk of idea convergence. Technology Innovation Management Review, 14(3), 22–29.

M,Foucault(1976) Histoire de la folie à l'âge classique.Paris : Gallimard.

Ashkinaze, J., He, Y., Whiting, B., Yu, H., & Bernstein, M. S. (2024). How AI ideas affect the creativity, diversity, and evolution of human ideas: Evidence from a large, dynamic

experiment. arXiv. https://arxiv.org/abs/2401.13481

Lin, H., & Chen, Q. (2024). AI-integrated educational applications and college students' creativity and academic emotions: Students' and teachers' perceptions and attitudes. BMC

Psychology, 12(1). https://doi.org/10.1186/s40359-024-01979-0

Miyake, A., Friedman, N. P., Emerson, M. J., Witzki, A. H., Howerter, A., & Wager, T. D. (2000). The unity and diversity of executive functions and their contributions to complex ;frontal lobe' tasks: A latent variable analysis. Cognitive Psychology, 41(1), 49–100.

Duhay lungsod, L., & Chavez, J. (2023). The effects of over-reliance on AI dialogue systems on students' cognitive abilities: A systematic review. Smart Learning Environments, 10,

Article 18. https://slejournal.springeropen.com/articles/10.1186/s40561-024-00316-7

Kowalkiewicz, M. (2024). Generative AI and the risk of idea convergence. Technology

Innovation Management Review, 14(3), 22–29.

Wang, L., & Zhang, X. (2023). AI literacy and reflective learning among college students.

Educational Technology Research and Development, 71, 1421–1440.

1 Kowalkiewicz, M. (2024). Generative AI and the risk of idea convergence. Technology

Innovation Management Review, 14(3), 22–29.

هل زور المستشرقون تاريخنا؟

Have Orientalists falsified our History?

عبد الإله حدو، طالب باحث في سلك الدكتوراه، كلية الآداب عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

ABDELILAH HADOU, Doctoral Research student, Hassan 2 University, Casablanca, Morocco

hadouabdo@gmail.com

الملخص

لا أحد يجادل أن كتاب (الاستشراق) جاء دفاعا عن الثقافة العربية وفضح مغالطات الإيديولوجية الاستشراقية، وفتح بذلك للغرب زاوية أرحب لاكتشاف الشرق بدون أية حُجب مزيفة؛ إلا أن الاستشراق أيضا، هو مصالحة بين إدوارد سعيد وهويته العربية المفقودة المنشودة. إن المقاربة التاريخية لإدوارد سعيد كانت خطية كرونولوجية إلى حد بعيد، ومساعدة لفهم بعض النصوص الاستشراقية بهدف وضعها في سياق شروطها التاريخية والسوسيوثقافية، حيث اعتمد على العديد من الكتابات الاستشراقية منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن مثل كتابات اللورد كرومر وبلفور، وموسوعة وصف مصر، وروايات فلوبير، وشاتوبريان، ولامارتين ... لكي يبرهن على علاقة القوة والهيمنة بخطاب الاستشراق منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن، مطبقا ذلك بشكل مباشر على الأعمال المرتبطة بالاستشراق البريطاني والفرنسي والأمريكي المعاصر لاحقا، فكان النص الاستشراقي خيارا منهجيا أساسيا لا محيد عنه.

الكلمات المفتاحية: الاستشراق – الثقافة العربية – التاريخ الإسلامي – الحضارة العربية الإسلامية

No one disputes that the book (Orientalism) came in defense of Arab culture and exposed the fallacies of Orientalist ideology, thus opening a wider angle for the West to discover the East without any false veils; however, Orientalism is also a reconciliation between Edward Said and his desired lost Arab identity. Edward Said's historical approach was largely linear and chronological, and helped to understand some Orientalist texts with the aim of placing them in the context of their historical and socio-cultural conditions, as he relied on many Orientalist writings from the eighteenth century until now, such as the writings of Lord Cromer and Balfour, the Description of Egypt encyclopedia, and the novels of Flaubert, Chateaubriand, and Lamartine... in order to demonstrate the relationship of power and hegemony with the discourse of Orientalism from the eighteenth century until now, applying this directly to works related to contemporary British, French, and American Orientalism later, so the Orientalist text was a basic and unavoidable methodological choice.

Keywords: Orientalism – Arab Culture – Islamic History – Arab Islamic civilization.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله الصادق الوعد الأمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين

مقدمة

أبدأ هذا المقال بما روي عن النبي الكريم ﷺ: " الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها فهو أحق بها" [156].

الاستشراق معرفة موضوعها الشرق، أنتجها الآخر وأراد بها معنى ضيقا ركز عليه بالدراسة والبحث هو الشرق العربي، الذي يشمل الوطن العربي وشمال إفريقيا ودول الجوار كتركيا وإيران، ويتسع هذا المفهوم ليشمل أيضا دول الشرق الأقصى إلى الصين، غير أن هذه الدراسة لم تخل من إشكالات تدفع إلى طرح مجموعة من الأسئلة حول الهدف منها، وجاءت هذه الدراسة لمحاولة تلمس جوانب الحق فيها دون تحيز.

إشكالية الدراسة

هل زور المستشرقون تاريخنا؟ سؤال كثيرا ما يتبادر للأذهان عند الاطلاع على الكتابات الكثيرة التي أنتجها المستشرقون الغربيون خاصة في مجال التاريخ. ولا شك أن هذا التساؤل تساؤل مشروع، الهدف منه البحث في الكم الهائل الذي ورثته الثقافة الإسلامية عن هؤلاء الباحثين. غير أنه وقبل الإجابة عن هذا التساؤل لا بأس أن نعرّف بالاستشراق لغة واصطلاحا.

فرضيات الدراسة

- المقصود بمصطلح الاستشراق عدة أمور يعتمد بعضها على بعض ... إنه **مبحث أكاديمي**، فالمستشرق كل من يعمل بالتدريس أو بالكتابة أو إجراء البحوث في موضوعات خاصة بالشرق.
- الاستشراق **أسلوب تفكير** يقوم على التمييز الوجودي والمعرفي بين الشرق وبين ما يسمى: الغرب.
- الاستشراق **مؤسسة جماعية** للتعامل مع الشرق ... وهو أسلوب غربي للهيمنة على الشرق بعد تزوير الحقائق التاريخية وإطباق السيطرة بالتسلط عليه.

أولا: تعريف الاستشراق في اللغة

عند النظر إلى لفظة: " استشراق" نجد أنها مصوغة على وزن استفعال، فهي مأخوذة من كلمة شرق، ثم أضيف إليها ثلاثة حروف هي الألف والسين والتاء، ومعناها طلب الشرق، وليس طلب الشرق سوى **طلب علوم الشرق وآدابه ولغاته وأديانه**، ففي معاجم اللغة نجد:

1- لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ)

[156] رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أخرجه الترمذي في جامعه رقم 2687 واللفظ له، وابن ماجه في سننه رقم: 4169، وله شواهد.

يقول ابن منظور: "شرقت الشمس تشرق شروقا وشرقاً: طلعت، واسم الموضع: المشرق... والتشريق: الأخذ في ناحية المشرق، يقال: شتان بين مشرّق ومغرّب، وشّرقوا ذهبوا إلى الشرق، وكل ما طلع من المشرق فقد شرق، وفي الحديث: " لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبِروها ولكن شّرقوا أو غّربوا" [157].

2- المعجم الوسيط

جاء في" المعجم الوسيط" "شرقت الشمس شرقاً وشروقا إذا طلعت" [158]...

3- معجم اللغة العربية المعاصرة

استشرق يستشرق، استشراقا، فهو مستشرق. استشرق الأوروبي: اهتم بالشرق والدراسات الشرقية، " مستشرق فرنسي: أديب فرنسي يهتم بدرس تراث الشرق وحضارته ولغاته" [159].

والمستشرق: اسم فاعل من استشرق؛ من يهتم من الأوربيين بالدراسات الشرقية [160].

4- معجم متن اللغة

ذكر صاحب معجم متن اللغة: أن استشرق (مولدة عصرية)، وأنها تعني: طلب علوم الشرق ولغاتهم، ويقال لمن يعنى بذلك من علماء الفرنجة [161].

ويرى أحد الباحثين أن كلمة استشراق لا ترتبط فقط بالمشرق الجغرافي، وإنما تعني أن الشرق هو **مشرق الشمس**، ولهذا دلالة معنوية بمعنى **الشروق والضياء والنور**، بعكس الغروب بمعنى الأفول والانتهاء". [162]

أما في اللغات واللهجات الأوروبية فثم تعريف آخر يدل على أن المقصود بالشرق ليس الشرق الجغرافي وإنما الشرق المرتبط بمعنى الشروق والضياء والنور والهداية. ويرى البعض أن كلمة استشراق لا ترتبط فقط بالمشرق الجغرافي وإنما تعني أن الشرق هو مشرق الشمس ولهذا دلالة معنوية بمعنى الشروق والضياء والنور بعكس الغروب بمعنى الأفول والانتهاء [163].

واللفظ: ORIENT في الدراسات الأوروبية يشير إلى منطقة الشرق المقصودة بالدراسات الشرقية بكلمة " تتميز بطابع معنوي وهو: Morgenland وتعني بلاد الصباح، ومعروف أن الصباح تشرق فيه الشمس، وتدل هذه الكلمة على

---

[157] ابن منظور، لسان العرب ج 10 ص: 175، والحديث متفق عليه: رواه البخاري برقم: 494، ومسلم برقم: 264.

[158] المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 1 ص482.

[159] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، بيروت، ط1 ، سنة 2008م، ص: 1192 مادة شرق.

[160] مرجع سابق، ص: 1193.

[161] أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت 1959م، ج3 ص: 310.

[162] السيد محمد الشاهد الاستشراق ومنهجية النقد عند المسلمين المعاصرين، الاجتهاد، ع 22، السنة السادسة، 1994م، ص 191-211.

[163] المرجع سابق، نفس الصفحة.

تحول من المدلول الجغرافي الفلكي إلى التركيز على معنى الصباح الذي يتضمن معنى النور واليقظة، وفي مقابل ذلك نستخدم في اللغة كلمة: Abendland وتعني بلاد المساء لتدل على الظلام والراحة" [164].

وفي اللاتينية تعني كلمة :Orient يتعلم أو يبحث عن شيء ما، وبالفرنسية تعنى كلمة Orienter وجّه، هدى أو أرشد، وبالإنجليزية: Orientation و orientate تعني "توجيه الحواس نحو اتجاه أو علاقة ما في مجال الأخلاق أو الاجتماع أو الفكر أو الأدب نحو اهتمامات شخصية في المجال الفكري أو الروحي [165].

وبذلك يتضح أن مصطلح الاستشراق ليس مستمدا من المدلول اللغوي فقط، بل من المدلول المعنوي لشروق الشمس التي هي مصدر العلم [166].

ثانيا: تعريف الاستشراق في الاصطلاح

تعددت تعريفات الاستشراق ما بين متوسع ومضيق، ولعل أوجز وأشمل تعريف للاستشراق هو: "دراسة يقوم بها الغربيون لتراث الشرق؛ وبخاصة كل ما يتعلق بتأريخه، ولغاته، وآدابه وفنونه، وعلومه، وتقاليده وعاداته" [167].

إن الاستشراق يعني معرفة الشرق، وهي ترجمة لمصطلح "Orientalism" في اللغة الإنجليزية.

"الاستشراق تعبير يدل على الاتجاه نحو الشرق، لهذا جاء معنى الاستشراق – في اللغات الغربية – بالدلالة ذاتها، إذ في اللاتينية تعني كلمة :Orient يتعلم أو يبحث عن شيء ما، وبالفرنسية تعني كلمة: Orienterوجه أو هدى أو أرشد، وبالإنجليزية: Orientation و Orientate تعني: توجيه الحواس نحو الاتجاه أو علاقة ما في مجال الأخلاق أو الاجتماع أو الفكر أو الأدب نحو اهتمامات شخصية في المجال الفكري أو الروحي. ومن ذلك أن السنة الأولى في بعض الجامعات تسمى السنة الإعدادية Orientation وفي الألمانية تعني كلمة: Sich Orientation يجمع معلومات – معرفة – عن شيء ما " [168]

بالرغم من أن كلمتي " orient" و "east" مترادفتان في الدلالة على معنى "الشرق" إلا أن كلمة "east" تأتي في الغالب للدلالة على المنطقة الشرقية والجانب الشرقي من كل شيء، وقد تستعمل في بعض الأحيان للدلالة على النصف الشرقي من الكرة الأرضية. بينما تطلق كلمة "orient" في الأغلب على الأقطار الواقعة فى الشرق من البحر الأبيض المتوسط وأوروبا [169].

وربما كان هذا هو السبب في اقتباس مفردة "الاستشراق" و "المستشرق" من الكلمة الثانية، وانتشر مصطلح "Orientalism" و "Orientalist". ومن المعلوم أن هناك نوعا من التساهل في ترجمة كلمة "Orientalism" إلى الاستشراق؛

---

[164] مازن بن صلاح مطبقاني، الاستشراق والاتجاهات الفكرية في التاريخ الإسلامي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1995، ص:3.

[165] المرجع السابق ص: 3.

[166] عبد الله محمد الأمين، الاستشراق في السيرة النبوية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1997، ص16.

[167] جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، 1919، ص: 17.

[168] السيد محمد الشاهد، الاستشراق ومنهجية النقد عند المسلمين المعاصرين، في الاجتهاد، عدد 22، السنة 6، شتاء عام 1994/1414، ص: 197.

[169] منير البعلبكي، المورد، قاموس انجليزي، ط دارالعلم للملايين، 1994.

وذلك لأن اللاحقة "al" تدل على معرفة الأشياء "المتعلقة بالشرق" وليس "الناحية الشرقية من الأرض"، إلا إذا تم اعتبار مفهوم "الشرق" يطلق على ما هو أعم من الأراضي الشرقية وجميع ما يتصل بها.

يرى رودي بارت أن الاستشراق هو: "علم يختص بفقه اللغة خاصة، وأقرب شيء إليه إذن أن نفكر في الاسم الذي أطلق عليه، كلمة استشراق مشتقة من كلمة (شرق)، وكلمة (شرق) تعني مشرق الشمس، وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق أو علم العالم الشرقي " [170].

" يعتمد المستشرق الإنجليزي آربري Arberry تعريف قاموس أكسفورد الذي يعرف المستشرق بأنه: من تبحر في لغات الشرق وآدابه " [171].

ويقول آربري أيضا: " والمدلول الأصلي لاصطلاح مستشرق كان في سنة 1638م أحد أعضاء الكنيسة الشرقية أو اليونانية، وفي سنة 1691م وصف آنتوني وود Anthony Wood صمويل كلارك Samuel Clark بأنه (استشراقي نابه) يعني ذلك أنه عرف بعض اللغات الشرقية، وبيرون في تعليقاته على Child Harold's Pilgrimage يتحدث عن المستر ثورنتون وإلماعاته الكثيرة الدالة على استشراق عميق" [172].

أما في اللغة الفرنسية؛ "نجد مكسيم رودنسون Maxime Rodinson الذي أشار إلى أن مصطلح الاستشراق ظهر في اللغة الفرنسية عام: 1799م، بينما ظهر في اللغة الإنجليزية عام: 1838م، وأن الاستشراق إنما ظهر للحاجة إلى **إيجاد فرع متخصص من فروع المعرفة لدراسة الشرق**. ويضيف بأن الحاجة كانت ماسة لوجود متخصصين للقيام على إنشاء المجلات والجمعيات والأقسام العلمية" [173].

يقول حسن حنفي: " الاستشراق هو رؤية الأنا (الشرق) من خلال الآخر (الغرب) " [174].

يقول علي عبد الهادي المرهج: " الشرق بالنسبة لنا ذلك المكان الذي يعيش فيه أغلب العرب والمسلمين، فيه أجزاء كبيرة من آسيا وأجزاء أخرى من إفريقيا، متمثل بدول مثل الهند وباكستان وإيران وإندونيسيا وماليزيا والمشرق العربي ودول المغرب العربي وبعض دول أفريقيا السوداء. الشرق: ذلك المكان الذي يمثل بالنسبة للغرب، بلاد السحر والفن، ومكمن الروح، منبع الخيرات. بلدان الشرق بلدان الثراء والكنوز، متمثلة بآثاره، لاسيما آثار بلاد الرافدين وبلاد النيل. إذن الشرق يمثل في ذهن الغربي تلك الأرض التي تحتاج إلى مستثمر، ولا يوجد مستثمر غيره، فهو من يمتلك العقل والتقنية متمثلة بالعلم، بينما الشرق جاهل يعيش عوالم السحر والشعوذة، ولابد من معين يعينه على أن يعي أهمية المكان الذي يعيش

---

[170] الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، المستشرقون الألمان منذ تيودور نولدكه، رودي بارت، ترجمة: مصطفى ماهر، القاهرة، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ، ص: 11.

[171] المستشرقون البريطانيون، أ.ج.آربري، تعريب: محمد الدسوقي النويهي، لندن، وليام كولينز 1946، ص: 8.

[172] المرجع السابق، ص: 8.

[173] مكسيم رودنسون، تصنيف: شاخت و بوزورث، ترجمة: محمد زهير السمهوري، الصورة الغربية والدراسات الغربية الإسلامية في تراث الإسلام، القسم الأول، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، شعبان/ رمضان 1398هـ، أغسطس: 1978م، ص: 27-101.

[174] يوسف زيدان، الموقف من الغرب، الآخر، الاستغراب جذوره ومشكلاته، قراءة في أفكار حسن حنفيم. الحضارية، الأربعاء: 12-03-2008.

فيه، ولتنشيط هذا الوعي مقابل، هذا المقابل هو استثمار الأرض واستغلال البشر، وهذا لا يتم إلا عن طريق الاستعمار، تلك الكلمة التي تحمل دلالة الاستغلال وفي الوقت نفسه دلالة الإعمار" [175].

ولابد لدراسة هذا التراث من أداة؛ هذه الأداة: هي إتقان لغة الشرق، والتخصص بأبرزها آثاراً في التأريخ والفنون والآداب والعلوم، وهي اللغة العربية لا ريب. لهذا يرى المستشرق الألماني) ألبرت ديتريش) أن المستشرق هو ذلك الباحث الذي يحاول دراسة الشرق وتفهمه، ولن يتأتى له الوصول إلى نتائج سليمة ما لم يتقن لغات الشرق.[176] ويحصره بعض المستشرقين في دراسة اللغة على وجه الخصوص؛ حيث يرى (رودي بارت) أن الاستشراق هو (علم يختص بفقه اللغة خاصة ...) [177] ويعتمد المستشرق الإنجليزي آربري تعريف قاموس أكسفورد بأن المستشرق (من تبحر في لغات الشرق وآدابه) [178].

ثالثا: نشأة الاستشراق

يرجع تاريخ الاستشراق في بعض البلدان الأوروبية إلى القرن الثالث عشر الميلادي. وربما كانت هناك محاولات فردية قبل ذلك، غير أن المصادر التي بين أيدينا لا تلقي الضوء الكافي على الموضوع وإن أشارت إلى بعض المستشرقين كأفراد، ويكاد المؤرخون يجمعون على أن الاستشراق انتشر في أوروبا بصفة جدية بعد فترة " عهد الإصلاح الديني" كما يشهد بذلك التاريخ في هولاندا والدانمارك وغيرهما [179].

استعمل مصطلح "Orientalist" بمعنى "مستشرق" للمرة الأولى في بداية عام 1766م، حيث ورد في موسوعة لاتينية للتعريف بالأب "بولينوس" [180]، وطبقا لبعض المعتنين بالشأن الاستشراقي تعود بداية استعمال هذه المفردة في انجلترا إلى العام 1779م أو 1780م [181]. وفي نفس السنة إلى اللغة الفرنسية عام 1799م، وظهر عام 1838م في معجم الأكاديمية الفرنسية [182] ودخل إلى معجم أوكسفورد عام 1812م [183].

---

[175] علي عبد الهادي المرهج، العلاقة بين الشرق والغرب، حوار أم صراع، موقع الحضارية الإلكتروني، السبت 16-02-2008.

[176] ألبرت ديتريش، جوتنجن، الدراسات العربية في ألمانيا، تطورها التاريخي ووضعها الحالي، 1962، ص: 7.

[177] الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية (المستشرقون الألمان منذ تيودور نولدكه)، رودي بارت، ترجمة مصطفى ماهر، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ت، ص: 11.

[178] أ.ج.آربري، تعريب محمد الدسوقي النويهي، المستشرقون البريطانيون لندن، ويليام كولينز، 1946، ص: 8.

[179] مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد 3، ص: 3-54-86-257-367- المجلد 4 ص: 64-170-204-264-416-442. للسنة: 1924.

[180] الظاهرة الاستشراقية، ص292.

[181] ادوارد سعيد، الاستشراق، ص16.

[182] الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دكتور محمود زقزوق، كتاب الأمّة، قطر، مكتبة الرسالة، بيروت، 1405.، ص20.

[183] صادقي، تقي (1379)، المحررون: مهدي جابر مرادي، مريم الغنبري وإلهام عازار، منهج المستشرقين في القرآن، الخلفية والتحليل: ، طهران: فرهنك غوستار، المجلد 1، ص10.

يقول المستشرق الأمريكي إدوارد سعيد: " الشرق قد أصبح على امتداد القرن 19م كله بعد نابليون مكانا يُحَجُّ إليه، كان كل حاج أو زائر للشرق يرى الأشياء من زاويته الخاصة، لم يكن الحجاج الفرنسيون في القرن 19م يطلبون حقائق علمية بقدر ما كانوا يطلبون حقائق غريبة " [184].

ويقول علي حسن الخربوطلي: " إننا نرى أن الاستشراق قد بدأ في أوروبا نفسها في العصور الوسطى الإسلامية، حينما كان المسلمون يحكمون أرجاء كثيرة في شبه جزيرة أيبيريا، فقد كانت أوروبا قبل الفتوحات العربية الإسلامية تسبح في دياجير الظلام، وبددت الحضارة العربية الإسلامية هذه الدياجير الحالكة، وأصبح العرب أساتذة للأوروبيين فأقبلوا ينهلون من منابع الحضارة العربية وقدم طلاب العلم من كل أرجاء أوروبا على بلاد الأندلس، أفلا يمكن أن نسمي ذلك استشراقا؟ " [185].

ويقول أيضا: " هناك أمثلة كثيرة توضح هذا الاستشراق العلمي المنظم، منها البعثات الثلاث التي قدمت إلى الأندلس، أولها بعثة فرنسية برئاسة الأميرة إليزابيث ابنة خالة لويس السادس ملك فرنسا، والبعثة الثانية إنجليزية وعلى رأسها الأميرة دوبان ابنة الأمير جورج صاحب مقاطعة ويلز، أما البعثة الثالثة فكانت إسبانية وقد بلغ عدد أفرادها سبعمائة طالب أو طالبة " [186].

ويقول في موضع آخر: " وهناك رأي يجعل الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م بداية الاستشراق الإيجابي الحقيقي، حينما صحب نابليون معه على ظهر أسطوله عددا كبيرا من العلماء الذين تخصصوا في فروع عديدة من المعارف كما صحب **مطبعة عربية**، وقد بدأ هؤلاء العلماء نشاطهم منذ اللحظة الأولى التي وطئت أقدامهم فيها مصر " [187].

رابعا: حقيقة الاستشراق

يقول المبروك الشيباني:" الاستشراق خطاب مركب معقد ومضلل، يُظهر عكس ما يُبطن، ويوري عكس ما يخفي، لا كما نظرت إليه كثير من الدراسات العربية التبسيطية الاختزالية بصفته فكرا متهافتا، وخطابا مفككا متناقضا لا تمايز فيه " [188].

وحول حقيقة الاستشراق يقول سالم يفوت: " الاستشراق خطاب لا يعكس حقائق أو وقائع، بل يصور تمثلات، أو ألوانا من التمثيل حيث تختفي القوة والمؤسسة والمصلحة. إنه خلق جديد للآخر، أو إعادة إنتاج له على صعيد التصور والتمثيل معا، يجعل من الاستشراق موضوع معرفة، بينما يظل موضوعه الذي هو الشرق موضوع واقع لا تربطه به صلة تطابق أو انعكاس " [189].

---

[184] إدوارد سعيد، ترجمة: محمد عناني، الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، رؤية للنشر والتوزيع، ط 1، 2006، ص: 273-276 بتصرف

[185] علي حسن الخربوطلي، المستشرقون والتاريخ الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1988، ص: 27.

[186] علي حسن الخربوطلي، المستشرقون والتاريخ الإسلامي، ص: 29.

[187] المرجع السابق ص: 26.

[188] المبروك الشيباني المنصوري، صناعة الآخر، الإسلام في الفكر الغربي المعاصر من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط 1، 2004، بيروت، لبنان، ص: 6.

[189] سالم يفوت، حفريات الاستشراق في نقد العقل الاستشراقي، المركز الثقافي العربي، ط1، 1989، بيروت، لبنان، ص 8.

يقول علي حرب في هذا السياق: " الواقع أن الاعتراف بأن للخطاب كينونته المستقلة، وحقيقته المميزة يتم على حساب الحقيقة، يعني أن الخطاب يحجب الحقيقة التي يدعي قولها، بقدر ما يتناسى حقيقته، أي بقدر ما يتجاهل أنه منتج للحقيقة لا مجرد راو لها أو ناقل أو مترجم" [190].

ويقول عبد الفتاح نعوم: " يتفق أغلب الدارسين العرب للخطاب الاستشراقي على أحد أمرين، إما إدانة خطاب الاستشراق، أو إدانة الهوية الثقافية والحضارية للمنطقة التي درسها الاستشراق؛ الأول يتبرأ من أي فضيلة يمكن نسبها إليه، والثاني يتبرأ من كل ما يمت لهوية تفاخر بثغرات قابلة للنقد وتصر على التمسك أمامه " [191].

" قد أثارت كتاباتهم حفيظة المسلمين، وآلمهم فيها مجافاة الحقائق التاريخية، وتهجمهم على نبي الإسلام، وكتب الكثيرون احتجاجات على هذه الإساءات التي ليست إلا وحيا لتقاليد موروثة " [192].

ويقول إدريس حامد محمد: " لا يمكن إغفال دور المستشرقين في حياتنا العلمية وإنكاره، فقد درس علينا كثيرون من الأساتذة والكتاب والعلماء، حيث أرسلت كثير من الجامعات العربية الإسلامية بعثاتها إلى جامعات الغرب التي كان يشغل فيها المستشرقون كراسي الدراسات العربية، والإسلامية والشرقية، كما دعي بعض المستشرقين إلى الجامعات العربية والعلمية، فقاموا بتدريسها وتدريس قضاياها المختلفة وقاموا بتقديمها للعالم الآخر بالطريقة التي يريدونها " [193].

تقول الباحثة فاطمة عبد الفتاح: " أما المستشرقون أنفسهم فيرون أن الاستشراق تم بدافع الفضول المعرفي للشعوب الأخرى. فيرى **مكسيم رودينسون** [194] أن الاستشراق كان يعبر عن الرغبة في توسع الفلسفة الإنسانية لعصر النهضة في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19، أراد أن يضيف إلى الحضارات النموذجية الكلاسيكية التي شملتها أوروبا حضارات أخرى " [195].

جاء في كتاب: التزوير والتلفيق في التراث الإسلامي " فطن العالم الأوروبي إلى أهمية الكتب، وأنها تحمل في طياتها حضارة أمة أنارت ظلمات العالم بإشعاعاتها الخلقية والثقافية والعلمية، بينما كان الغرب يغط في ظلمات الجهل؛ لذا لبناء مجدهم قد سلكوا كل الطرق الممكنة وغير الممكنة للحصول على الكتب؛ فتارة يشترونها وتارة يسرقونها وتارة أخرى يأخذونها عنوة " [196].

يقول المبروك الشيباني: " يقتضي الالتزام الحضاري والتاريخي من المسلم المعاصر الاطلاع المباشر والمستمر على ما ينشر عنه حول العالم في كل اللغات التي تتوفر له سبلها، ويمتلك ناصيتها، وإن بدرجات متفاوتة. وصورة المسلم الآخر

---

[190] علي حرب، أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر، مقاربات نقدية وسجالية، دار الطليعة، ط 1، 1994، بيروت لبنان، ص: 6.

[191] عبد الفتاح نعوم، الاستشراق وثنائية القوة والضعف، بصدد البحث عما أضاعه نقد الاستشراق، دراسات استشراقية العدد 6، شتاء 2016، ص: 188.

[192] عبد الجليل شلبي، الإسلام والمستشرقون، مطبوعات الشعب، القاهرة، د.ت، د.ط، ص: 3.

[193] آراء المستشرقين حول مفهوم الوحي، إدريس حامد محمد، د.ت.ط، ص: 3.

[194] مكسيم رودينسون (1915-2004) Maxime Rodinson، مستشرق فرنسي ولع بالحضارات الشرقية باكرا، درس اللغات الشرقية، وهو يتقن إلى جانب العربية التركية والأثيوبية. حوار مع المستشرق الفرنسي ماكسيم رودنسون، مجلة الاستشراق، العدد: 2، 1987، دار الشؤون الثقافية العامة العراق، ص: 195.

[195] فاطمة عبد الفتاح، إضاءات على الاستشراق الروسي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2000، ص: 12.

[196] طارق سرى، التزوير والتلفيق في التراث الإسلامي، المكتبة النافذة، ط 1، 2006، الجيزة، القاهرة، ص: 26.

صورة تمثيلية تصنع صناعة، وليست مطابقة وجوبا للمعطيات الموضوعية المكونة للمسلم في حد ذاته لفظا وفردا وفكرا، وحيثما قبلنا تلك الصورة فإننا سنجد أنفسنا في مجال الآخرية في أبهى تجلياتها" [197].

" السلطة تعمل من خلال ممارساتها المباشرة، وغير المباشرة على ظهور خطاب معرفي يخدم أغراضها ويروج لأفكارها، والسلطة العالمية ذات القطب الواحد تضخ إلى وعيك – ولا وعيك – خطابها المعرفي بشتى الوسائل" [198].

" نجد أن عملية التنميط بوصفه تعميما مبالغا فيه حول سلوك أو سمات لأعضاء جماعات خاصة، فالتنميط العرقي والإثني يمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا، وعلى الرغم من أنه كثيرا ما يكون سلبيا. ونجد أن العمليات التنميطية تتكون من عمليات تصنيف للجماعة المختلفة عن الذات، وتبسيط لصفاتها بشكل مبالغ فيه وتعميم ثابت نسبيا ومليء بأحكام القيمة، ويرتبط بالفئة كعلاقة ملاصقة لها ودالة عليها " [199].

" جاء مصطلح Otherness الآخرية، التميز الذي يقوم به الإنسان ليفرق بين نفسه والآخر من حيث الاختلافات العقلية والإثنية Ethnic والجنسية Sexual " [200].

والذي يعنينا كما يقول الدكتور محمود حمدي زقزوق: هو" المعنى الخاص لمفهوم الاسْتِشْرَاق الذي يعني الدراسات الغربية المتعلِّقة بالشرق الإسلامي في لغاته وآدابه وتاريخه وعقائده وتشريعاته وحضارته بوجه عام، وهذا هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن في عالمنا العربي والإسلامي، عندما يطلق لفظ استشراق أو مستشرق، وهو الشائع أيضاً في كتابات المُسْتَشْرِقِينَ المَعْنِيِّينَ " [201].

خامسا: هوية المستشرق

يطلق لفظ المستشرق في الغالب على الشخص إذا كان يحمل هوية غربية أوربية أو أمريكية، ولكن حيث خاض عدد من الدارسين في الإسلام من المنتمين إلى أقطار غير مسلمة مثل: الصين والهند واليابان على غرار المستشرقين من الغربيين، إذ عمدوا إلى البحث والتحقيق بشأن الإسلام والقرآن والمسلمين وخصائص البلدان الإسلامية [202]، فكانت جهودهم تحمل الطابع الملحوظ في الجهود الغربية، وكانت آثارهم العلمية قد خضعت لنفس ملاكات نقدها من قبل علماء المسلمين، فلم يكن لهويتهم أو رقعتهم الجغرافية أيّ دور في تمييزهم من غيرهم؛ لذلك تمّ إلغاء خصوصيّة "الانتماء الغربي" للمستشرق، ليحل محلها عدم الانتماء إلى الإسلام، ومن هنا أخذ بعض المؤلّفين المسلمين يطلق كلمة المستشرق على: " كل دارس للإسلام من غير المسلمين سواء أكان غربياً أم شرقياً" [203].

---

[197] المبروك الشيباني المنصوري، مرجع سابق، ص: 11.

[198] هاشم غرابية، المخفي أعظم رؤية ذاتية وقراءات نقدية، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط 1، 1999، الأردن، ص: 9.

[199] فاطمة حمد المزروعي، تمثلات الآخر في أدب قبل الإسلام، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي 2007، ص: 49.

[200] المرجع السابق، ص: 37.

[201] محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص 18.

[202] محمد حسن زماني، الاستشراق تاريخه ومراحله، ص: 181

[203] فؤاد عبد المنعم الأزهر، من افتراءات المستشرقين على الأصول العقدية في الإسلام، مكتبة العبيكان، الرياض، ص17؛ فصلية الكتب الإسلامية، أحمد عبد الحميد غراب؛ الدكتور إبراهيم نملة، السنة الثانية، العدد: 6، عام: 80، ص35.

يقول الدكتور عبد المنعم فؤاد أستاذ جامعة الأزهر وجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض: "إنّ هذه التعاريف جعلت معيارها وازن المنطقة التي تنبع منها الدراسات الاستشراقية.. وربما يكون سبب استعمال الاصطلاحات السابقة لمفهوم الاستشراق هو النظرة إلى تتبّع تاريخ الاستشراق ونشأته في الغرب المسيحي واهتمام الأوربيين بالدراسات الإسلامية والعربية.. ولكن الواقع يثبت الآن أنّ الاهتمام بهذه الدراسات اتسع فأصبح غير مقتصر على الغرب فحسب، بل الشرق والغرب يكتب الآن عن الإسلام عقيدة وشريعة وسلوكا.. نجد ذلك في اليابان والصين وكوريا والهند ودول جنوب شرق آسيا وأمثالهم، وللأسف أغلب هذه الكتابات لا يقصد أصحابها إلا تحقيق الهدف نفسه الذي نشأ من أجله الاستشراق في الغرب" [204].

كما اختار الدكتور أحمد عبد الحميد غراب هذا التعريف أيضا [205].

وقال أحد المفكرين المعاصرين:

"الاستشراق هو اشتغال غير المسلمين بعلوم المسلمين، بغض النظر عن وجهة المشتغل الجغرافية وانتماءاته الدينية والثقافية والفكرية، ولو لم يكونوا غربيين" [206].

وقد ذكر إدوارد سعيد ثلاث تعريفات من ثلاث وجوه للمستشرق، وذلك على النحو الآتي:

أ. نوع تبيين أكاديمي يشمل: معرفة الإنسان والمجتمع والتاريخ واللغات الشرقية.

ب . نوع منهج فكري يقوم على التمايز المعرفي والاختلاف الجذري بين الشرق والغرب في نوع الملاحم والآداب والتقاليد والسنن.

ج. مؤسسة رسمية مسجلة وأسلوب غربي للسيطرة الغربية على الشرق" [207].

بالالتفات إلى ما تقدّم يمكن لنا أن نذكر للاستشراق تعريفين: الأول عام، والثاني خاص، وذلك على النحو الآتي:

هناك من ذهب إلى القول بأن علم الاستشراق إنما ظهر بشكل رسمي في القرن الثامن عشر للميلاد؛ وذلك لأنّ مصطلح الـ"Orientalism" لم يدخل في المعاجم اللغوية الغربية إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وهناك من ذهب إلى القول بأن بداية علم الاستشراق قد ظهرت في أوربا منذ القرن السادس عشر للميلاد؛ إذ أنّ المؤسسات الاستشراقية والدراسات الإسلامية إنما ظهرت في البلدان الأوربية والأمريكية قبل أربعة قرون فقط.

وهناك من قال: إن الغرب أخذ يفكر منذ القرن الرابع عشر للميلاد، وبعد الحروب الصليبية، بضرورة التخلي عن فكرة الحرب واللجوء إلى التعرّف على ثقافة الشرق من أجل العثور على أساليب أكثر واقعية للتعامل مع الشرق انطلاقا من معطيات الدراسات الشرقية ونتائجها [208].

---

204 فؤاد عبد المنعم، من افتراءات المستشرقين على الأصول العقدية في الإسلام، ص17، مكتبة العبيكان، الرياض، 1421.

205أحمد غراب، المصدر أعلاه، نقلاً عن: رؤية إسلامية للاستشراق، ص9، دار الأصالة للثقافة.

206 على بن ابراهيم الحمد النملة، الاستشراق والدراسات الإسلامية، مكتبة التوبة، رياض، 1418 ص24.

207 إدوارد سعيد، الاستشراق، ص15. 16.

208 الاستشراق والخلفية الفكرية، ص19.

وقد ذهب أمثال: "رودي باريت" (Rudi Paret)، و"جوستاف دوجا" إلى القول بأن الغرب قد شهد في القرن الثاني عشر للميلاد ازدهار الحضارة الإسلامية في الأندلس، وانتقال العلوم اليونانية والرومانية إلى الأمة الإسلامية، فعمد إلى ترجمة الكتب العربية والإسلامية والشرقية كي تتمّ الاستفادة من هذه الثروة العلمية الهائلة. ومن هنا عنوَن "جوستاف دوجا" كتابه الذي طبعه عام 1960م : " تاريخ المستشرقين في أوربا منذ القرن الثاني عشر إلى القرن التاسع عشر "[209].

وقد ذهب الدكتور عبد الحميد صالح حمدان . وهو من المتخصصين في الدراسات الاستشراقية في ليبيا . إلى الاعتقاد بأن بداية **الاستشراق الفردي** إنما كانت في القرن الحادي عشر للميلاد، إذ بدأ بجهود بطرس المبجل (1092. 1156) فكان هناك بعد ذلك أفراد قلائل في كل قرن يزاولون هذا النشاط، وقد ذكر أسماء هؤلاء في مقدمة كتابه.

أما بداية **الاستشراق الجماعي** فكانت في القرن السادس عشر للميلاد، حيث أخذت جموع المحققين والعلماء الغربيين في مختلف البلدان بالتوجه نحو الاستشراق والاقبال على الدراسات الإسلامية. وقد عمد في هذا السياق إلى افتتاح كتابه "طبقات المستشرقين" بالتعريف بالمستشرقين في القرن السادس عشر للميلاد. وقد اشتمل كتابه على التعريف بسيرة ما ينيف على المائتي مستشرق [210].

ويذهب الدكتور محمد الدسوقي رئيس قسم الفقه والأصول في كلية الشريعة من جامعة قطر، والدكتور نجيب العقيقي إلى القول بأن فتح الأندلس والفتوحات الإسلامية في أوروبا في المدة الممتدة من القرن الثامن إلى العاشر للميلاد أثارت فزع الغرب والنصارى؛ فأقبل هؤلاء على دراسة الشرق والإسلام، للعثور على أسلوب يخرجهم من هذا المأزق. من هنا فقد ذهب العقيقي إلى القول بأنّ عمر الاستشراق يمتد لألف سنة [211].

كما ذهب آخرون من أمثال الدكتور محمود حمدي زقزوق في كتابه: "الاستشراق والخلفية الفكرية" إلى الاعتقاد بأنّ مجرد ظهور الدين الإسلامي ودعوة خاتم الأنبياء ﷺ، والتي نسخت ما سبقها من الأديان، أثار النصارى واليهود في الغرب وحفزهم إلى التعرّف على الإسلام ونقده كما صنع يوحنّا الدمشقي [212].

وذكر الدكتور ساسي سالم الحاج مؤلّف كتاب "نقد الخطاب الاستشراقي" قائلاً: لقد بدأ الغرب بالاستشراق منذ القرن السادس قبل الميلاد، وذلك في عهد الكنعانيين حيث أقام اليونانيون والإيرانيون علاقات تجارية فيما بينهم، ثم أخذوا يتوسّعون في هذه العلاقات لتشمل الأمور الثقافية أيضاً [213].

سادسا: أهم المدارس الاستشر اقية

---

[209] الاستشراق والخلفية الفكرية، ص20.

[210] عبد الحميد صالح حمدان، طبقات المستشرقين، مكتبة مدبولي، ليبيا..، ص3.

[211] محمد الدسوقي، الفكر الاستشراقي تاريخه وتقويمه، دار الوفاء، ص17 و20؛ نجيب العقيقي، المستشرقون، دار المعارف، القاهرة، 1965م ج1، ص110.

[212] الاستشراق والخلفية الفكرية، ص20..

[213] ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراقي الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، دار المدار الإسلامية طرابلس، دارالفكر، بيروت ودمشق، 2002، ج1، ص28.

أحصى نجيب العقيقي في كتابه: (المستشرقون) عشرين مدرسة استشراقية وأشار إلى خصائص كل منها، ومناهج بحثها ومناطق اهتمامها وميادين نشاطها ومميزات أصحابها. ومنها: فرنسا، إيطاليا، إنجلترا، إسبانيا، البرتغال، النمسا، هولندا، ألمانيا، بولونيا، الدنمارك، روسيا، فنلندا، رومانيا ويوغوسلافيا.

إلا أنه يمكن الاكتفاء بذكر ثلاث مدارس استشراقية كبيرة بحكم أقدمية صلة هذه المدارس بالشرق من جهة واحتوائها على أكبر الكراسي للغات الشرقية التي اهتمت باللغة والأدب العربي من جهة أخرى وهي: المدرسة الفرنسية، المدرسة الإنجليزية، المدرسة الألمانية.

أما فيما يخص المدرسة الأمريكية فهي مدرسة تجمع بين المدرستين: الفرنسية والإنجليزية، فهي نتاج لهما متأثرة بهما.

1- المدرسة الفرنسية:

رائدة المدارس الأوروبية فهي أول المدارس وأكثرها اهتماما بدراسة الشرق وذلك لإنشاء مدرسة اللغات الشرقية الحية سنة: 1795م، التي ساهمت في نقل الكثير من الثقافة العربية إلى أوروبا.

نشأت صلة فرنسا بالشرق الأدنى منذ أن غزا المسلمون مقاطعات منها، منذ وصولهم إلى بواتييه Poitiers ، واستمرت في محاولة تعاون الرشيد وشارلمان على الخلافة الأموية في قرطبة والإمبراطورية البيزنطية، والقسطنطينية وقيام الحروب الصليبية (1096- 1291م)، وإنشاء الطرق التجارية وتبادل السفراء، وتوالي الرحلات واحتلال شمال إفريقيا (1830-1962م) [214]. وحملة نابليون على مصر؛ التي كان لها ور كبير في تطوير فرنسا. " بمجرد أن وضع يده – نابليون- على هذه المؤلفات أسرع بالتعرف عليها ونقلها إلى بلاده، وأقام لها الأكاديميات المختلفة ورصد لها المبالغ الطائلة وخصص لها العلماء من عرف عنهم قدرة على البحث والدراسة، فانتفع بما فيها من معارف وساهمت هذه الأفكار بشهادة بعضهم في تطوير حياتهم وبزوغ نهضتهم [215].

وقد كانت فرنسا أحد المراكز المهتمة لهذا الحقل، وقد ساعد المستشرق الفرنسي **سلفستردي ساسي** الذي تولى تعليم اللغة العربية في فترة مبكرة، في وضع أسس للاستشراق الحديث، فقد نشر أبحاثا وترجمات كثيرة من العربية والفارسية، ودرب بضعة أجيال من الباحثين والمترجمين، وقدّم المشورة للحكومة الفرنسية في الشؤون الإسلامية، وهو أول من تولى رئاسة الجمعية الآسيوية سنة 1821م، وقد مهدت هذه الشبكة الدولية لتربط بين الباحثين في مختلف البلدان، فانعقد أول مؤتمر دولي للمستشرقين سنة 1873م [216].

- **أثر الشرق في الأدب الفرنسي**

اطلع الأدباء الشيوعيون لأوروبا في القرن السابع عشر الميلادي على الثقافة الصينية، بترجمة روائعها فتأثر الأدب الفرنسي ببعض التيارات التي انتهت إليه من الشرق، ولاسيما الشرق العربي وفي العصر الذهبي. وفيها اشتق **كورناي**

[214] نجيب العقيقي، المستشرقون، دار المعارف القاهرة، 1985، ج 1 ص: 1.

[215] عبد الرحمن عميرة، الإسلام والمسلمون بين أحقاد التبشير وضلال الاستشراق، دار الجيل، بيروت، ص: 10.

[216] زكاري لوكمان، ترجمة: شريف يونس، تاريخ الاستشراق وسياسته، دار الشروق، مصر، ط 1، 2007، ص: 129.

مسرحية (السيد) من الإسبانية سنة 1632م. ورواية (البورجوازي الظريف) **لموليير** سنة 1670م وهي أول مسرحية عن الشرق، وترجم **أنطوان جالان** (ألف ليلة وليلة) في اثني عشر مجلدا.

وكانت (ألف ليلة وليلة) أكثر الكتب تداولا بين القراء. وسعى أدباء فرنسا لمحاكاتها، فكتب **دولاكرو** قصة (ألف يوم ويوم) بباريس (1710-1712م)، وهكذا ظلت الموضوعات الشرقية غذاء للأدب الفرنسي [217]. فقد ركزت" اهتمامها على حضارات الشرق المختلفة وحضارة الهلال الخصيب خاصة ثم إفريقيا الشمالية كلها والدول الإسلامية كذلك" [218].

فالمدرسة الفرنسية لعبت دورا كبيرا في الدراسات الاستشراقية بجميع الجوانب الحضارية والسياسية والفلسفية والدينية واللغوية والأدبية. فالملاحظ أن كتاب (ألف ليلة وليلة) قد لقي نجاحا كبيرا، فاستمرت إعادة ترجمتها وطباعتها لقرنين أو أكثر، وكان أثرها قويا ومستقرا، وقد لقيت القصص الإعجاب بسبب العنصر السحري الغالب على المجموعة، ولأنها تنقل الأساليب الشرقية. وقد ظل هذا العمل الغرائبي الخيالي في أذهان الزوار الأوروبيين تقريبا للعالم الإسلامي منذ ذلك الحين إلى الآن. ومن أهم روادها **مكسيم رودينسون، وريجيس بلاشير** [219].

2- المدرسة الإنجليزية

الاستشراق الإنجليزي من أول وأوثق وأوسع ما عرفته أوروبا من استشراق منذ اتصال بريطانيا بالشرق الأوسط والأقصى ثقافيا وعسكريا واقتصاديا واستعماريا [220]. ويمتد اهتمام هذه المدرسة إلى حضارات الجزيرة العربية وما جاورها عامة ومدنيات الأقطار التي ارتبطت ببريطانيا بتاريخ أو آخر [221].

وقد ارتبطت المدرسة البريطانية بالاستعمار وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في الشرق إلا أنها اهتمت باللغة العربية، فأنشأت أول أقسام اللغة العربية في الجامعات البريطانية: كمبريدج، أكسفورد. ومن أعلامها: **توماس آرنولد، هاملتون جيب، برنارد لويس** وغيرهم. وقد طلب الرواد الإنجليز الثقافة العربية الإسلامية من خلال طريقتين:

- طريقة المتضلعين أمثال الفيلسوف الإسباني إبراهيم بن عزار من مدينة طليطلة الذي وفد على لندن ودرس فيها (1958-1959م).
- طريق العلماء الذين قصدوا صقلية والأندلس وأخذوا الثقافة الإسلامية من أعلامها في مدارسها، منهم: توماس براون، فتثقفوا بالثقافة العربية الإسلامية وترجموا الكثير منها وشرحوا وصنفوا [222].

ومن خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اتخذ الاستشراق الإنجليزي طابعه العلمي عندما توفرت عند المستشرقين أسبابه، وتنوعت أعراضه وانقطعوا إليه وأخلصوا فيه.

---

[217] المستشرقون، ج1 ص: 168-174-198 بتصرف.

[218] أحمد سمايلوفيتش، فلسفة الاستشراق وأثرها على الأدب العربي المعاصر، ص: 222.

[219] زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياسته، ص: 124-125.

[220] فلسفة الاستشراق وأثرها على الأدب العربي المعاصر، أحمد سمايلوفيتش، ص: 42.

[221] المرجع السابق ص: 223.

[222]، نجيب العقيقي، المستشرقون، ج 2 ص: 420.

- **أثر الشرق في الأدب الإنجليزي**

تأثر الأدب الإنجليزي بالشرق تأثرا متواصلا متزايدا متبلورا في أقلام عدة منها: **شيكسبير** في مسرحيتين (عطيل) و (تاجر البندقية).

احتل الأدب العربي مكانا مرموقا لدى معظم الأدباء الإنجليز فاطلعوا في القرن الثامن عشر على ترجمات المستشرقين واستوحوا منها ولاسيما من (ألف ليلة وليلة) وغيرها من القصص العربية والفارسية والهندية، وعالجوا الموضوعات الشرقية التي رسمت آدابهم سمات مميزة، ومن أمثال ذلك (قصة عنترة) ل **للورد بيرونوشللي** في تقليد عن العربية، ومحاكاة معلقة امرؤ القيس ل **ألفريد تيسون**.

3- المدرسة الألمانية

يرجع تاريخ اتصال ألمانيا بالعالم العربي إلى الحملة الصليبية الثانية (1147-1149م)، والمدرسة الألمانية هي الوحيدة التي تميزت بالجدية والموضوعية دون وجود غايات استعمارية وتبشيرية، وقد أظهرت اهتماما علميا جادا بالإسلام حتى اصطبغت الدراسات الإسلامية في أوروبا في وقت من الأوقات بالصبغة الألمانية. وأهم علم من أعلام المستشرقين **كارل بروكلمان** (1867-1956م)، وظهرت جهوده في إنتاج كتاب (تاريخ الأدب العربي) و(تاريخ الشعوب الإسلامية). "وقد اشتهر بروكلمان بحجم نشاطه وغزارة إنتاجه الذي اتصف بالموضوعية والعمق والشمولية والجدة، مما جعله مرجعا للمصنفين في التاريخ الإسلامي والأدب العربي" [223].

فللدراسات الألمانية المعاصرة إسهامات جليلة في تناول الأدب العربي القديم والشعر الجاهلي خاصة [224]، وفي هذا السياق أنتج الروائي المسرحي **يوهان فان جوته** أشهر أعماله المسرحية الشعرية (فاومت)، وهو عمل مقتبس من الموضوعات الإسلامية، ويقلد الأساليب الأدبية العربية. وطور المعماريون الأوروبيون أساليب تعتمد على عناصر أسلوبية مصرية قديمة [225]. ومازال الاستشراق الألماني مزدهرا في العديد من الجامعات الألمانية، يقول صلاح الدين المنجد: " لم يخضع الاستشراق الألماني لغايات سياسية استعمارية أو دينية، كالاستشراق في بلدان أوروبية أخرى، فألمانيا لم يتح لها أن تستعمر البلاد العربية أو الإسلامية، ولم تهتم بنشر الدين المسيحي في الشرق، لذلك لم تؤثر هذه الأهداف في دراسات المستشرقين الألمان وظلت محافظته على الأغلب على التجرد غالبا والروح العلمية... لم تكن دراسات الألمان عن العرب والإسلام والحضارة الإسلامية العربية، متصفة على الأغلب بروح عدائية... رافقت دراساتهم روح إعجاب وتقدير وحب وإنصاف، نجد هذه الروح عند **رايسكه** الذي سمى نفسه شهيد الأدب العربي" [226]. ويقول في موضع آخر: " ولست أنكر أن في إنتاج بعض هؤلاء المستشرقين نقصا أو أغلاطا، ولكن من هو العالم الكامل؟ يكفي أنهم عملوا بحب وحماسة بقدر ما أسعفتهم به المعرفة والمصادر، ولقد استدرك بعضهم على بعض بإخلاص، وصحح بعضهم أخطاء بعض وكانوا علماء حقا، يقبلون كل نقد وتصحيح" [227].

---

[223] المستشرقون ج 2 ص: 420.

[224] موسى ربايعة، مرايا الاستشراق الألماني المعاصر والشعر العربي القديم، دار جرير، عمان الأردن، 2008، ص:7.

[225] تاريخ الاستشراق وسياسته، ص: 131.

[226] صلاح الدين المنجد، الألمان، تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط 1، 1987، ج 1 ص: 7-8.

[227] المرجع السابق ج 1 ص: 12.

ويمكن القول أن الاستشراق الألماني قد أفاد الثقافة العربية الإسلامية بفوائد عدة يمكن إجمالها فيما يلي:

- نشر الثقافة العربية في أوروبا
- ترجمة الكثير من الكتب التراثية العربية إلى اللغات الأخرى
- تصحيح فكرة الشعوب الغربية عن العرب والمسلمين
- كتابة العديد من المؤلفات النفيسة عن الحضارة العربية الإسلامية
- الاستفادة من بعض العلماء المستشرقين في كثير من الميادين الثقافية في البلاد العربية
- دراسة التراث العلمي والأدبي والثقافي الإسلامي، وصيانته وحفظه من الضياع والتلف، وذلك بفهرسة المخطوطات العربية وتحقيقها ونشرها والتعريف بها للرأي الغربي والعالمي.

يقول الدكتور عبد الرحمن خرشي: "قدم المستشرقون خدمات جليلة للدين الإسلامي وحضارته، التي أفرغت جهدها في تقديم نموذج علمي استفادت منه أوروبا في بناء نهضتها، وأسهمت بالتالي في الرقي لمدنية الغرب وتقدم حضارته، فاستوفى كثير من المستشرقين جهدهم في إبراز مآثر حضارتنا" [228].

يقول جاك بيرك مشيرا إلى أن حركة الاستعمار والنفوذ الغربي كان يستهدف التجزئة والتفرقة بتشجيع اللهجات العامية وإحياء اللغات القديمة كاللغة المصرية القديمة ومحاولة فرضها: " إن العرب في ظل الاستعمار لجأوا لحماية هويتهم وأصالتهم، أما فيما يخص اللغة العربية فقد ناضلت بنجاح ضد غزو اللغات الغربية المسلحة بقدرة عالمية على الاتصال وحسب، وإنما ضد اللهجات التي حاول الاستعمار تغذيتها لزرع الفرقة والتجزئة" [229].

يقول الدكتور محمد أبو ليلة: " القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد من بين الكتب المقدسة الذي ظل يقرأ بلغته الأصلية في كل مكان نزل فيه وهذا في حد ذاته يضيف إلى معجزة القرآن بعدا آخر، لذلك استهدفه المستشرقون في خططهم للقضاء على الإسلام، وذلك بتشويهه والتشكيك فيه، باعتباره قاعدة الإسلام الكبرى الذي اجتمع العرب عليه" [230].

وهنا يتضح أن الأدب العربي ينفرد ب:

- **أولا:** من بين الآداب الأخرى باتصاله المباشر بكتاب الله تعالى الذي يحاول الكثير من الباحثين الغوص في أسراره ومعرفة مكنوناته.
- **ثانيا:** اهتم المستشرقون بدراسة الشخصية العربية وفهمها، لأن الهوية العربية متصلة بالأدب العربي فهو يمثل ديوانها ويبرز تاريخها وعقليتها، ويمثل انفتاحها وتقدمها: " فإن الأدب العربي بالذات يعد صورة لحياة العرب قديما

---

[228] عبد الرحمن خرشي، فلسفة الاستشراق وأثرها على الصراع الحضاري، ص: 98.

[229] أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، الموسوعة الإسلامية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة (د.ت) (د.ط)، ص: 286-287.

[230] محمد أبو ليلة، القرآن الكريم من المنظور الاستشراقي، دراسة نقدية تحليلية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1، 2002، ص: 400.

وحديثا، إذ يتبلور فيه ما هو بحياتهم من خصب وجدب وغنى وفقر وفرح وحزن، حتى يمكن القول بأنه يصور لنا بحق صورة صادقة للشخصية العربية، مما يزيد من أهمية دراستها" [231]. فالأدب العربي شعرا ونثرا زاخران بالمعاني الإنسانية والنفسية والاجتماعية والتاريخية، وهو يحيط إحاطة تامة بمقومات أسلافنا القومية، ومثلهم العليا السامية التي صانت أمتنا العربية [232].

- **ثالثا:** تأثير الأدب العربي على الآداب المختلفة ومنها الآداب الأوروبية، لأن الثقافة العربية عبرت إلى أوروبا من عدة طرق: "عن طريق الحروب الصليبية، التي أذكت الحركة التجارية والثقافية بين الشرق والغرب، وعن طريق الحضارة العربية إلى الأندلس، التي كانت كعبة العلوم والفنون في أوروبا، وكذلك عن طريق أثر العرب في صقلية وجنوبي إيطاليا" [233].

- **رابعا:** منزلة الأدب العربي بين الآداب العالمية واستمرار تاريخ الأدب العربي: شعره ونثره وعلمه وفلسفته، لا يمكن بحال من الأحوال أن يقل عن الآداب الأربعة القديمة: اليونانية، الفارسية، اللاتينية والهندية، بل من غير شك متقدم على اللاتينية والفارسية [234]. لقد كان للحضارة الإسلامية دور رائد وهام على الساحة العالمية " بفضل اكتمال مقومات وعناصر هذه الحضارة، بحيث قدمت للعالم أجمع دورا إنمائيا جديدا، لم يشهده العالم من قبل في كل مجالات الفكر والثقافة، وهذا بفضل اكتمال عناصرها المتمثلة في القرآن الكريم أصل هذه الحضارة، وسيرة الرسول ﷺ وأمة العرب واللغة العربية" [235].

ساعد الاستشراق في تحديد مكانة الفكر الإسلامي وقيمته العظيمة في إطار الفكر العلمي فقد كان لجهود المستشرقين الأثر البالغ في نهضة وإيقاظ التراث العربي الإسلامي حيث " استطاع الاستشراق أن يؤثر في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، بمناهجه ومبادئه البحثية، وبالتالي فقد أيقظ الوعي المنهجي لدى المسلمين" [236]. اطلع المستشرقون على الثقافة العربية وتمكنوا من معرفة أحوال الأمة وعلومها اللسانية والطبيعية وأعمالها الأدبية والثقافية، إضافة إلى التفحص في الحقائق التاريخية والنصوص التراثية.

سابعا: من مظاهر نشاط المستشرقين

حاول المستشرقون أن يحققوا أهدافهم بكل الوسائل:

---

[231] فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر، ص: 392.

[232] المرجع السابق، ص: 392-393.

[233] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن، تونس، 1991، ص: 81.

[234] فلسفة الاستشراق، ص: 494.

[235] حسن باشا، دراسات في الحضارة الإسلامية، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص: 12.

[236] عبد الرحمن خرشي، فلسفة الاستشراق، ص: 114.

ألفوا الكتب وألقوا المحاضرات والدروس، وبشروا بالمسيحية بين المسلمين، جمعوا الأموال وأنشأوا الجمعيات، وعقدوا المؤتمرات، وأصدروا الصحف وسلكوا كل مسلك ظنوه محققا لأهدافهم. وهذه نماذج من صور نشاطهم المتعدد الجوانب :[237]

1- في عام 1787 م أنشأ الفرنسيون جمعية للمستشرقين ألحقوها بأخرى في عام 1820م، وإصدار **المجلة الآسيوية**.

2- في لندن تألفت جمعية لتشجيع الدراسات الشرقية في عام 1823م، وقبل الملك أن يكون ولي أمرها، وأصدرت مجلة **الجمعية الآسيوية الملكية**.

3- في عام 1842م أنشأ الأمريكيون جمعية ومجلة باسم: **الجمعية الشرقية الأمريكية**، وفي العام نفسه أصدر المستشرقون الألمان مجلة خاصة بهم، وكذلك فعل المستشرقون في كل من النمسا وإيطاليا وروسيا.

4- ومن المجلات التي أصدرها المستشرقون الأمريكيون في هذا القرن **مجلة جمعية الدراسات الشرقية** وكانت تصدر في مدينة Gambier بولاية أوهايو Ohio ، ولها فروع في لندن وباريس وليبزيج، وتورنتو في كندا، وطابعها العام طابع الاستشراق السياسي وإن كانت تعرض من وقت لآخر لبعض المشكلات الدينية، وخاصة في باب الكتب.

5- وأصدر المستشرقون الأمريكيون في الوقت الحاضر مجلة **شؤون الشرق الأوسط** وكذلك مجلة **الشرق الأوسط**، وطابعها على العموم طابع الاستشراق السياسي كذلك.

6- وأخطر المجلات التي أصدرها المستشرقون الأمريكيون في الوقت الحاضر هي مجلة **العالم الإسلامي**؛ The Muslim world أنشأها صمويل زويمر Samuel Zweimerوتصدر من هارتفورد بأمريكا، وكان رئيس تحريرها كينيث كراج Kenith Cragg ، وطابع المجلة تبشيري سافر واضح.

7- للمستشرقين الفرنسيين مجلة شبيهة بمجلة (العالم الإسلامي) في روحها واتجاهها العدائي التبشيري واسمها أيضا: Le monde musulman .

8- ولعل أخطر ما قام به المستشرقون حتى الآن هو إصدار: **دائرة المعارف الإسلامية** بعدة لغات، وكذلك إصدار موجز لها بنفس اللغات الحية التي صدرت بها الدائرة، ومصدر الخطورة في هذا العمل هو أن المستشرقين عبأوا كل قواهم وأقلامهم لإصدار هذه الدائرة، وهي مرجع لكثير من المسلمين في دراساتهم، على ما فيها من خلط وتحريف وتعصب سافر ضد الإسلام والمسلمين.

9- استطاع المستشرقون أن يتسللوا إلى **المجمع اللغوي** في مصر، **والمجمع العلمي العربي** في دمشق و**المجمع العلمي** في بغداد.

10- يعتمد المستشرقون – فيما يعتمدون- على عقد المؤتمرات العامة من وقت لآخر لتنظيم نشاطهم، وأول مؤتمر عقدوه كان في سنة: 1873م، وما زالت مؤتمراتهم تتكرر حتى عصرنا الحالي، حتى آخر مؤتمر لهم في باريس.

[237] محمد البهي، المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، الجامع الأزهر، الإدارة العامة للثقافة الإسلامية، مطبعة الأزهر، بدون تاريخ. نسخة إلكترونية. ص:112

11- في العصر الحديث تقوم المؤسسات الدينية والسياسية والاقتصادية في الغرب بما كان يقوم به الملوك والأمراء في الماضي من الإغداق على المستشرقين وحبس الأوقاف والمنح على من يعملون في حقل الاستشراق.

12- اتجه المستشرقون والمبشرون بمعاونة الاستعمار إلى مجال التربية، محاولين غرس مبادئ التربية الغربية في نفوس المسلمين حتى يشبُّوا (مستغربين) في حياتهم وتفكيرهم، وحتى تخف في نفوسهم موازين القيم الإسلامية [238].

13- ليس نشاط المستشرقين موجها فقط إلى المسلمين، إنهم يفتحون عيونهم لكل الاتجاهات وهم يقظون لكل حركة قد تعوق سيرهم أو تفسد خططهم، فإن حاول أحدهم أن يبدو محايدا أو يتخفف من أثقال التعصب تجد بقية المستشرقين يهبون في وجهه يطالبونه بأن يكون (موضوعيا)، وأن يستخدم الطريقة العلمية ويلجأ إلى النقد ذي المستوى العالي وهكذا. ومثال ذلك ما كتبه ألفرد جيوم Alfred Guillaume تعليقا على كتاب (محمد في مكة) من تأليف: مونتجومري واط Montgomery watt، حيث هاجم جيوم واط؛ لأن هذا الأخير خرج عن الخط التقليدي للمستشرقين في بعض الاتجاهات [239].

14- لا يعرف العقل والمنطق حدا لما يقوم به المستشرقون من تحريف للتاريخ الإسلامي، وتشويه لمبادئ الإسلام وثقافته، وإعطاء المعلومات الخاطئة عنه وعن أهله، وكذلك يجاهدون بكل الوسائل لينتقصوا من الدور الذي لعبه الإسلام في تاريخ الثقافة الإنسانية. إن المستشرقين جميعا فيهم قدر مشترك في هذا الجانب والتفاوت – إن وجد بينهم- إنما هو في الدرجة فقط؛ فبعضهم أكثر تعصبا ضد الإسلام وعداوة له من البعض الآخر، ولكن يصدق عليهم جميعا أنهم أعداؤه [240].

وإذا كان الاستشراق قد قام على أكتاف الرهبان والمبشرين في أول الأمر، ثم اتصل من بعد ذلك بالمستعمرين فإنه ما زال حتى اليوم يعتمد على هؤلاء وأولئك ولو أن أكثرهم يكرهون أن تتكشف حقيقتهم ويؤثرون أن يختفوا وراء مختلف العناوين والأسماء.

خاتمة

انطلاقا مما سبق ذكره، يمكن الوصول إلى إجابات عن السؤال المطروح في بداية هذه المقالة وهو: "هل زور المستشرقون التاريخ الإسلامي؟"

- المستشرق (المبشر) الذي ينتمي إلى فترة ضعف دولته (الغرب) عند بداية الإسلام وتفوقه وانتشاره ليس هو المستشرق الذي جاء مستكشفا للعالم الإسلامي إبان الحملات العسكرية والاستعمارية، فالأول كان يميل إلى الطعن في الإسلام والقرآن والرسول ﷺ والخلفاء الراشدين ... بل في بعض الأحيان يلقي الطعنات دون الرجوع إلى المصادر. أما الثاني فقد كان همُّه: وصف العالم الإسلامي في أدق تجلياته: اللغات والعادات والتقاليد والجغرافيا... بهدف التمهيد لاستعماره فيما بعد، مع استثناءات يسيرة من طبيعة الحال.

---

[238] مجلة (الإسلام) Al Islam صدرت 16 مارس 1958م، نقلا عن: المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، ص: 113.

[239] مجلة الإسلام الصادرة يوم 15 أبريل 1958م ص: 138.

[240] مجلة العالم الإسلامي ومجلة الإسلام (تصدر في كراتشي بباكستان) أعداد: فبراير مارس أبريل ماي، سنة 1958، و موجز دائرة المعارف الإسلامية. المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، ص: 113 بتصرف.

- المستشرق الذي ينتمي للقرن العشرين والواحد والعشرين أقرب إلى الحياد والعدل في نقل المعلومات التاريخية ونقدها، لأنه ينظر للعالم الإسلامي نظرة القوي المستعلي الذي لا يهابه ولا ينتظر منه ردة الفعل. وأمثال هؤلاء هم الذين أصدروا الموسوعات العلمية في الأدب والتاريخ، وحققوا التراث الإسلامي وأخرجوه للوجود، بعدما عانى من الإهمال لقرون في عصور الضعف والانحطاط.

لائحة المصادروالمراجع

1. أ.ج.آربري، تعريب: محمد الدسوقي النويهي، المستشرقون البريطانيون، ، لندن، وليام كولينز 1946
2. أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت 1959م
3. إدوارد سعيد، ترجمة: محمد عناني، الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، رؤية للنشر والتوزيع، ط 1، 2006.
4. ألبرت ديتريش، الدراسات العربية في ألمانيا، تطورها التاريخي ووضعها الحالي، جوتنجن، 1962
5. أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، الموسوعة الإسلامية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة (د.ت) (د.ط).
6. جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، 1919
7. حسن باشا، دراسات في الحضارة الإسلامية، دار النهضة العربية، مصر، 1975
8. رودي بارت، ترجمة: مصطفى ماهر الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، المستشرقون الألمان منذ تيودور نولدكه، ، القاهرة، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ
9. زكاري لوكمان، ترجمة: شريف يونس، تاريخ الاستشراق وسياسته، دار الشروق، مصر، ط 1، 2007
10. ساسي سالم الحاج، نقد الخطاب الاستشراق الظاهرة الاستشراقية وأثرها فى الدراسات الإسلامية، دار المدار الإسلامية طرابلس، دارالفكر، بيروت ودمشق، 2002.
11. سالم يفوت، حفريات الاستشراق في نقد العقل الاستشراقي، المركز الثقافي العربي، ط1، 1989، بيروت، لبنان
12. السيد محمد الشاهد الاستشراق ومنهجية النقد عند المسلمين المعاصرين، الاجتهاد، ع 22، السنة السادسة، 1994م
13. صلاح الدين المنجد، الألمان، تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط 1، 1987
14. عبد الحميد صالح حمدان، طبقات المستشرقين، مكتبة مدبولي، ليبيا
15. عبد الرحمن عميرة، الإسلام والمسلمون بين أحقاد التبشير وضلال الاستشراق، دار الجيل، بيروت
16. عبد الله محمد الأمين، الاستشراق في السيرة النبوية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1997

17. على بن ابراهيم الحمد النملة، الاستشراق والدراسات الإسلامية، مكتبة التوبة، رياض، 1418 ص24.

18. علي حرب، أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر، مقاربات نقدية وسجالية، دار الطليعة، ط 1، 1994، بيروت لبنان

19. علي حسن الخربوطلي، المستشرقون والتاريخ الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1988

20. علي عبد الهادي المرهج، العلاقة بين الشرق والغرب، حوار أم صراع، موقع الحضارية الإلكتروني، السبت 16-02-2008.

21. فاطمة حمد المزروعي، تمثلات الآخر في أدب قبل الإسلام، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي 2007.

22. فؤاد عبد المنعم الأزهر، من افتراءات المستشرقين على الأصول العقدية في الإسلام، مكتبة العبيكان، الرياض، ص17؛ فصلية الكتب الإسلامية، أحمد عبد الحميد غراب؛ الدكتور إبراهيم نملة، السنة الثانية، العدد: 6، عام: 1980.

23. فؤاد عبد المنعم، من افتراءات المستشرقين على الأصول العقدية في الإسلام، ص17، مكتبة العبيكان، الرياض، 1421.

24. مازن بن صلاح مطبقاني، الاستشراق والاتجاهات الفكرية في التاريخ الإسلامي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1995

25. المبروك الشيباني المنصوري، صناعة الآخر، الإسلام في الفكر الغربي المعاصر من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط 1، 2004، بيروت، لبنان

26. مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد 3، ص: 3-54-86-257-367- المجلد 4 ص: 64-170-204-264-416-442. للسنة: 1924.

27. محمد أبو ليلة، القرآن الكريم من المنظور الاستشراقي، دراسة نقدية تحليلية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1، 2002

28. محمد البهي، المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام، الجامع الأزهر، الإدارة العامة للثقافة الإسلامية، مطبعة الأزهر، بدون تاريخ. نسخة إلكترونية.

29. محمد الدسوقي، الفكر الاستشراقي تاريخه وتقويمه، دار الوفاء، ص17 و20؛ المستشرقون، نجيب العقيقي، دار المعارف، القاهرة، 1965م

30. محمود زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، كتاب الأمّة، قطر، مكتبة الرسالة، بيروت، 1405

31. مكسيم رودنسون، تصنيف: شاخت وبوزورث، ترجمة: محمد زهير السمهوري، الصورة الغربية والدراسات الغربية الإسلامية في تراث الإسلام، القسم الأول، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، شعبان/ رمضان 1398هـ، أغسطس: 1978م

32. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: التراث الحضاري العربي الإسلامي خارج الوطن، تونس، 1991.

33. منير البعلبكي المورد، قاموس انجليزي، ط دارالعلم للملايين، 1994.

34. مهدي جابر مرادي، مريم الغنبري وإلهام عازار منهج المستشرقين في القرآن، الخلفية والتحليل: صادقي، تقي (1379)، المحررون: طهران: فرهنك غوستار، المجلد 1.

35. موسى ربايعة، مرايا الاستشراق الألماني المعاصر والشعر العربي القديم، دار جرير، عمان الأردن، 2008

36. نجيب العقيقي، المستشرقون، دار المعارف القاهرة، 1985.

37. يوسف زيدان، الموقف من الغرب، الآخر، الاستغراب جذوره ومشكلاته، قراءة في أفكار حسن حنفي، م. الحضارية، الأربعاء: 12-03-2008.

تطبيقات مبدأ عدم رجعية القانون الضريبي

لطيفة العمراني

حاصلة على شهادة الدكتوراه في القانون العام وباحثة

ملخص:

يعتبر مبدأ "عدم الرجعية "من المبادئ الدستورية الهامة، التي كفلها المشرع لحماية الأفراد ضد أي تدخل تشريعي قد يمس مصالحهم.لأن رجعية القانون الضريبي على الماضي تتعارض مع قاعدة اليقين التي تعني أن تكون الأحكام الخاصة بالقانون الضريبي واضحة لا لبس فيها ولا غموض،وألا يفاجئ الملزم بضرائب لم يتوقعها الشيء الذي يؤدي الارتباك في أحواله المالية وعدم استقرار معاملاته، غير أن المبدأ المذكور ترد علية بعض الاستثناءات يتم تبريرها بدواعي المصلحة العامة، و ذلك حسب ما كرسه الاجتهاد القضائي الدستوري المغربي والمقارن، حيث تنحصر هذه الاستثناءات في القوانين التفسيرية التي تطبق بأثر رجعي والقانون للأصلح للملزم ، شريطة ألا يمس مبدأ الرجعية بالأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي به ، أو الاعتداء على حق الملكية، أو الحقوق التي اكتسبها الملزمون عن طريق التقادم.

الكلمات المفتاح: مبدأ عدم الرجعية في المجال الضريبي، الاجتهاد القضائي، الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم الرجعية.

Abstract :

The principle of “non-retroactivity” is one of the important constitutional principles guaranteed by the legislature to protect individual’s again stony legislative intervention that may affect their interests. Because the retroactivity of the tax law to the past conflicts with the rule of certainty, which means that the provisions of the tax law should be clear and unambiguous, and that the taxpayer should not be surprised by taxes that he did not expect, which leads to confusion in his financial conditions and the instability of his transactions, but the mentioned principle is subject to some exceptions justified by reasons of public interest These exceptions are limited to interpretative laws that are applied retroactively and the law that is best for the obligor, provided that the principle of retroactivity does not affect judicial rulings that have the force of resjud icata or infringe on property rights or rights acquired by obligors through the statute of limitations.

Keys words: The principale of non retroactivity in taxation , Judicial diligence, Exceptions to the principale of non – retroactivity.

I -مقدمة :

يعتبر مبدأ عدم رجعية القانون من المبادئ المصرح بها دستورياً بحسب ما يقضي به الفصل 6 من الدستور المغربي، وتطبيق هذا المبدأ في المجال الضريبي مؤداه أن التشريع الضريبي يسري من وقت إصداره أو في تاريخ لاحق، فلا يسري بأثر رجعي، فلا يمتد إلى الوقائع التي تمت قبل صدوره، ولا يحكم إلا على ما يحدث في ظله من وقائع. و تنص قوانين الضرائب على سريانها بأثر مباشر241(تبدأ من فاتح يناير و تنتهي في 31 دجنبر طبقاً لمبدأ سنوية الضريبة).

وهذه القاعدة تطبق ليس فقط في حالة فرض ضرائب جديدة أو زيادة في سعرها، وإنما تطبق في حالة تخفيض هذا السعر أو الإلغاء الكلي للضريبة242، ويمكن تقرير عدم جواز مبدأ الرجعية للملزم من اتخاذ قراراته الاقتصادية بناء على ما هو قائم من قوانين وأنظمة ضريبية من دون أن يفاجئ بتعديلها أو تغييرها بالمستقبل.

ونظراً لخصوصية القانون الضريبي من جهة ولعلاقته بقوانين المالية التي يطبعها التعديل والتغيير المستمر من جهة أخرى جعلت المبدأ المذكور يرد عليه بعض الاستثناءات.

1- مشكلة البحث

المحور الرئيسي في مشكلة البحث تتمثل في رصد تجليات دور مبدأ عدم الرجعية في المجال الضريبي في تحقيق الأمن القانوني للملزم من جهة، و الحفاظ على الحقوق الثابتة للإدارة الضريبية من جهة أخرى، و أيضا تسليط الضوء على الاستثناءات الواردة على مبدأ الرجعية دون تجريده من قيمته الدستورية التي تهدف إلى صيانة الحقوق المكتسبة و المصلحة العامة.

2- أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

-تسليط الضوء على مفهوم مبدأ عدم الرجعية في القانون الضريبي وأهميته على تحقيق الأمن الضريبي بالنسبة للملزم والإدارة الضريبية على حد سواء؛

- الوقوف على توجه القضاء الدستوري من مبدأ عدم رجعية القانون الضريبي؛
- رصد تطور الاجتهاد الإداري المغربي في مسألة عدم رجعية القانون الضريبي؛
- تسليط الضوء على الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية القانون الضريبي؛

241- محمد محمد عبد اللطيف، الضمانات الدستورية في المجال الضريبي، مطبوعات جامعة الكويت، 1999، ص، 179.

242- نفس المرجع، ص، 180.

3- **الدراسات السابقة**

تطرقت العديد من الدراسات أو الأبحاث إلى مبدأ عدم الرجعية في القانون الضريبي التشريعية، غير أنها لم تعط أهمية للاستثناءات الواردة على المبدأ المذكور وتطبيقاتها أمام المحكمة الدستورية والمحاكم الإدارية.

4- **منهجية البحث**

أعتمد البحث على منهجية الاستقراء والمقارنة بين ما سطره المشرع الدستوري وبين اجتهادات المحكمة الدستورية والمحاكم الإدارية، وكذلك التوجهات التشريعية و القضائية المقارنة في كل من فرنسا و مصر. و فق التصميم الآتي:

II-القيمة القانونية لمبدأ عدم رجعية القانون الضريبي

III-الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية

1- سريان القانون الضريبي التفسيري بأثر رجعي

2- سريان القانون الأصلح للملزم بأثر رجعي

استنتاجات:

I- القيمة القانونية لمبدأ عدم رجعية القانون الضريبي

أشارت اللجنة المعروفة في فرنسا باسم " اللجنة المصنفة " في تقريرها إلى الأسباب التي تدعوها إلى رفض مبدأ الرجعية في المجال الضريبي، تتمثل في أن أكثر هذه التشريعات يخلق لدى الممولين شعوراً بالظلم والعجز في آن واحد، لأن للإدارة دائما الوسائل لتغيير من "قواعد اللعبة "إلى الماضي[243]. ولهذا فمن الظلم إلزام الملزمين بضريبة معينة عن مدة سابقة من دون أن يكونوا على علم بها، فلا يكونوا قد أخذوها في الحسبان في ترتيب شؤونهم المالية، الشيء الذي يجعل أغلبهم أمام تحديات مالية كبيرة تضعهم في حالة إعسار يمكن تقودهم إلى التهرب من الضريبة[244] ،أو إلى إمكانية غلق الشركات، أو التوقف عن العمل إن لم نقل الإفلاس[245]. وهذا ما سيكون له تأثير على الاقتصاد الوطني لأن تكلفة الاستيراد ستزداد وعمليات

---

[243]- محمد محمد عبد اللطيف، الضمانات الدستورية في المجال الضريبي ، ص، 197.

[244]- فاطمة زعزوعة، الحماية القانونية للأشخاص الخاضعين للضريبة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقائد ، تلمسان ، الجزائر، السنة الجامعية ، 2012-2013، ص، 285.

[245]- حسين خلاف ، الأحكام العامة في قانون الضريبة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 ، ص، 44.

الادخار والاستثمار ستقل، بفعل بهذه السياسة الضريبية التي كان يفرض فيها أن تكون محفزة و مشجعة و ليس العكس246.

كما أن القضاء المغربي استقر على ضرورة صيانة الحق المكتسب في ظل القانون الضريبي، وأن كل تراجع في قانون لاحق بشأن هذا الحق لا يمكنه أن يؤثر على وضعية الملزم المكتسبة، ولا يسمح للإدارة الضريبية التراجع عما هو مقرر قانوناً لفائدة الملزم في نطاق القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل وقت صدورها.

والجدير بالذكر، لقد طرحت أمام القضاء الإداري عدة منازعات حول مبدأ عدم رجعية القانون الضريبي، وبالذات حينما قام المشرع بإلغاء بعض الضرائب دون أن ينص على مقتضيات انتقالية247 تمكن الإدارة من مراجعة وضعية الملزمين بها عن السنوات السابقة للإلغاء، حيث تعلق الأمر بحالتين:

- **الحالة الأولى**: تتعلق بالحالة التي تم فيها إلغاء الضريبة على الأرباح المهنية وتعويضها بالضريبة العامة على الدخل، حيث تبين أن المشرع أغفل فعلاً النص على إجراءات انتقالية.

-**الحالة الثانية**: تتعلق بالحالة التي تم فيها نسخ واجب التضامن الوطني على الأراضي غير المبنية بموجب قانون المالية لسنة 2001، حيث إن المشرع لم يعوض هذه الضريبة بضريبة أخرى على عكس الحالة الأولى.

وهكذا قامت الإدارة في فترة كانت فيها الضريبة منسوخة، بمراجعة وضعية الملزمين إزائها عن سنوات سابقة لسنة 2001، حيث لقيت هذه المراجعة معارضة من قبل هؤلاء تركزت بالخصوص حول عدم وجود إجراءات انتقالية تبيح للإدارة القيام بالمراجعة.

وقد خلق هذا الأمر مجموعة من المنازعات بين الطرفين، حيث أعتبر بعض الملزمين بأنه بما أن المشرع أغفل النص على قواعد إجرائية انتقالية فلا حق للإدارة في مراجعة وضعيتهم أمام الضريبة الملغاة على اعتبار أن في ذلك انتهاك لمبدأ عدم رجعية القانون، بينما تتمسك الإدارة بقانونية الضريبة على الرغم من عدم وجود إجراءات انتقالية.

وتطبيقاً لهذه الوضعية جاء في قرار صادر عن الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى (محكمة النقض حاليا) ما يلي: " وحيث إن القانون يسري بأثر فوري على الوقائع التي تتحقق في ظله، وأن الآثار النسخ هذا القانون أو تعديله تسري من تاريخه ما لم ينص القانون القاضي بذلك النسخ أو التعديل على الأثر الرجعي له بالنسبة للوقائع التي نشأت قبل ذلك بصرف النظر عن تنصيص القانون الناسخ أو المعدل على مقتضيات انتقالية من عدمه..."248.

246- رفيقة قصوري، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة،2011،ص، 82-83.

247- عبد الرحمان أبليلا، الإثبات في المادة الجبائية بين القواعد العامة وخصوصيات المادة (على ضوء الممارسة و الاجتهاد القضائي)، مطبعة الأمنية ، الرباط ، 2013 ، ص ، 26.

248- قرار الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى عدد 38 صادر بتاريخ 2007/01/17 في الملف رقم 2004/2/4/2102 ، أورده : عبد الرحمان أبليلا، الإثبات في المادة الجبائية بين القواعد العامة و خصوصيات المادة (على ضوء الممارسة و الاجتهاد القضائي)، مرجع سابق، ص، 21.

وبالرجوع إلى الاجتهاد القضائي المقارن نجد مجلس الدولة المصري، حريص على تطبيق هذا المبدأ في المجال الضريبي، ولا يتردد في إلغاء كل تطبيق يخالفه، وقد كانت أفتت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة في مصر بأنه إذا صدر قانون الضريبة العامة على المبيعات بتاريخ 28 أبريل 1991 وعمل به من 3 مايو 1991 فإنه تستحق الضريبة على كميات حديد الأبراج التي تم توريدها وتسليمها لهيئة كهرباء مصر اعتباراً من التاريخ الأخير لوقوعها في تاريخ السريان الزمني للقانون وتلتزم الهيئة المشترية بأدائها إذا لم يقم سند من القانون تعفى بموجبه من التزاماتها بأداء الضريبة249.

أما في فرنسا فقد اعتبر مجلس الدولة أن منح امتياز ضريبي للملزم بأثر رجعي يتطلب وجود نص تشريعي صريح250 يقرره.

والواقع أن تشبث القضاء بتطبيق مبدأ عدم رجعية القوانين الضريبية له فوائد كثيرة نجملها في النقط التالية:

- يؤدي إلى استقرار المعاملات المالية ويوفر السلام و الاطمئنان الجبائي للملزمين.

- يؤدي إلى تقوية روح الادخار والاستثمار لدى الملزمين ويؤثر بشكل ايجابي على المناخ الاستثماري بصفة عامة.

- يؤدي إلى عدم المساس بالحقوق المكتسبة للملزمين عن طريق التقادم.

- يؤدي إلى عدم المس بالحقوق المكتسبة للإدارة الضريبية عندما يأتي قانوناً مخفضاً أو لاغياً أو موسعاً لإعفاءاتها.

II-الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية

249- فتوى للجمعية العمومية بمصر رقم 484/2/37 بتاريخ22 مارس 1995، أشار إليها: محمد محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص، 180.

250 -CE 14 janvier 2008 ,n 3012239 , M, serras-Paulet, cité par , Patrik Philip, Procédures fiscales et garantis des contribuables , Economica, Paris, 2005 , p,78 .

استقر الاجتهاد القضائي المغربي و الفرنسي و المصري251 على تقرير جواز رجعية القانون الضريبي في ثلاث (3) حالات، دون تجريد مضمون الرجعية من المتطلبات الدستورية252، و يتعلق الأمر ب:

- إصلاح أوضاع غير عادية (1)؛

-القانون الضريبي التفسيري (2) ؛

-القانون الأصلح للملزم(3)؛

1- إصلاح أوضاع غير عادية

دشن القضاء الدستوري المغربي مرحلة جديدة ، في إطار رقابته للقوانين الضريبية سنة 2001، و ذلك بمناسبة إحالة مشروع قانون مالية 2002 باعتباره أول قانون مالي يعرض على أنظار القضاء الدستوري، و المثارة أمامه من قبل أعضاء مجلس النواب بهدف التصريح بعدم دستورية المادة 6 ، التي تقضي أن: "

- تعفى لحوم الدواجن و الأبقار و الأبقار و الأغنام المستوردة لفائدة القوات المسلحة الملكية و الضرائب المفروضة عند الاستيراد.
- تطبق أحكام البند 1 أعلاه ابتداء من فاتح يناير 1996"

أكد المجلس الدستوري في هذه الواقعة بواسطة القرار رقم 2001-476 بأن مبدأ عدم رجعية القانون ترد عليه استثناءات، حيث جاء في القرار ما يلي : " لكن حيث أن مبدأ عدم رجعية القانون المنصوص عليه في الفصل الرابع من الدستور لا تشكل قاعدة مطلقة إذ ترد عليه استثناءات تقوم بخصوص قانون المالية على معيار يبررها يستند إليه المشرع في إصلاح أوضاع غير عادية محددة من قبل الإدارة و تهدف إلى الصالح العام".

و المقصود ب "إصلاح أوضاع غير عادية " التي جاء بها القرار، و التي كان يهدف إليها الاستثناء الوارد في المادة السادسة (6)(من قانون المالية) على مبدأ الرجعية، هو أن أداء الرسوم على اللحوم لفائدة القوات المسلحة كان يدخل في نطاق الأوضاع غير العادية، بهدف تحقيق المصلحة العامة.

251- فالمحكمة الدستورية العليا بمصر تقرر أنه : " و إذا كان المواطنون جميعهم معاملين على قدم المساواة في مجال أداء الفريضة الضريبية التي يلتزمون بها، و ليس لأحد حصانة تعفيه من أدائها إلا في الأحوال التي يبينها القانون وفق ضوابط موضوعية لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزاً بين المخاطبين بها، فإن رجعية قانون الضريبة لا تدل في حد ذاتها – و بالضرورة- على مخالفة أحكام الدستور ، و هو ما قررته المادة 187 منه بإجازتها للرجعية في غير المواد الجنائية"، قرار المحكمة الدستورية العليا بمصر ، 2 يناير 1992 ، الجريدة الرسمية ، العدد 3، 21 يناير ، 1993، ص، 120، أشار إليه : محمد محمد عبد اللطيف، الضمانات الدستورية في المجال الضريبي، مرجع سابق، ص، 185.

252-Décision N° 404 Dc du 18 décembre 1998 , cité par , Patrik Philip , Procédures fiscales et garantis des contribuables ,op, cit , 78 .

كما أن مجلس الدولة الفرنسي، ذهب في قرار صادر عنه بتاريخ 9 مايو 2012 أن القانون الجبائي يمكن تطبيقه بأثر رجعي شرط ترتيبه توازنا سليما بين المساس بحقوق الإنسان المتصلة بمبررات المصلحة العامة[253].

2- سريان القانون الضريبي التفسيري بأثررجعي

يقصد بالقانون الضريبي التفسيري ليس سوى تصحيح لخطأ في الصياغة وتحديد التفسير الذي كان يتضمنه النص المعيب فهو يقتصر على الاعتراف بحق موجود دون إضافة ما، وهذا ما قررته محكمة النقض بمصر254 : " أن القانون التفسيري يسري منذ صدور التشريع الأصلي المفسر لطالما لم يضف جديداً لأنه يعتبر صادراً في الوقت الذي أصدره التشريع الأصلي. و يسري بالتالي على جميع الوقائع منذ نفاذ التشريع الأصلي ولا حاجة للنص على أنه تشريع مكمل للتشريع الأصلي ".

أما بالنسبة للقضاء الإداري المغربي، فإننا لم نعثر سوى على حالة وحيدة بشأن تطبيق قانون تفسيري بأثر رجعي، و كان قد أثير بالمناسبة أمام محكمة الاستئناف الإدارية255 بالرباط وتعود وقائع القضية بعد ما أن دفعت المديرية العامة للضرائب حول أسباب استئنافها ضد مقرر صادر عن اللجنة الوطنية مستندة في ذلك عدم إمكانية الطعن في المسائل الواقعية بأثر رجعي، وقد جاء في القرار ما يلي: " أما فيما يتعلق بالطعن في المسائل الواقعية، فإن العبرة ليس بتاريخ المراقبة الجبائية، وإنما بتاريخ و ضع الأمر بالتحصيل موضوع التنفيذ في 2004/9/30 أي بعد تعديل المادة 41 من قانون 24-86 سنة 2003 "256.

3- سريان القانون الأصلح للملزم بأثررجعي

إن مبدأ عدم رجعية النصوص الضريبية لا تنطبق على القوانين الأصلح للملزم، ولا يجوز للقاضي أن يستبعد رجعية النصوص الأصلح للملزم ويقرر تطبيقها بأثر مباشر، وهو مبدأ متفرع من مبدأ شرعية الجرائم و العقوبات، وأساس ذلك أن الحرية الشخصية وإن كان يهددها القانون الأسوأ ، إلا أن هذا القانون يحميها ويرعاها إذا كان أكثر رفقاً بالمهتم، وتكون هنا الرجعية أمراً محتوماً. و يطبق مجلس الدولة الفرنسي القانون الأصلح للملزم في الجزاءات الضريبية سواء تلك المرتبطة بالأساس أو المتعلقة بالتأخير في الأداء و في هذا الصدد قد جاء في قرار صادر عن مجلس الدولة الفرنسي مستنداً في ذلك على المادة 8 من إعلان حقوق الإنسان و المواطن ما يلي: " لطالما أن زيادة الضرائب تشكل عقوبة الغرض منها هو منع تكرار

---

253 -CE 9 MAI 2012 N°308996,Défrénois flash 9 juillet 2012 ,p, 12 .

254- نقض مدني (مصر)، بتاريخ 30 يناير 1979، أشار إليه : محمد محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، 189.

255- القانون رقم 80.03 المحدثة بموجبه محاكم استئناف إدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.07 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006) كما تم تغييره وتتميمه؛ الجريدة الرسمية عدد 5398 بتاريخ 24 محرم 1427 (23 فبراير 2006).

256- قرار رقم 1006 صادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ2011/04/11 ملف عدد 9/11/59 ، شركة لمي الصناعية ضد المديرية العامة للضرائب، أوردته : السعدية جماني، الخبرة القضائية في المادة الضريبية ، مرجع سابق ، ص، 200.

المخالفات التي تتناولها وليس موضوعها فقط مجرد تعويض ضرر مالي، فإن هذه الزيادة تشكل – حتى لو عهد المشرع بمهمة تطبيقها وتوقيعها إلى سلطة إدارية – جزاء إدارياً يخضع لمبدأ ضرورة العقوبة على النحو الوارد في المادة 8 من إعلان حقوق الإنسان و المواطن في سنة 1789 ووفقاً لها فإنه" لا يجوز للقانون أن يتضمن إلا العقوبات الضرورية"257، و عليه فمجلس الدولة الفرنسي رأى بأن الضريبة الإضافية ليست إلا عقوبة ضرورية ، حتى و إن كان أمر تسليطها موكلاً لإدارة الضرائب، لذلك ارتأى بأنه عند صدور قانون ضريبي جديد يخفض من مقدار هذه الضريبة، فإنه يجب تطبيقه بأثر رجعي استنادا لمبدأ ضرورة العقوبات258.

ولعل من المهم بمكان، تبيان ما ذهبت إليه الحكمة الدستورية العليا بمصر ، التي صرحت أن قاعدة رجعية القانون الجزائي الأصلح للمتهم لا تشكل استثناء من قاعدة عدم رجعية القانون الجزائي،ولا تعد قيداً عليها وإنما هي – بحسب ذات المحكمة-فرع منها ونتيجة حتمية لها، وقد اعتبرتها المحكمة امتداداً لازماً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وقررت تمتعها بالقيمة الدستورية ذاتها259.

و بدون شك أن تقرير رجعية القانون الضريبي على النحو الذي تم التطرق إليه لا يجوز أن يترتب عنه:

- الاعتداء على حق الملكية: وهذا القيد قد استخلصه القضاء الفرنسي، ففي حكم صادر عن المجلس الدستوري بتاريخ 4 يوليوز 1991 قرر المجلس أنه لا يجوز أن يكون من نتيجة النصوص الرجعية، التأثير على الذمة المالية للممولين، أو الاعتداء على حق الملكية260.

- لا يجوز أن يترتب على تطبيق قانون ضريبي بأثر رجعي المساس بالحقوق التي اكتسبها الملزمون بالتقادم المكتسب بشكل قانوني، وذلك في وقت نفاذ تلك القانون.

- ألا يكون من تقرير الأثر الرجعي للنصوص الضريبية المس بالقرارات القضائية والتي أصبحت حائزة للشيء المقضي به261.

استنتاجات:

257-C .E.5 avril,1999 ,Houdhome, R , F , D ,A , 1997,p, 35 ,J .Petit, L'application du principe de la rétroactivité in mitus aux sanctions Fiscales, R .F .A ,1997,n° 4 ,pp, 843-864 .
أشار إليه : محمد محمد عبد اللطيف ، الضمانات الدستورية في المجال الضريبي، مرجع سابق، ص، 227.

258- عادل ذاودي، الضمانات الدستورية الممنوحة للمكلفين في الجزائر، مرجع سابق ، ص، 69.

259- أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، الطبعة الثانية، دار الشروق العربية، القاهرة،2000، ص، 114.

260- محمد محمد عبد اللطيف ، الضمانات الدستورية في المجال الضريبي، مرجع سابق، ص، 198.

261-PatrikPhilip,Procédures fiscales et garantis des contribuables,Economica, Paris, 2005 , 78 .

لمبدأ عدم رجعية القانون الضريبي فوائد عديدة، فمن جانب فهو يسعى إلى تحقيق الأمن

و الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية و المالية للملزمين، أما من جانب آخر فهو يهدف على حماية المال العام من الضياع ، غير أن المبدأ المذكور ترد علية بعض الاستثناءات، بدليل ما أقره الاجتهاد القضائي الدستوري من حالات محددة على سبيل الحصر : سريان القوانين الضريبية بأثر رجعي التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ، سريان القانون التفسيري بأثر رجعي،سريان القانون الأصلح للملزم بأثر رجعي .

و إذا كان الاجتهاد القضائي الإداري في كل من مصر و فرنسا، قد تمرس على جواز إقرار الرجعية القوانين الضريبية على النحو الذي سار عليه الجهاز المكلف بمراقبة دستورية القوانين، إلا أن الاجتهاد القضاء الإداري المغربي لا زال لم يتمرس بعد على هذه الإمكانية التي تضفى على القاعدة القانونية طابعا مرنا.

لائحة المراجع

الكتب:

-أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، الطبعة الثانية، دار الشروق العربية، القاهرة، 2000.

-السعدية جماني، الخبرة القضائية في المادة الضريبية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2014.

- حسين خلاف ، الأحكام العامة في قانون الضريبة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 .

-رفيقة قصوري، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة،2011.

-محمد محمد عبد اللطيف، الضمانات الدستورية في المجال الضريبي، مطبوعات جامعة الكويت، 1999.

-عبد الرحمان أبليلا، الإثبات في المادة الجبائية بين القواعد العامة و خصوصيات المادة(على ضوء الممارسة و الاجتهاد القضائي)، مطبعة الأمنية ، الرباط ، 2013.

الأطروحات :

-زعزوعة فاطمة ، الحماية القانونية للأشخاص الخاضعين للضريبة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقائد ، تلمسان ، الجزائر، السنة الجامعية ، 2013-2012 .

-عادل ذوادي، الضمانات الدستورية الممنوحة للمكلفين في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص: قانون دستوري، جامعة الحاج لخضر -1- كلية الحقوق و العلوم السياسية، باتنة، السنة الجامعية، 2016 -2017

المراجع الأجنبية:

-Patrick Philip , Les droits de la défense face au control fiscal, Economica, Paris, 2005.

- Jeane Piere Bourass, sécurité juridiques et droit fiscal, édition Bruylant bruxelles, 2003 .

الإدارة المتكاملة للموارد المائية في حوض النيل: تجربة مصر والسودان

The Integrated Water Ressources Management in the Nile Basin:

The Experience of Egypt and Sudan

د. هشام بولنوار: أستاذ باحث بالكلية متعددة التخصصات بآسفي، جامعة القاضي عياض- المغرب

ذ. هشام كركور: أستاذ زائر بالكلية متعددة التخصصات بآسفي، جامعة القاضي عياض- المغرب

ملخص:

إن إدارة الموارد المائية في حوض النيل تشكل إحدى أكثر القضايا الاستراتيجية إلحاحا لمصر والسودان، بالنظر إلى اعتمادهما المطلق على مياه النيل كمصدر للحياة والتنمية. غير أن هذا الاعتماد يصطدم بتحديات بنيوية معقدة، تتداخل فيها التحولات المناخية الحادة مع انفجار سكاني متسارع، وتتفاقم بفعل التوترات الجيوسياسية الناجمة عن مشاريع مائية كبرى، وعلى رأسها مشروع سد النهضة الإثيوبي، الذي أعاد ترتيب موازين القوة المائية في المنطقة.

يركز هذا البحث على تفكيك هذه التحديات المتراكبة، من خلال تحليل تأثيرات المناخ والنمو السكاني على الأمن المائي، واستعراض إرث الاتفاقيات المائية التاريخية التي باتت غير قادرة على استيعاب التحولات الجارية. كما يبرز البحث الأبعاد السياسية والفنية للتنسيق المصري–السوداني، سواء من خلال الاتفاقيات الثنائية أو من خلال المشاريع المشتركة في مجالات السدود، التنقية، والبنية التحتية.

الكلمات المفاتيح:

الأمن المائي - التغيرات المناخية - الحقوق التاريخية للمياه- الاتفاقيات المائية - البنية التحتية المائية - العدالة في توزيع المياه - إدارة المياه العابرة للحدود.

Abstract : Water resources management in the Nile Basin represents one of the most urgent strategic issues for Egypt and Sudan, given their absolute dependence on the Nile as a source of life and development. However, this dependence is confronted by complex structural challenges, where severe climate changes intersect with rapid population growth, and are further exacerbated by geopolitical tensions resulting from major water projects—foremost among them, the Grand Ethiopian Renaissance Dam, which has reshaped the balance of hydro-political power in the region.
This research focuses on deconstructing these overlapping challenges by analyzing the impacts of climate and population growth on water security, and by reviewing the legacy of historical water agreements that have become incapable of accommodating current transformations. The study also highlights the political and technical dimensions of Egyptian-Sudanese coordination, whether through bilateral agreements or through joint projects in the fields of dams, purification, and infrastructure.

Key words : Water Security - Climate Change - Historical Water Rights - Water Agreements - Water Infrastructure - Equitable Water Distribution - Transboundary Water Management

مقدمة

تعتبر المياه من الموارد الطبيعية التي تقوم عليها مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، لما لها من دور محوري في استقرار المجتمعات وازدهارها. وفي قلب هذا المشهد، يبرز نهر النيل كأحد أهم الشرايين المائية الحيوية لدول حوضه، لاسيما مصر والسودان، حيث يمثل النهر المصدر شبه الحصري لتأمين احتياجاتهما من المياه. غير أن هذا الاعتماد الكبير يقابله واقع معقد تتشابك فيه التحولات المناخية الحادة مع النمو الديمغرافي المتسارع، في ظل تصاعد التوترات السياسية بين دول المنبع والمصب حول تقاسم المياه. ويكمن التحدي الأبرز في إيجاد منظومة رشيدة ومستدامة لإدارة هذه الموارد، و توازن بين ضرورات التنمية الوطنية والعدالة في توزيع الحقوق المائية، دون أن تمس بسيادة أو مصالح أي من الدول المعنية.

في هذا السياق، ترتبط مصر والسودان ارتباطا وجوديا بنهر النيل، إذ يمثل هذا الشريان الحيوي المصدر الأساسي -بل الأوحد تقريبا- لتأمين احتياجاتهما المائية، حيث تعتمد مصر عليه بنسبة تقارب 95% من مواردها المائية. ومع تصاعد النمو الديمغرافي في كلا البلدين، لم تعد الخيارات التقليدية كافية، وأصبح من الملح البحث عن حلول ابتكارية تضمن استمرارية تزويد المياه لقطاعات الزراعة، الشرب والطاقة. في المقابل، تتفاقم التحديات المرتبطة بتقاسم مياه النهر بين دول الحوض، لا سيما مع بروز مشاريع ضخمة مثل سد النهضة الإثيوبي، الذي أعاد خلط الأوراق وعمق المخاوف في القاهرة والخرطوم بشأن التأثيرات المحتملة على حصتهما من المياه.

هنا تبرز "الإدارة المتكاملة للموارد المائية في حوض النيل" كقضية استراتيجية تمس جوهر الأمن المائي والاستقرار الإقليمي، وتشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية البيئية والاقتصادية المستدامة. فهي مسألة تقنية وبيئية بامتياز، تحمل في طياتها أيضا مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية المعقدة، مما يفرض على دول الحوض تطوير صيغ تعاون فعالة وتوافقات متزنة بشأن آليات تقاسم المياه، لضمان الإنصاف وتجنب النزاعات.

إن إدارة مياه النيل تتطلب أكثر من مجرد تنظيم الحصص؛ فهي عملية شاملة تقتضي تنسيقا دقيقا بين الدول المتشاطئة، واستعدادا جماعيا لبناء شراكات استراتيجية تتجاوز الحسابات الآنية والمصالح الضيقة. وفي هذا الإطار، يشكل التعاون المصري-السوداني محورا مركزيا يعول عليه لدفع عجلة التنسيق الإقليمي، باعتبارهما دولتين مصب، لهما مصالح متقاطعة ورؤية مشتركة للحفاظ على هذا المورد الحيوي.

من خلال هذا التعاون، تتاح فرص حقيقية لتطوير مشاريع مشتركة في البنية التحتية، وتحسين شبكات الري، واعتماد تقنيات حديثة ترفع من كفاءة استخدام المياه، وتحد من الهدر. كما أن توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل الجوانب القانونية والمؤسسية سيمكن من صياغة اتفاقيات جديدة أكثر ملاءمة للواقع المتغير، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية والمتطلبات البيئية الملحة، وتسهم في تأمين الحقوق المائية المشروعة لكل طرف.

تبعا لذلك، تبرز الإشكالية الجوهرية في كيفية ضمان توزيع منصف ومستدام للموارد المائية في حوض النيل بين دول المنبع والمصب. فالمسألة لا تقتصر على توفير كميات كافية من المياه، وإنما تمتد لتشمل ضمان استخدام عادل لا يمس بحقوق أي دولة. وتزداد التعقيدات بفعل التوترات السياسية المصاحبة للمشاريع الكبرى، وفي مقدمتها مشروع سد النهضة، الأمر الذي يستدعي تبني مقاربات دبلوماسية مرنة قادرة على نزع فتيل النزاع. وإلى جانب ذلك، تلقي التغيرات المناخية بظلالها على تدفق المياه، مما يضاعف من صعوبة تحقيق إدارة فعالة ومتوازنة لهذا المورد الحيوي.

من خلال هذا البحث، سيتم تسليط الضوء على تجربة مصر والسودان في إدارة الموارد المائية في حوض النيل، مع التركيز على الاتفاقيات المائية الثنائية بين البلدين، وكذلك المشاريع المشتركة التي تهدف إلى تحسين استخدام المياه وتقليل الفاقد. كما سيتم أيضا دراسة الآليات التي يتم من خلالها التنسيق بين البلدين لمواجهة التحديات البيئية والسياسية التي تؤثر على إدارة النهر، مع محاولة تحديد الحلول الممكنة لتطوير استراتيجيات فعالة تضمن استدامة المياه في المستقبل.

أولا: التحديات المشتركة في إدارة المياه في حوض النيل

يعتبر حوض النيل من أكثر الأحواض المائية خصوصية وتعقيدا نظرا للتحديات المشتركة التي تواجه الدول المتشاطئة له، فتزداد صعوبة إدارة الموارد المائية في هذا الحوض بسبب اختلاف احتياجات الدول وتفاوت مستويات التنمية الاقتصادية. وتشكل المياه في حوض النيل مصدرا رئيسيا للري والشرب، مما يثير تساؤلات حول كيفية توزيع هذه الموارد بشكل عادل بين الدول المعنية. وتبقى التحديات السياسية والتنسيقية بين هذه الدول من القضايا الرئيسية التي تتطلب حلولا استراتيجية لتفادي النزاعات وضمان التعاون المستدام.

1: التحديات المائية المشتركة بين مصر والسودان

يمكن الجزم بالقول بداية أن الموارد المائية في حوض النيل من أهم القضايا الاستراتيجية التي تواجهها كل من مصر والسودان، إذ يشكل نهر النيل المصدر الأساسي للمياه العذبة لكلا البلدين. مع ذلك، يعاني كلاهما من صعوبات كبيرة في إدارة هذه الموارد الحيوية بشكل مستدام. وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة، يواجه حوض النيل تحديات مائية تتفاقم يوما بعد يوم، نتيجة للتغيرات المناخية، والنمو السكاني المتزايد، وزيادة الطلب على المياه في القطاعات الزراعية والصناعية والطاقة.

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه مصر والسودان في الوقت الراهن هي التغيرات المناخية. حيث يتوقع أن تؤدي هذه التغيرات إلى تقلبات كبيرة في تدفق مياه النيل. فقد يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تبخر أكبر للمياه، مما ينعكس سلبا على كمية المياه المتاحة في النهر، وتشير إحدى الدراسات المتخصصة في قياس تبخر المسطحات المائية إلى أن كل ارتفاع بمقدار درجة واحدة في حرارة الهواء يرفع معدل التبخر بحوالي 122مم سنويا، مع تأثيرات إضافية صاعدة بفعل زيادة سرعة الرياح والحرارة الأرضية[262].

يفرض التغير المناخي ارتفاعا مطردا في الحرارة على حوض النيل، حيث تظهر إعدادات تغير المناخ توقعات بزيادة المتوسط السنوي للحرارة بمقدار 2–4 °C بحلول منتصف القرن. مع افتراض ثبات باقي العوامل، والدلتا[263] وحدها يمكن

---

[262] - Nevermann et al, 2024. "Quantifying Water Evaporation from Large Reservoirs: Implications for Water Management in Water-Stressed Regions." *Environmental Research* (Article 119860). https://doi.org/10.1016/j.envres.2024.119860 (24/06/2025)

[263]- منطقة الدلتا هي أحد أهم النظم البيئية والمجالية في العالم، وتمثل نموذجا مائيا وزراعيا واجتماعيا معقدا يتسم بكثافة بشرية عالية، وإنتاجية زراعية كبيرة، وحساسية بيئية متزايدة. ويطلق مصطلح "الدلتا" جغرافيا على الأراضي المنخفضة التي تتكون عند مصب النهر، حيث يتفرع المجرى الرئيس إلى عدد من الفروع أو القنوات بسبب تراكم الرواسب الطينية، مكونا شكلا مثلثيا يشبه الحرف اليوناني Δ (دلتا)، ومن هنا جاءت التسمية. أشهر مثال على مناطق الدلتا في العالم العربي والإفريقي هي دلتا نهر النيل، التي تقع شمال مصر بين فرعي دمياط ورشيد. وتعتبر دلتا النيل من أكبر الدلتاوات في العالم من حيث المساحة والسكان. حيث تبلغ مساحتها حوالي 22ألف كلم²، وهي موطن لحوالي ثلث سكان مصر تقريبا. تتسم بتربة طينية خصبة، وتعد المصدر الرئيسي لإنتاج الحبوب والخضروات والفاكهة. إلا أنها تواجه تحديات بيئية ومناخية خطيرة مثل ارتفاع منسوب البحر، وتملح التربة، والتصحر، والتلوث الصناعي.

أن تضيع 244–488 مم من المياه سنويا فقط نتيجة هذه الحرارة الإضافية. ويظهر المنهج الهيدرولوجي[264] المستخدم في المناطق الشبيهة أن الاعتماد فقط على ارتفاع الحرارة – دون تغيرات مطرية – يؤدي إلى انخفاض تصريف الروافد بنسبة تقارب 9.3% لكل 1°C ، هذا يعني أنه لو ارتفعت درجة الحرارة بمقدار 3°C فقد يفقد النهر أكثر من 25% من تصريفه السنوي[265] . وتفيد بعض الدراسات الحديثة مثل[266] (Nature Climate Change) أن ارتفاع الحرارة سيزيد الاحتياجات المائية (PET) من الزراعة والمسطحات المائية بشكل ملحوظ، مما يعني المزيد من تبخر المياه ومزيدا من الاستنزاف السنوي لموارد النهر.

كما أن التغيرات في أنماط هطول الأمطار في مناطق حوض النيل قد تؤدي إلى زيادة أو نقصان في تدفق المياه، ما يخلق تحديات إضافية في إدارة هذه الموارد[267]. وتشير الدراسات المناخية إلى أن أنماط هطول الأمطار في حوض نهر النيل شهدت تغيرات ملحوظة خلال العقود الأخيرة، مما أثر بشكل كبير على الموارد المائية في المنطقة. بين عامي 1951 و2019، كما أظهرت التحليلات الإحصائية أن 42% من مساحة الحوض شهدت زيادة في الأمطار بمعدل متوسط قدره 0.8 مم سنويا، بينما 7% من المساحة شهدت انخفاضا بمعدل 1 مم سنويا، في حين أظهرت منطقة بحيرة فيكتوريا زيادة ملحوظة في الأمطار، بينما أبرزت منطقة النيل الأزرق في إثيوبيا تباينا بين الزيادة والنقصان في هطول الأمطار[268]. من جهة أخرى، تشير التوقعات المستقبلية إلى أن كمية الأمطار في حوض النيل قد تشهد زيادة تصل إلى 20% بحلول نهاية القرن، إلا أن هذه الزيادة قد تكون مصحوبة بظروف مناخية أكثر تطرفا، مثل فترات الجفاف والحرارة المرتفعة، مما يزيد من الضغط على الموارد المائية في المنطقة[269].

لقد أظهرت مجموعة من الدراسات أن النيل الأزرق، الذي يمثل المصدر الرئيسي لمياه نهر النيل، قد يتأثر بشكل خاص بالتغيرات المناخية في إثيوبيا ومنطقة البحيرات الكبرى. حيث تسببت الفترات الجافة الممتدة في انخفاض تدفق المياه، بينما قد تؤدي الفيضانات إلى زيادة المخاطر على البنية التحتية للمياه في كلا البلدين، مما يعني ضرورة وضع استراتيجيات استباقية مشتركة ومتكاملة للتعامل مع هذه التحديات.

---

[264]- مصطلح الهيدرولوجي (Hydrology) يشير إلى *علم المياه*، وهو فرع من فروع علوم الأرض يعنى بدراسة حركة وتوزيع وخصائص المياه على سطح الأرض وفي باطنها وفي الغلاف الجوي، وكذا تفاعلاتها مع البيئة والمجتمعات. يشمل هذا العلم فهم الدورة الهيدرولوجية (الماء في حالاته المختلفة)، والموارد المائية، والتوازن المائي، وتأثير النشاط البشري والمناخي على المياه.

[265] - El-Sharkawy, Mabrouk A. 2014. "Water Security and Egypt: The Future of Water-Starved Egypt, Totally Dependent on the Nile River, Is Uncertain due to Huge Dams in Ethiopia and Climate Change." *ResearchGate*, January 2014, P31

[266] - Bierkens, Marc F. P., and Yoshihide Wada, "Non-renewable Groundwater Use and Groundwater Depletion: A Review," *Nature Climate Change* 9, no. 11 (2019): P 822–829

[267] علي مصطفى محمد، "التغير المناخي وأثره على مياه النيل بالسودان"، **مجلة الدراسات العليا**، العدد الثالث، مارس 2021، ص: 234

[268] - Shapland, Greg, Kevin Wheeler, and Ana Elisa Cascão. 2025. "The Nile Basin: Climate Change, Water and Future Cooperation." *CASCADES, Chatham House*. April 24, 2025. https://www.cascades.eu/publication/the-nile-basin-climate-change-water-and-future-cooperation/. (12/06/2025)

[269] - Coffel, Ethan D., and Justin S. Mankin. 2020. "In the future there will be more rain, but less water, in the Nile Basin." *AquaKnow / Joint Research Centre (JRC), European Commission*, January 14, 2020. https://aquaknow.jrc.ec.europa.eu/news/future-there-will-be-more-rain-less-water-nile-basin cascades.eu+8aquaknow.jrc.ec.europa.eu+8aquaknow.jrc.ec.europa.eu+8 (12/07/2025)

من العوامل الأخرى التي تزيد من تعقيد قضية إدارة المياه في مصر والسودان هو النمو السكاني السريع في كلا البلدين. ففي مصر تجاوز عدد السكان 105[270] مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان السودان حوالي 51 مليون نسمة[271]. هذا النمو السكاني يضع ضغوط إضافية على موارد المياه، حيث يتم استهلاك كميات أكبر من المياه في القطاعات الزراعية والشرب والطاقة.

كما تعتمد مصر بشكل كلي تقريبا على المياه القادمة من نهر النيل، حيث تشكل هذه المياه حوالي 95% من إجمالي احتياجاتها المائية[272]. وفي ظل هذا الاعتماد الكبير على النيل، فإن أي انخفاض في كمية المياه المتاحة يؤثر بشكل كبير على قدرة البلاد على تلبية احتياجات السكان من المياه العذبة. كما أن سدود الري التي تستخدم في الزراعة قد تساهم في زيادة الضغط على الموارد المائية، إذ أن النمو السكاني يعني بالضرورة زيادة المساحات الزراعية والمشاريع التي تتطلب المزيد من المياه، ما يعني تداخل العناصر المؤدية إلى تعقيد إدارة المياه في منطقة حوض النيل ككل. ومن ناحية أخرى، يعاني السودان من مشكلات مماثلة، حيث يواجه تحديات في تأمين المياه الكافية لاحتياجاته الزراعية والصناعية، ما يزيد من أهمية التعاون بين البلدين في إدارة الموارد المائية المشتركة. لذا، فإن التحديات المائية التي تواجهها مصر والسودان تتطلب تعاونا وثيقا بين الحكومات والمؤسسات المتخصصة في كلا البلدين[273].

أيضا يعتبر تلوث المياه من أبرز التحديات البيئية التي تواجه حوض نهر النيل، وهو تهديد متزايد يعيق جهود التنمية المستدامة في دول الحوض كافة. ويتجلى هذا التلوث في عدة صور وأشكال، إذ تزايدت معدلات تلوث مياه النيل بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بسبب عدد من العوامل المتشابكة. منها ما يرتبط بتصريف مياه الصرف الصحي والصناعي غير المعالجة، التي تلعب دورا أساسيا في تدهور جودة المياه في النهر. ففي العديد من المناطق، يتم تصريف مياه الصرف المنزلي ومياه المصانع مباشرة إلى النهر أو إلى مجاري مائية فرعية تتصل به، مما يؤدي إلى زيادة تركيز الملوثات العضوية والكيميائية والمعادن الثقيلة في المياه، وهي مواد ذات تأثير سام على النظام البيئي وصحة الإنسان[274].

كذلك يمثل استخدام المبيدات والمواد الكيميائية في الزراعة أيضا أحد أهم مصادر التلوث الكيميائي في حوض النيل، حيث تسهم هذه المواد في تراكم نواتجها في المياه الجوفية والسطحية، خاصة في منطقة الدلتا التي تعتبر منطقة زراعية كثيفة الاستخدام. ويضاف إلى ذلك تصريف مياه الري التي تحتوي على هذه المواد إلى النهر، مما يؤدي إلى تدهور خصائص الميطاه وجودتها.

و على نحو مشابه، يعتبر تلوث مياه نهر النيل في منطقة الدلتا من أكبر التحديات البيئية التي تواجه المنطقة، إذ تؤدي المخلفات الصناعية والزراعية إلى زيادة نسبة الملوثات في مياه الري والشرب، الأمر الذي ينعكس سلبا على التنوع

---

[270]- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *النشرة السكانية اليومية - عدد سكان جمهورية مصر العربية*. القاهرة: جمهورية مصر العربية، 2025. https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7193 تم الاضطلاع عليه في 27 أبريل 2025.

[271] - **United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division.** *World Population Prospects 2024: Sudan, Total Population (Medium-Fertility Variant), 2025.* New York: United Nations, 2024. Accessed April, 27, 2025. https://www.worldometers.info/world-population/sudan-population/ (11/06/2025)

[272] - **Hassan, Mohamed, et al.**"Managing Risks of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on Egypt." *Science of the Total Environment*, no. S2090447917300837, [year of publication]. Accessed april, 27, 2025 , p2385

273 - الكرم سعد عبد الله، " مياه النيل والأمن الغذائي السوداني"، **مجلة دراسات حوض النيل**، جامعة النيلين، مجلد7، العدد13، يونيو 2011، ص:112

[274] - Sutcliffe, John V. "The Hydrology of the Nile Basin." In *The Nile*, edited by Henri J. Dumont, Monographiae Biologicae, vol. 89. Dordrecht: Springer, 2009, P 339

البيولوجي وصحة الإنسان. ففي دراسة ميدانية أجريت على مياه دلتا النيل، تبت أن تركيزات المواد الكيميائية تجاوزت المعايير العالمية المعتمدة مما يعرض السكان لخطر التسمم ومخاطر صحية أخرى متعددة[275].

أما بالنسبة للسودان، فتواجه أيضا تحديات مماثلة، إذ يسجل تلوث المياه في بعض المناطق بسبب ضعف شبكات الصرف الصحي وعدم وجود معالجة فعالة للمياه العادمة. وهذا ما يؤدي إلى تلوث بيولوجي نتيجة تزايد البكتيريا والفيروسات في مصادر المياه، مما يزيد من احتمالات انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه. ويؤكد تقرير منظمة الصحة العالمية أن نقص خدمات الصرف الصحي وتلوث المياه في السودان يعدان من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الصحة العامة وتزيد من عبء الأمراض المعدية [276].

تجمع هذه العوامل بين التلوث الكيميائي والبيولوجي، مما يزيد من تعقيد مهمة إدارة المياه في حوض النيل، ويتطلب تنسيقا إقليميا فعالا بين دول الحوض للحد من مصادر التلوث وتحسين مراقبة جودة المياه. فقد أصبح من الضروري تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية للصرف الصحي ومعالجة المياه، إلى جانب تطبيق استراتيجيات زراعية مستدامة تقلل من استخدام المواد الكيميائية الضارة. فالبنية التحتية لإدارة المياه تبقى من أبرز التحديات في كل من مصر والسودان. وعلى الرغم من بعض المشاريع الكبرى في هذا المجال، مثل سد أسوان والسد العالي في مصر، فإن هناك حاجة ماسة لتطوير المزيد من المشاريع التي تساهم في تحسين توزيع المياه وتخزينها بشكل أكثر كفاءة. في السودان، ورغم وجود بعض السدود الكبيرة مثل سد الروصيرص، إلا أن البنية التحتية بشكل عام تحتاج إلى تحسين من أجل ضمان استخدام الموارد المائية بشكل فعال.

والحال أن نقص البنية التحتية المناسبة يعني أن بعض المناطق تعاني من نقص في الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، مما يزيد من مشكلات الصحة العامة ويضع مزيدا من الضغط على جهود الحكومات لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام. إضافة إلى ذلك، يساهم تدهور البنية التحتية في زيادة فاقد المياه في شبكات النقل والتوزيع. إلا أن المشروعات الكبرى المنشئة على مياه نهر النيل، وعلى رأسها سد النهضة الإثيوبي الكبير(GERD) ، التي جاءت لسد الخصاص الحاصل على مستوى المياه الصالحة للشرب والزراعة أصبحت من أكثر القضايا إشكالية وتعقيدا في إدارة الموارد المائية لحوض النيل. هذا السد، الذي يعتبر أكبر سد في إفريقيا وأحد أكبر مشروعات توليد الطاقة الكهرومائية في القارة، أصبح يشكل محورا رئيسيا للصراع المائي بين دول الحوض، خصوصا بين إثيوبيا من جهة، ومصر والسودان من جهة أخرى[277].

يهدف سد النهضة إلى استغلال مياه النيل الأزرق لتوليد الطاقة الكهربائية، مما يوفر فرصا تنموية هائلة لإثيوبيا التي تعاني من نقص الطاقة وتريد تعزيز اقتصادها الوطني عبر هذا المشروع الاستراتيجي. إلا أن هذا الاستخدام يؤثر بشكل مباشر على تدفق المياه نحو دول المصب، مصر والسودان، اللتين تعتمدان بشكل كبير على مياه النيل في ري الزراعة، وتوليد الطاقة، والشرب. تثير هذه المتغيرات المخاوف بشأن توزيع المياه وحصص الدول المتشاطئة، حيث يخشى السودان

---

[275] - Elshazly, Ahmed, Mohamed Abdel Raouf, Sarah Hassan, et al."Assessment of Water Quality in the Nile Delta Region: Chemical Contamination and Health Risks." *Journal of Environmental Science and Health, Part A* 55, no. 11 (2020): P 1302–1310.

[276] - **World Health Organization (WHO).** *Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene: 2017 Update and SDG Baselines.* Geneva: World Health Organization, 2017.

https://www.who.int/publications/i/item/9789241512893 (14/05/2025)

[277] - **Tafesse, Zerihun.** "The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Future of the Nile Basin." *Water International* 45, no. 2 (2020),P 103–122.

ومصر من أن يؤدي ملء وتشغيل السد إلى تقليل تدفق المياه، مما يهدد الأمن المائي والغذائي فيهما[278]، وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن تأخير ملء خزان السد أو تشغيله بدون اتفاق مسبق قد يؤدي إلى أزمات مائية حادة تؤثر على القطاع الزراعي والطاقة الكهرومائية في مصر والسودان.

وقد أبرزت المفاوضات التي جرت بين الدول الثلاث – إثيوبيا، مصر، والسودان – صعوبات جوهرية في التوصل إلى اتفاق دائم وعادل ينظم ملء وتشغيل السد، خصوصا مع التباين في الأولويات الوطنية لكل دولة. ففي حين تركز إثيوبيا على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توليد الكهرباء، تركز السودان على حماية مصالحها في الري والطاقة، وتطمح مصر إلى الحفاظ على حصتها التاريخية في مياه النيل، الأمر الذي يجعل المفاوضات شديدة التعقيد[279].

على نفس النحو يؤكد الخبراء أن التوترات حول سد النهضة تجاوزت حدود الخلاف المائي، لتعكس تحولات أعمق في توزيع القوة والنفوذ في منطقة شرق إفريقيا، وهو ما يتطلب مقاربات سياسية ودبلوماسية أكثر شمولا إلى جانب الحلول الفنية والتقنية. كما أن غياب إطار قانوني ملزم وفعال على مستوى حوض النيل يعمق حالة عدم الثقة ويضعف إمكانية التعاون الإقليمي في إدارة المياه.

في هذا الصدد، يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي لتقاسم فوائد مياه النيل بإنصاف، وضمان استدامة الموارد المائية، وذلك عبر بناء آليات مشتركة شفافة تشمل جميع دول الحوض[280]، ويعتبر ذلك من الأسس الهامة لتحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة في المنطقة. وقد أظهرت المفاوضات المتكررة حول سد النهضة مدى صعوبة إيجاد حل دائم وعادل لتوزيع المياه في حوض النيل. بينما تأمل إثيوبيا في الاستفادة من السد في توليد الطاقة، فإن مصر والسودان يواجهان خطرا حقيقيا من نقص المياه في حالة عدم وجود اتفاقيات شاملة وواضحة حول التشغيل الفعلي للسد[281]، مما يطرح تحديات سياسية وتنسيقية لمجابهة الاكراهات المتداخلة بين دول حوض النيل.

2: التحديات السياسية والتنسيق بين الدول

في السنوات الأخيرة تجاوزت التحديات السياسية والتنسيقية في حوض النيل الخلافات التقنية، وأصبحت أزمات سياسية وجيوسياسية عميقة تحاصر الأمن المائي لمصر والسودان، وسط تكتلات جديدة حول مصادر المياه. في الوقت الذي تحاول فيه مصر الحفاظ على حصتها التاريخية التي تقدر بـ55.5 مليار م³ سنويا وأولوية تشغيل المياه وفق ما نصت

[278] - Swain, Ashok."Challenges for Water Sharing in the Nile Basin: Changing Geo-Politics and Changing Climate." ***Hydrological Sciences Journal* 56**, no. 4 (2011),P 687–702.

[279] - Nigatu, Getachew, and Ariel Dinar. "Economic and Hydrological Impacts of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Eastern Nile River Basin." ***Environment and Development Economics*** 21, no. 4 (2016),P 542

[280] - **United Nations Development Programme (UNDP).** *Nile Basin Regional Cooperation and Sustainable Development.* New York: UNDP, 2018. Accessed via UNDP's project documents portal:
https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/UGA/Approved%20Prodoc%205783%20GEF_UNDP_Nile%20Basin%20Project.pdf (18/05/2025)

[281] مبروك شريف شعبان، " حروب المياه في العالم العربي والشرق الأوسط: بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية"، **شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، العدد 184، شتاء 2020، ص: 152

عليه اتفاقيات 1929 و1959، تصف دول المنبع هذه الحقوق بأنها إرث استعماري غير عادل وتطالب بتوزيع أكثر إنصافا استنادا إلى مبادئ "العدالة في توزيع المياه" وحق السيادة على الموارد الطبيعية[282].

تحول سد النهضة الإثيوبي(GERD) ، الذي يعد أضخم مشروع للطاقة الكهرومائية في القارة الإفريقية، إلى محور للنزاع الجيوسياسي الأبرز على نهر النيل، وأضحى عنوانا صارخا للتوترات العابرة للحدود. ففيما تتشبث إثيوبيا بحقها السيادي في استغلال مواردها المائية لتوليد الطاقة وتعزيز التنمية الوطنية، ترى مصر في المشروع تهديدا وجوديا يمس أمنها القومي ومصدر حياتها المائي شبه الوحيد، بينما يجد السودان نفسه في موقف بالغ التعقيد، تتجاذبه الاعتبارات التقنية والمصالح الاستراتيجية؛ إذ أيد السد في بداياته من منطلق الحاجة للكهرباء وتنسيق التدفقات المائية، غير أن المخاوف المتعلقة بسلامة سد الروصيرص وبناه التحتية، لا تزال حاضرة بقوة.

ورغم سنوات من التفاوض الثلاثي تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، ومبادرات الوساطة الأمريكية، لم تفض الجولات المتتالية – كان آخرها مفاوضات ديسمبر 2023 – إلى اتفاق شامل وملزم، مما يعمق الانسداد الدبلوماسي ويفتح الباب أمام تصعيد غير محسوب[283]. وقد لعب السودان دوما دورا وظيفيا في معادلة التوازن كطرف مباشر في التفاوض، كفاعل قادر على ترجيح كفة محور إقليمي دون آخر. فقد شكل دعمه الأولي للمشروع نقطة تحول هامة في فك الارتباط التقليدي بين الخرطوم والقاهرة. إلا أن هشاشة السودان الداخلية، المتمثلة في الانقلابات المتعاقبة، وتذبذب المواقف بين العسكريين والمدنيين، فضلا عن التنسيق العسكري المتقاطع مع مصر، قلصت من وزنه التفاوضي وأضعفت من قدرته على تشكيل ضغط موثوق داخل العملية الدبلوماسية.

ويزداد المشهد الإقليمي تعقيدا حين تدخل أطراف أخرى مثل أوغندا، كينيا، وجنوب السودان، التي بدأت تطالب بشكل صريح بحقوقها المائية، مدفوعة بإحساس متزايد بالتهميش التاريخي. هذا في ظل محدودية تأثير الهياكل المؤسسية كـ"مبادرة حوض النيل (NBI) "واتفاقية الإطار التعاوني(CFA) ، التي دخلت حيز التنفيذ خلال سنة 2024، رغم رفض كل من مصر والسودان التوقيع عليها، مما ينذر باحتمال فوضى قانونية ومائية في حال لم يبادر إلى آلية توافقية جديدة تراعي المتغيرات الحالية.

ولا يمكن إغفال البعد الدولي المتعاظم في هذه المعادلة؛ إذ تضطلع الصين بدور جوهري في تمويل البنية التحتية الكبرى، بما في ذلك سد النهضة، كجزء من استراتيجيتها للنفوذ في القارة ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، في مقابل انخراط الولايات المتحدة الامريكية بدور الوسيط الحذر، الذي يسعى إلى احتواء الأزمة دون انحياز صارخ لأحد الأطراف. هذا التشابك بين الرهانات الدولية يعيد تشكيل موازين القوى في حوض النيل، ويفرغ الاتفاقات التاريخية من مضمونها لصالح ترتيبات نفعية جديدة.

من هنا، فإن الأفق السياسي لنهر النيل بات يتطلب إعادة تأسيس جذرية على مستوى الحكامة الإقليمية. ولا بد من إنشاء مؤسسة نهرية متعددة الأطراف، تشتغل على أسس قانونية ملزمة تشمل آليات لفض النزاع، وتدابير للمراقبة والشفافية، مع إعلاء مبادئ العدالة البيئية وربط الأمن المائي بالأمن الغذائي والنمو الاقتصادي في المنطقة، فالمصير

[282] - Seid Ali, Mohammed, and Embiale Beyene Admasu. 2021. "The Politics of the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) – An Ethiopian Perspective." *ACCORD*, July 7, 2021. https://www.accord.org.za/analysis/the-politics-of-the-grand-ethiopian-renaissance-dam-gerd-an-ethiopian-perspective/. (07/05/2025)

[283] - International Crisis Group. (2023). Nile Dam Talks: A New Approach for a Longstanding Dispute. https://www.crisisgroup.org

المشترك لحوض النيل يتطلب "نهج شراكة استراتيجية" تدمج المصالح السيادية بالمصالح الجماعية في سياق تنموي كوزموبوليتاني عابر للحدود[284].

وفي إطار المساعي الحميدة لتذويب الخلافات ودرأ النزاعات، يشكل الاتحاد الإفريقي أحد أبرز الفاعلين السياسيين في مشهد إدارة الموارد المائية في حوض النيل، إذ ينهض بدور محوري منذ اندلاع أزمة سد النهضة، محاولا كسر الجمود عبر منهجية إقليمية متكاملة تسعى إلى دفع الحوار نحو حلول عادلة ومستدامة. وقد استند هذا التوجه إلى مقتضيات ميثاق الاتحاد الإفريقي، الذي يلزم الأعضاء بحل النزاعات بالوسائل السلمية وتعزيز الأمن الجماعي عبر الدبلوماسية متعددة الأطراف. وقد بادر الاتحاد إلى إنشاء لجان فنية متخصصة اجتمعت للمرة الأولى في أديس أبابا سنة 2019، بغية صياغة إطار تشغيلي للسد يوازن بين الطموحات التنموية لإثيوبيا والهواجس المائية لمصر والسودان. وقد توج هذا المسار بإصدار "إعلان أبوجا" سنة 2020، الذي دعا إلى احترام الحقوق التاريخية لدول المصب، وربط مشاريع الطاقة الكهرومائية بأفق تضامني إنمائي إقليمي. كما أطلق الاتحاد منصة الوساطة الإفريقية التي فتحت مجال التفاوض لجميع الأطراف دون إقصاء الفاعلين الدوليين، مما أكسب العملية التفاوضية شرعية إقليمية وعمقا سياسيا أكبر[285].

هذه الدينامية هي محاولة لتهدئة التوتر، وتعبير عن تحول نوعي في إدارة ملف المياه داخل القارة. فالاتحاد الإفريقي بات يطرح نفسه كبديل تنسيقي للمقاربات التقليدية التي كانت رهينة النفوذ الاستعماري أو التوجيه الخارجي، مع السعي لجعل الاتفاقيات المائية المستقبلية صكوكا قانونية ملزمة، قادرة على تجاوز منطق التفاهمات السياسية الظرفية. ويكشف هذا التحول عن إدراك متزايد لضرورة الانتقال من الحوار السياسي إلى حكامة مؤسسية تبنى على مبادئ القانون الدولي والعدالة الإقليمية في توزيع الموارد.

غير أن بناء حكامة فعالة لإدارة مياه حوض النيل يفرض أيضا ضرورة هيكلة آليات إدارية وتشريعية جديدة تتجاوز الطابع التقني إلى ما هو أعمق سياسيا واستراتيجيا. ومن أبرز هذه الآليات المقترحة إنشاء هيئة دائمة متعددة الأطراف تعنى بإدارة الحوض ووضع السيناريوهات الطارئة، وتتولى مراقبة مراحل ملء وتشغيل السدود في إطار من التدرج والتوافق. كما ينبغي تطوير آليات فعالة لفض النزاعات، تبدأ بالتفاوض ثم التوفيق، وصولا إلى إنشاء "محكمة مائية" متخصصة تستلهم تجربة المحكمة الدائمة للتحكيم، لكنها تتكيف مع خصوصية الصراع المائي في النيل وتحتكم لمعادلة التوازن بين الحقوق السيادية والعدالة الإقليمية.

كما تبرز الحاجة أيضا إلى تبني خطة استثمارية ايكولوجية عابرة للحدود، مبنية على مبادئ وتوجهات منظمة "السلام الأخضر"، تهدف إلى استخدام الكهرباء المولدة من السدود كأداة لتحقيق أمن الطاقة والغذاء والتعليم، وبناء منظومة للتكامل الاقتصادي في دول الحوض. فهذا التوجه ينبغي أن يدعم بتفعيل اتفاقية الإطار التعاوني(CFA)[286] ، المبرمة في عنتيبي عام 2010، والتي كرست مبدأ المشاركة العادلة والمعقولة في الموارد المائية، رغم عدم انضمام مصر

[284] - Cascão, Ana Elisa, and Alan Nicol. "Transitions in Water Resources Management: The Role of International Law and Development." In *Water Politics and Development Cooperation: Local Power Plays and Global Governance*, edited by Waltina Scheumann, Susanne Neubert, and Martin Kipping. Berlin: Springer, 2016, P 77

[285]- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. "الاتحاد الإفريقي وسد النهضة: حدود الوساطة وفرص التسوية ". *ملف تحليلي*، القاهرة، مركز الأهرام، 2020.

[286]- اتفاقية الإطار التعاوني المعروفة اختصارا بـ (CFA – Cooperative Framework Agreement)هي اتفاقية قانونية دولية أبرمتها بعض دول حوض النيل بهدف وضع إطار تعاوني ملزم لإدارة موارد نهر النيل بطريقة عادلة ومستدامة بين جميع الدول المشاطئة. وقد شكلت هذه الاتفاقية لحظة تحول فارقة في الصراع والتعاون حول مياه النيل، خاصة في ظل المطالب التاريخية بإعادة النظر في "الاتفاقيات الاستعمارية" التي منحت مصر والسودان وضعا مميزا في التحكم بمياه النهر.

والسودان إليها بعد. فالتوقيع الشامل عليها من جميع الأطراف سيكون بمثابة خطوة قانونية جوهرية نحو إقامة نظام تشاركي مستدام.

ولضمان نجاعة هذه البنية المتحركة، يجب ربطها بآليات التمويل الدولي، مثل الصندوق الأخضر للتنمية، وتوجيه جزء من هذه الموارد نحو مشاريع ذات طابع اجتماعي وصحي وبيئي، تعود بالنفع على المجتمعات المحلية، بما يرسخ الثقة الشعبية في مسار التعاون، ويمنح العملية بعدا تنمويا شاملا.

في نهاية المطاف، لا يكفي تبادل النوايا الحسنة أو توقيع اتفاقيات رمزية، بل المطلوب بناء نظام إقليمي متماسك للحكامة، مؤسس على قواعد القانون الدولي، ومستند على إرادة سياسية جماعية. فمثل هذا النظام لا يقصي النفوذ الدولي بل يؤطره، ويمنح دول حوض النيل صوتا واحدا يمكن من خلاله مقاومة التدخلات الخارجية وتحقيق مصلحة جماعية قائمة على العدل والشفافية والتعاون البناء.

ثانيا: آليات التعاون بين مصروالسودان في إدارة الموارد المائية

تشكل آليات التعاون بين مصر والسودان في إدارة الموارد المائية محورا استراتيجيا بالغ الأهمية، بالنظر إلى تشارك البلدين في نهر النيل كمورد حيوي وأساسي، وقد تجسدت هذه الآليات عبر اتفاقيات ثنائية أبرزها اتفاقية 1959 التي أرست تقاسما محددا لحصص المياه، إضافة إلى التنسيق المؤسساتي بين وزارات الري واللجان الفنية المشتركة التي تعنى بمتابعة مناسيب النهر، وتنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات السدود، وحصاد المياه، وتبادل البيانات الهيدرولوجية، كما يشكل التعاون الأمني والتقني في مواجهة التحديات المناخية والتوسع الإثيوبي في مشاريع السدود عاملا حاسما في تعزيز هذا التنسيق، غير أن فعالية هذه الآليات تظل رهينة بوجود إرادة سياسية متوازنة، ونظام إقليمي يضمن العدالة والتشاركية في إدارة هذا المورد الحيوي، بعيدا عن منطق الهيمنة أو التجزئة.

1: اتفاقيات التعاون بين مصروالسودان

تشكل الاتفاقيات الثنائية بين مصر والسودان بشأن إدارة مياه نهر النيل إحدى الركائز القانونية والسياسية الأكثر تأثيرا في رسم معالم التعاون الاستراتيجي بين البلدين في هذا المجال الوجودي. فمنذ إبرام اتفاقية عام 1959، التي أعادت رسم خارطة توزيع مياه النيل بين الدولتين بما يضمن لمصر حصة سنوية تبلغ 55.5 مليار متر مكعب، وللسودان 18.5 مليار متر مكعب[287]، أصبحت هذه الوثيقة حجر الزاوية في العلاقات المائية، ومصدرا مرجعيا للممارسات المؤسساتية المرتبطة بالانتفاع المشترك من المورد المائي الأعظم في الإقليم.

ورغم ما شهدته العلاقات الثنائية من اضطرابات سياسية وتغيرات جيوسياسية، خصوصا في ظل المتغيرات الإقليمية المتسارعة، فإن الطابع الإلزامي لهذه الاتفاقيات استمر في تأطير السياسات المائية للبلدين، مكرسا منطق "التقاسم الوظيفي" و"الاعتماد المتبادل" في مواجهة التحديات المائية المشتركة. وتمتد أهمية هذه الاتفاقيات إلى كونها تؤطر

[287] هيئة التحرير، " اتفاقيات مياه النيل (1929- 1959- 1999- 2010م)"، **مجلة آفاق الهجرة**، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، العدد 10، يونيو 2013، ص: 185

التعاون في مجالات رئيسة، من قبيل تطوير البنية التحتية المائية، وتنسيق سياسات التخزين والتصريف، وحماية نوعية المياه من التلوث الكيميائي والبيولوجي، بما يعزز من الأمن المائي الإقليمي.

وفي ظل تصاعد الضغوط المرتبطة بندرة المياه والتغيرات المناخية والنمو الديمغرافي، تزداد هذه الاتفاقيات أهمية كأدوات تنظيمية وكإطار قانوني مرن قابل للتطوير يضمن استمرار الشراكة المائية بين القاهرة والخرطوم، ويحصن مصالحهما الاستراتيجية في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية[288].

وتعتبر اتفاقية عام 1959 بين مصر والسودان محطة محورية في هندسة التعاون الثنائي في ملف مياه نهر النيل، حيث أرست دعائم توزيع الموارد المائية بين الدولتين بطريقة وصفت حينها بالاستراتيجية والمرضية، وذلك في سياق ما بعد الاستقلال وتعاظم رهانات التنمية الوطنية. وبموجب هذه الاتفاقية، تم تخصيص حصص محددة مع التأكيد الصريح على ثباتها وعدم قابليتها للتعديل إلا بتوافق الطرفين، وهو ما منح الاتفاق طابعا تعاقديا مغلقا نسبيا[289] .

فقد شكلت هذه الاتفاقية إطارا قانونيا ومؤسساتيا سمح لكلا البلدين بإدارة مواردهما المائية ضمن منطق الثبات والتقاسم الثنائي، مما ساهم في تخفيف التوترات السياسية وتكريس حالة من الاستقرار المؤسسي في العلاقات المائية على مدار العقود اللاحقة. كما أتاحت الاتفاقية لمصر على وجه الخصوص تأمين مصدرها شبه الحصري من المياه، باعتبار نهر النيل يمثل أكثر من 95% من إجمالي مواردها المائية[290] .

غير أن هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها في مناخ إقليمي ودولي سريع التحول، أضحت محل انتقاد واسع في العقود الأخيرة، خاصة من قبل دول المنبع التي لم تكن طرفا فيها، وفي مقدمتها إثيوبيا، التي تؤمن بضرورة إعادة النظر في منطق "الحقوق المكتسبة" لصالح مبدأ "العدالة التوزيعية[291]"، كما تطرح تساؤلات جوهرية بشأن مدى قدرة الاتفاق على الاستجابة للتحولات الهيكلية التي يشهدها الحوض، لا سيما في ظل التصاعد الحاد لتداعيات التغير المناخي، والانفجار الديموغرافي، وزيادة الطلب على المياه في دول الحوض كافة، وهو ما جعل من الاتفاقية مرجعية قانونية مثقلة بإرث تاريخي لم يعد يواكب ديناميات الحاضر .

لقد شكل مشروع سد النهضة الإثيوبي نقطة انعطاف حاسمة في مسار التعاون بين مصر والسودان في مجال إدارة الموارد المائية لحوض النيل، حيث فاقم من تعقيد التوازنات الإقليمية المرتبطة بالأمن المائي. فباعتباره أضخم مشروع لتوليد الكهرباء في إفريقيا، من حيث السعة التخزينية التي تتجاوز 74 مليار متر مكعب، أثار السد مخاوف جوهرية لدى مصر، التي تعتمد بنسبة تفوق 95% على مياه النيل كمصدر شبه وحيد لتلبية احتياجاتها المائية، وترى فيه تهديدا مباشرا لحصتها التاريخية المعتمدة على اتفاقيتي 1929 و1959. في المقابل، يتبنى السودان موقفا أكثر تذبذبا، إذ يعترف بالفرص التي يوفرها السد في تنظيم الجريان وتقليل الفيضانات، إلا أنه يبدي تحفظات مشروعة بشأن تأثيرات التشغيل غير المنسق على سد الروصيرص وباقي بنيته الهيدروليكية الحيوية.

---

[288] - Dinar, Ariel, Shlomi Dinar, Stephen C. McCaffrey, and Daene C. McKinney. *Bridges Over Water: Understanding Transboundary Water Conflict, Negotiation and Cooperation*. 2nd ed. Singapore: World Scientific Publishing Company, 2013, p 159.

[289] - Waterbury, John. ***The Nile Basin: National Determinants of Collective Action*. New Haven**: Yale University Press, 2002, p 87.

[290] - **United Nations Development Programme (UNDP).** *Water Governance in the Arab Region: Managing Scarcity and Securing the Future*. New York: United Nations Development Programme, 2018, p 22.

[291] - Tafesse, Tesfaye. ***Hydropolitics in the Nile Basin: Challenges and Prospects for Cooperation***. Addis Ababa: Addis Ababa University Press, 2020, p 34.

صحيح أنه تكاثفت جهود التنسيق السياسي والفني بين مصر والسودان، وخاصة منذ عام 2019، حيث أعلنا معا عن التزامهما ببلورة اتفاق قانوني جديد وملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل السد، بما يحفظ الحقوق التاريخية ويمنع الأضرار البالغة لأي من الطرفين. غير أن هذه الجهود ظلت تصطدم بتعنت إثيوبي متكرر في مفاوضات امتدت لسنوات، سواء كانت تحت رعاية الاتحاد الإفريقي أو بمشاركة أطراف دولية كالولايات المتحدة الامريكية والبنك الدولي. وقد أبرزت هذه المرحلة هشاشة المنظومة القانونية الناظمة لاستخدام المياه في الحوض، خاصة في ظل عدم تفعيل اتفاقية الإطار التعاوني(CFA) ، وغياب آلية إلزامية لفض النزاعات المائية.

والحال أن استمرار غياب اتفاق نهائي بين الأطراف يعكس عمق التحديات الهيكلية التي تواجه أي مقاربة جماعية لإدارة مياه النيل، إذ تتداخل المصالح القومية مع اعتبارات الجغرافيا السياسية، وتؤدي إلى تأجيل الحلول التوافقية. ومع ذلك، فإن استمرار التنسيق المصري السوداني في هذا الملف، من خلال تبادل المعلومات ومواقف التفاوض، يعتبر ركيزة استراتيجية لا غنى عنها في أي سيناريو محتمل لحلحلة الأزمة، وتأسيس نمط من التعاون المؤسسي العابر للحدود يقوم على مبدأ الإنصاف والتضامن الإقليمي التوافقي.

لقد استمرت المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، ولكن لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق نهائي يلبي مصالح كافة الأطراف. وهو ما يعكس التحديات التي تواجه اتفاقيات التعاون المائي، خاصة عندما تتداخل المصالح الوطنية مع قضايا الأمن المائي الإقليمي. وعلى الرغم من ذلك، فإن مصر والسودان ظلتا تعملان معا لمواجهة هذا التحدي المشترك، وهو ما يبرز أهمية التعاون بينهما في هذا الملف الحيوي[292].

وقد عرفت العلاقات بين مصر والسودان تطورا لافتا في مجال التعاون الفني والميداني في قطاع المياه، رغم ما يعتري المشهد من توترات سياسية وتباينات استراتيجية حول بعض القضايا الكبرى. فقد نجح البلدان في إرساء أرضية صلبة لتعاون متعدد المستويات، ترجمت إلى عدد من المشاريع المائية المشتركة التي تستهدف تحسين إدارة الموارد المائية، وتوسيع قدرات البنية التحتية، وتعزيز الكفاءة في استخدام مياه نهر النيل.

ومن بين أبرز هذه المبادرات، يبرز مشروع سد الروصيرص كأحد المحطات الاستراتيجية في الشراكة المصرية السودانية، حيث ساهم هذا السد، الذي أنشئ في ولاية النيل الأزرق، في تحسين التحكم في تدفقات المياه، وتوفير إمدادات أكثر انتظاما للري، فضلا عن دوره في الحماية من الفيضانات. وقد أدت المشاركة المصرية في تطوير هذا المشروع إلى تقديم دعم فني كبير، شمل تقديم الخبرات الهندسية، وتوفير معدات حديثة، وتنظيم برامج تدريبية متخصصة للكوادر السودانية، بما يسهم في تطوير القدرات المحلية في مجالات تشغيل وصيانة المنشآت المائية.

كما امتد هذا التعاون ليشمل تطوير شبكات الري الحديثة، ولا سيما في المناطق الزراعية الحدودية، حيث تم تنفيذ عدد من المشروعات الرامية إلى إدخال تقنيات ري مستدامة، بما يقلل من الفاقد المائي، ويحسن من إنتاجية الأراضي الزراعية. وتعتبر هذه المشاريع نموذجا لنجاح التكامل في إدارة المياه العابرة للحدود، حيث تلتقي مصالح الأمن الغذائي مع التحديات البيئية في سياق تنموي مشترك.

علاوة على ذلك، انخرط البلدان في جهود بيئية مشتركة تستهدف الحد من تلوث مياه نهر النيل، من خلال برامج لرصد نوعية المياه، وتحديث نظم الصرف الصحي، والتوعية المجتمعية بأهمية الحفاظ على النظام البيئي النهري. وقد

[292] شروق عصام، " أزمة مياه سد النهضة الإثيوبي وآثاره المحتملة في مصر والسودان"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات العربية، المجلد 43، العدد 503، يناير 2021، ص: 107

أظهرت هذه المبادرات بعدا وقائيا بالغ الأهمية في منع التدهور البيئي، وتحقيق نوع من التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

إن هذا التعاون التقني والمؤسساتي في مجال المياه بمثابة الركيزة الأساسية لتعزيز الثقة بين الجانبين، ولبنة في مسار بناء منظومة إقليمية متماسكة لإدارة مياه النيل. فمثل هذه المشاريع تسهم في خفض منسوب التوتر السياسي وتمهد الطريق أمام اتفاقيات جديدة تنقل المنطقة إلى نوع من الاستقرار الجيوسياسي، من خلال ترجمة التفاهمات إلى نتائج ملموسة ذات طابع تنموي وإنساني، تؤكد أن التعاون المائي هو ضرورة وجودية تفرضها طبيعة التحديات في الحوض. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير مشاريع مشتركة في إطار الحفاظ على البيئة المائية، مثل مكافحة التلوث في نهر النيل، ورفع الوعي المجتمعي حول أهمية الحفاظ على جودة المياه سيساعد في تحسين الوضع المائي في حوض النيل، ويعزز من استدامة الموارد المائية في المنطقة[293].

في ظل هذه التحولات المتسارعة التي يعرفها حوض النيل، والتعقيدات المستجدة الناجمة عن التغيرات المناخية والنمو السكاني والتحديات الجيوسياسية، تبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة شاملة للاتفاقيات السابقة التي تؤطر التعاون المائي بين مصر والسودان. فقد أصبحت هذه الاتفاقيات، وعلى رأسها اتفاقية 1959، غير قادرة بمفردها على الاستجابة للرهانات الجديدة التي تفرضها المعادلة المائية في القرن الحادي والعشرين. إن الواقع الراهن يتطلب إعادة بناء أسس الشراكة المائية بين البلدين على قاعدة من العدالة المائية والتوزيع المنصف للموارد، ضمن رؤية استراتيجية تتجاوز منطق الحصص الجامدة إلى منطق تقاسم المنافع والتعاون الإقليمي المتكامل.

إن التغيرات المناخية التي تضرب منطقة القرن الإفريقي، وما يصاحبها من تقلبات في هطول الأمطار وتواتر موجات الجفاف، تفرض على مصر والسودان تبني سياسات مائية استباقية تعتمد على المرونة، وتستند إلى آليات متجددة للحوار والتفاوض والتدبير الاتفاقي التشاركي، لتصبح الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير اتفاقيات جديدة أو تحديث القديمة بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، وحماية الأمن المائي لجميع شعوب حوض النيل.

من جهة أخرى، فإن تفعيل دور المؤسسات الإقليمية، وفي مقدمتها مبادرة حوض النيل(NBI) ، يبقى خيارا استراتيجيا لا غنى عنه. فهذه المؤسسة، رغم ما يعتري عملها من بطء وتحديات تمويلية وسياسية، تملك من الإمكانيات الفنية والشرعية المؤسسية ما يؤهلها لتكون فضاء محايدا لبناء الثقة وتعزيز الحوار بين الدول المتشاطئة. غير أن فعاليتها تظل رهينة بإرادة سياسية صادقة من الدول المعنية، واستعدادها لتجاوز منطق النزاع نحو منطق الشراكة والتكامل.[294].

وتزداد أهمية الشراكة المصرية السودانية في هذا الإطار، بالنظر إلى تشابك مصالح البلدين واعتمادهما شبه المطلق على مياه النيل. فتعزيز هذا التعاون يتطلب بلورة حلول مبتكرة، تشمل إعادة هيكلة أساليب تقاسم المياه، وتحسين البنية التحتية المائية، وتعزيز تبادل المعلومات والبيانات الهيدرولوجية، وكذا الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية والمائية. مثل هذا التوجه لا يمكن أن ينجح إلا من خلال مقاربة شاملة تدمج البعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد الأمني، في معادلة تنموية واحدة قادرة على مواجهة تحديات الحاضر واستشراف تحولات المستقبل.

---

[293] مرحوم عبد العزيز، "نحو استغلال أمثل للمياه مستقبل التعاون بين السودان ودول حوض النيل"، **مجلة دراسات حوض النيل**، جامعة النيلين، المجلد الثاني، العدد الرابع، يوليو 2002، ص: 17

[294] رشا عطوة عبد الحكيم، "العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، المجلد 7 (ملحق)، 2016، ص: 66

2: تطوير المشروعات المشتركة والبنية التحتية

تشكل المشروعات المشتركة والبنية التحتية في مجال المائي العناصر الأساسية التي يمكنها تعزيز حلقة التعاون بين مصر والسودان في إدارة الموارد المائية بحوض النيل. فبالرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة، فإن التعاون بين البلدين في هذا المجال يعكس القدرة على تحقيق مصالح مشتركة من خلال العمل الجماعي والمشروعات الاستراتيجية[295]. فمن خلال تطوير مشروعات مائية استراتيجية مشتركة، يمكن تحسين استدامة الموارد المائية، وزيادة كفاءة استخدامها، وتعزيز قدرة الدولتين على مواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالمياه.

أ: السدود والمشروعات الكبرى في إدارة المياه

من أبرز المشروعات المشتركة بين مصر والسودان في مجال إدارة المياه نجد السدود التي يتم إنشاؤها على طول نهر النيل لتحقيق إدارة أفضل للموارد المائية. فسد "الروصيرص" بالسودان على سبيل المثال يعتبر أحد المشروعات الرئيسية التي تعكس التعاون بين البلدين في هذا المجال. حيث تم بناء السد بهدف تحسين تنظيم تدفق المياه، توفير مياه الري للأراضي الزراعية السودانية، بالإضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية التي تعتبر أحد احتياجات السودان الملحة[296].

من جهة أخرى، قامت مصر بتقديم الدعم الفني والتقني للسودان في إدارة مشروعات السدود، سواء عبر تقديم خبرتها أو تدريب الخبراء السودانيين أو حتى من خلال توفير المعدات الحديثة التي تساعد في تحسين القدرة التخزينية والتنظيمية للسدود. كما تعد مشروعات أخرى مثل "سد مروي" في السودان، التي يتم تمويلها جزئيا بمساعدة مصر، خطوة كبيرة نحو تحسين التعاون في مجال الطاقة المائية والزراعة. فالسدود المشتركة بين البلدين أصبحت نموذجا مهما للتعاون الثنائي في استغلال مياه النيل.

ب: مشروعات الري والموارد الزراعية

أطلقت مصر عدة مشاريع استراتيجية داخل الأراضي السودانية أو بالشراكة معها. ومن أبرز هذه المبادرات قناة جونقلي، التي كان الهدف منها تقليل الفاقد المائي في منطقة السدود بجنوب السودان، وتحويل المياه إلى المجرى الرئيسي للنيل ليتم استغلالها في الزراعة. ورغم بداية الأشغال فعليا في السبعينيات، إلا أن المشروع توقف في منتصف الثمانينيات بسبب الحرب الأهلية السودانية، ورفض شعبي واسع من قبل سكان الجنوب الذين اعتبروا المشروع إضرارا ببيئتهم وهويتهم الثقافية.

كما حاولت مصر في فترات متعددة الاستثمار في القطاع الزراعي السوداني، حيث أبرمت اتفاقيات تسمح لها بزراعة مساحات واسعة من الأراضي الخصبة في شمال السودان وولايتي النيل الأبيض وسنار، مقابل تمويل مشروعات الري والبنية التحتية الزراعية. هذه المشاريع التي قدمت في إطار "التكامل الزراعي المصري-السوداني" أثارت الكثير من الجدل داخل السودان، وواجهت مقاومة من قوى سياسية ومدنية كانت ترى فيها امتدادا للهيمنة المصرية على القرار السيادي في البلاد.

رغم ذلك، استمر التعاون الفني بين البلدين في عدة مجالات، خاصة فيما يتعلق بإنشاء محطات قياس المياه، وتبادل البيانات الهيدرولوجية، وتطوير نظم الري التقليدي، إضافة إلى مشاريع مكافحة التصحر وتنظيم الخزانات المائية

[295] الهواري، فاطمة الزهراء، **السياسات المائية في دول حوض النيل، دراسة في إدارة الموارد المشتركة بين مصروالسودان**، الخرطوم، دار الجسر للنشر والتوزيع، 2020، ص: 43.

[296] شريف محمد محمد، "مياه النيل بين مصر والسودان"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، 2008، ص: 215

في مناطق السدود كـ"خزان سنار" و"خزان الرصيرص". كذلك عملت مصر على تقديم دعم فني وهندسي من خلال وزارة الموارد المائية والري المصرية عبر بعثات دورية فنية إلى السودان، تتعلق بصيانة منشآت الري وتقديم خرائط التربة والمياه الجوفية، في إطار ما يعرف بـ"الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل" التي تأسست عقب اتفاق 1959.

إلا أن حدود هذا التعاون بقيت رهينة اعتبارات سياسية متقلبة، إذ كثيرا ما تأثرت مشروعات الري المشتركة بالخلافات حول ملفات أخرى مثل سد النهضة، أو بالمناخ الإقليمي الذي يشهد توترات بين محاور عربية وإفريقية. كما برزت عراقيل بنيوية مرتبطة باختلاف الأولويات الاقتصادية داخل كل دولة، إذ تركز مصر على أمنها المائي بشكل مباشر، بينما يعاني السودان من ضعف استثماري في مشروعات الري رغم توفر المياه والأراضي، بسبب غياب الاستقرار السياسي.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن مصر تسعى في السنوات الأخيرة إلى توسيع حضورها الزراعي في السودان كرد فعل على مشاريع إثيوبيا الكبرى (كالسد)، ومن أجل تأمين مخزون استراتيجي من الحبوب والمحاصيل في ظل التغير المناخي وشح المياه داخل الأراضي المصرية. وهو ما يظهر في تكرار الدعوات إلى تفعيل مشاريع مثل "المنطقة الزراعية الحرة" و"خريطة التوسع الأفقي الزراعي المصري"، خاصة في ولايات الشمال والجزيرة.

من جهة أخرى، يواجه هذا التعاون تحديات هيكلية، منها غياب التخطيط المشترك بعيد المدى، وضعف التنسيق المؤسسي، وتعارض بعض المصالح التجارية واللوجستية .كما أن بعض النخب السودانية ما تزال ترى في بعض التحركات المصرية رغبة في الاستحواذ بدل الشراكة، مما يجعل من هذه المشاريع ملفا حساسا يتطلب إعادة صياغة قائمة على الشفافية والمصلحة المشتركة[297].

ولعل أحد المقترحات التي طرحتها تقارير دولية هو التحول نحو صيغة "الزراعة التعاقدية ثلاثية الأطراف[298] " (مصر–السودان–القطاع الخاص الدولي)، على أن تتم المراقبة والتقويم تحت إشراف فني محايد، وربط مشروعات الري بالأهداف التنموية المستدامة بدل الحسابات السياسية قصيرة المدى.

في المجمل، فإن مشروعات الري والموارد الزراعية بين مصر والسودان تمثل مجالا خصبا للتعاون الهيكلي طويل الأمد، لكن هذا التعاون يظل محدودا ما لم يعاد بناؤه على أسس التوازن والندية والشفافية، بعيدا عن أعباء التاريخ ومصالح القوى الإقليمية. فالمياه أصبحت ورقة استراتيجية تتداخل فيها مفاهيم الأمن الغذائي، والاقتصاد السياسي، والسيادة الوطنية، وهي جميعها رهانات مفتوحة أمام البلدين في عالم يزداد فيه التوتر المناخي والنزاع حول الموارد الطبيعية.

ج: البنية التحتية للمياه وطرق التوزيع

---

[297] حسنين يوسف، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في حوض النيل: الأبعاد الجيوسياسية والهندسية، القاهرة، **المركز الوطني للأبحاث والدراسات**، 2021، ص: 115

رشا عطوة عبد الحكيم، "العلاقات المائية بين مصر ودول حوض النيل"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، المجلد 7 (ملحق)، 2016، ص: 66

[298] الزراعة التعاقدية ثلاثية الأطراف هي نموذج حديث من أنماط الزراعة التعاقدية، يقصد به صيغة من التعاون الزراعي الذي يشمل ثلاثة فاعلين أساسيين، هم المنتج الزراعي، والجهة المتعهدة بالشراء، وجهة ثالثة داعمة أو ضامنة قد تكون بنكا زراعيا، أو جهة حكومية، أو منظمة دولية، أو شركة تأمين. ويتمثل جوهر هذا النموذج في إقامة علاقة تعاقدية منظمة تحدد واجبات كل طرف، وتضمن تدفق التمويل والمدخلات الفنية من الطرف الثالث، مع التزام مسبق من المشتري على استلام الإنتاج، والتزام المنتج بالمعايير والجودة والمواقيت.

في مصر، تقوم منظومة المياه على بنية هندسية متقدمة من السدود والقناطر والقنوات الممتدة على طول الوادي والدلتا، حيث تنطلق المياه من القنوات الرئيسية إلى الفرعية ثم إلى المساقي التي تخدم الحيازات الزراعية الصغيرة. وقد انخرطت الدولة في مشروع ضخم لتبطين أكثر من عشرين ألف كيلومتر من المجاري المائية بهدف الحد من التسرب وتحسين كفاءة الاستخدام، وهو مشروع كلف نحو 2.6 مليار دولار وساهم في تقليل الفاقد المائي بنسبة تصل إلى 40% وفق بيانات وزارة الري. أما الطاقة الكهرومائية فتؤمنها منشآت كبيرة مثل السد العالي الذي ينتج أكثر من 2400 ميغاواط، في تكامل وثيق مع شبكة توزيع الكهرباء القومية[299].

في المقابل، يقوم النظام المائي السوداني على أنماط فيضية وشبه تقليدية، تعتمد بدرجة كبيرة على النيل الأزرق وخزانات سنار والرصيرص وخشم القربة. ويعتبر مشروع الجزيرة أكبر مثال على ذلك، إذ يمتد على مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية تبلغ ملايين الهكتارات تروى عبر شبكة معقدة من القنوات يتجاوز طولها 8800 كيلومتر. وقد وظف هذا النموذج كإطار لإنتاج القطن والحبوب الغذائية، لكن تدبير المياه داخله ظل موسميا ويعتمد على الفيضانات الطبيعية دون تقنيات متقدمة للتحكم الكامل في التدفق. ورغم أن السودان يمتلك وفرة نسبية في المياه مقارنة بمصر، إلا أن محدودية الاستثمارات التقنية والبشرية في هذا القطاع أدت إلى ضعف فعالية البنية التحتية مقارنة بنظيرتها المصرية.

وقد شهد التعاون بين البلدين خطوات نوعية في العقدين الأخيرين، خصوصا في مجال حفر الآبار وتطوير محطات التوزيع في السودان، بما في ذلك جنوبه الذي استقل لاحقا. فقد قامت مصر بإنشاء سلسلة من محطات المياه الجوفية في ولايات مثل جوبا وملكال وواو وكواجوك، واستخدمت فيها تقنيات الطاقة الشمسية لتوفير مياه الشرب للقرى والمناطق النائية، مع ربطها بمنظومات تحلية ومراقبة رقمية. كما دعمت مصر إنشاء مراسي نهرية ومحطات رفع داخل السودان، الأمر الذي ساعد على تحسين التوزيع المحلي للمياه سواء للاستخدام الزراعي أو المنزلي، فضلا عن دعم ملاحة النقل النهري[300].

تظهر التحديات بوضوح في اختلاف الأولويات والتوجهات داخل كل بلد. ففي حين تنحو مصر نحو إدارة مركزية صارمة للموارد، مع تحديث متواصل لتقنيات الري وتحلية المياه، يظل السودان يعتمد على أنظمة أكثر مرونة لكنها أقل فعالية من حيث التحكم والدقة. كما أن التوترات السياسية التي تنشأ أحيانا حول ملفات مثل سد النهضة تترك أثرا مباشرا على مناخ التعاون الفني، ما يفرض الحاجة إلى إطار استراتيجي دائم يعزز الشفافية وتنسيق الجهود على المدى البعيد في هذا المجال.

لا شك أن تطوير البنية التحتية للمياه يقتضي أيضا ربطها بأهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي، ومكافحة التصحر، وإشراك القطاع الخاص في تمويل البنية التحتية عبر أدوات الشراكة الثلاثية. وقد دعت دراسات متخصصة إلى أن يكون هذا التعاون مبنيا على معايير علمية صارمة، تتضمن تبادل المعارف والخبرات بين الجامعات ومراكز البحث في البلدين، وتشجيع الأبحاث التطبيقية حول تقنيات تقليل الفاقد، وإعادة استخدام المياه، وتخزين الفيضانات[301].

---

[299]- عادل محمد، دور التقنية في تعزيز التعاون بين مصر والسودان في إدارة مياه النيل، **ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي حول تقنيات الإدارة المائية المستدامة**، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، 14–16 ديسمبر 2022.

[300]- دعاء عبد الفتاح صالح، التحديات التقنية للإدارة المستدامة لمياه النيل، دراسة مقارنة بين مصر والسودان". **مجلة دراسات البيئة والتنمية**، المجلد 12، العدد 3 (2022)، ص: 209.

[301]- محمد لبنى جمال عبد الناصر، "دور القطاعات المختلفة في إدارة أزمة المياه"، **المؤتمر السنوي الخامس عشر: إدارة أزمات المياه والموارد المائية، السناريوهات المحتملة والاستراتيجيات المتوازنة البناءة**، جامعة عين شمس، المجلد الثاني، 2010، ص: 989.

في المحصلة، تبرز الحاجة إلى مراجعة عميقة للبنية التحتية المائية في مصر والسودان على مستوى الهندسة والتمويل، وأيضا من منطلق التخطيط المشترك. فالماء، بما يحمله من ثقل سيادي وتنموي، كأحد محددات الاستقرار والازدهار الاستراتيجي، ما يجعل من التعاون حوله ضرورة جيوسياسية لا تحتمل التردد أو التأجيل.

د: البحوث العلمية والتكنولوجيا الحديثة في إدارة المياه

ملف إدارة مياه نهر النيل بين مصر والسودان من الملفات التي تتطلب تطويرا تقنيا وعلميا جادا خاصة في السنوات الأخيرة. فقد انعكست تضاؤلات الموارد والمخاطر المناخية على تغيير آليات التخطيط والإدارة، مما يدفع بضرورة الاحتكام إلى التعاون نحو إيجاد صيغة أكثر تكاملا بين البحث العلمي والتطبيق العملي.

ففي بداية العقد الأخير، وقع البلدان على "مشروع التنبؤ بإيراد النيل"، الذي أطلق عام 2023 خلال لقاء وزيري الري في الخرطوم. ويعتمد هذا المشروع على نظام معلومات جغرافي وقاعدة بيانات هيدرولوجية موحدة لتوقع التدفقات المائية القادمة من منابع النهر، وخلال زيارة الوفد المصري إلى السودان، تم تدشين المركز وتفعيل عدة محطات قياس ورصد للمناسيب والتصريفات، تشمل مواقع مثل جوبا وواو وملكال ونيمولي، وهو ما يعزز القدرة على التحذير المبكر من الفيضانات والتخطيط الأمثل لسدود الإمكانيات.

علاوة على ذلك، شكلت منظومة النيل المكونة من هيئة فنية دائمة مشتركة منذ عام 1960، الإطار القانوني والفني لتبادل البيانات والخبرات ونشر المعرفة التقنية بين البلدين[302]، ومن خلال آليات التعاون، طورت أدوات قياس المناسيب ومراقبة الفيضانات، ما أدى إلى مرحلتين من تأهيل المحطات واستبدالها بأجهزة قياس حديثة.

في الجانب السوداني، شهد حوض النيل مشاريع متقدمة كمشروع الجزيرة Gezira Scheme الذي يعتمد القنوات الجاذبة الأفقية من النيل الأزرق، وسدود حديثة مثل سد مروي "Merowe Dam" بطاقة 1250 ميغاواط ومجمع سدود أعالي عطبرة وستيت[303] "Upper Atbara and Setit Dam Complex"، وقد أنتجت هذه المشروعات بيانات تقنية عالية القيمة يمكن استخدامها في بحوث علمية وتقنية مشتركة. أما من الناحية البحثية، فقد ظهرت مؤخرا دراسات في التحكم التنبئي الائتلافي (Coalitional Model Predictive Control) لتشغيل شبكات القنوات المعقدة تطورا كبيرا في إطار علمي وتجريبي، ومقدمة لأبحاث متقدمة للنشر في منصات متخصصة مثل arXiv لعام 2025.

لقد دفع التهديد المتصاعد من مشروع سد النهضة الإثيوبي مصر إلى تسريع جهودها التقنية، بتعزيز محطات معالجة المياه، وتحسين نظم الري، وتكثيف التعاون في إطار دولي، لا سيما من خلال دعمهم لمبادرة NBI. وتعد منشورات مواقع وزارة الري المصرية والمركز القومي للمياه والمؤسسات البحثية من المصادر الأساسية لهذه الجهود العلمية[304].

---

[302]- حسن عبد القادر الزبيدي، "الإطار المؤسسي للتنسيق بين مصر والسودان في قضايا المياه العابرة للحدود"، **المجلة العربية للعلوم القانونية والسياسية والاجتماعية**، المجلد 7، العدد 1 (2020)، ص: 104.

[303]- مجمع سدود أعالي عطبرة وستيت (Upper Atbara and Setit Dam Complex) هو عبارة عن مشروع مائي ضخم يقع في شرق السودان، ويعتبر من أكبر المشاريع المائية المزدوجة (تخزين وتوليد كهرباء) التي أنجزها السودان في العقود الأخيرة. يتكون هذا المجمع من سدين رئيسيين هما سد أعالي نهر عطبرة وسد نهر ستيت، ويتقاطعان في منطقة التقاء النهرين قرب مدينة الشوك في ولاية كسلا، بالقرب من الحدود الإريترية. أُنشئ المشروع لتوفير مياه الري وتوليد الطاقة الكهربائية والتحكم في الفيضانات الموسمية، وهو يمثل جزءا مهما من استراتيجية السودان لتحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية وتحقيق الأمن الغذائي. بدأ تنفيذ المشروع في عام 2010بدعم من تمويل سوداني وعربي (خاصة من الصناديق الخليجية)، وتم افتتاحه رسميا في 2017.

[304]- أحمد محمد عبد العال، "نحو نموذج للإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة في حوض النيل بين مصر والسودان"، **مجلة البحوث الإفريقية الاستراتيجية**، المجلد 13، العدد 2، (2021)، 131.

بهذه الرؤية المتكاملة، يتبين أن مصر والسودان قد تجاوزتا الاكتفاء بالبناء التقليدي للسدود والقنوات، وبدأتا في العمل على تحديث وتبادل الذكاءات الفنية، من المقاييس الرقمية إلى النماذج التنبؤية، ومن محولات الطاقة الشمسية الموفرة إلى الأنظمة البحثية الحديثة. فهذا التعاون يمثل نموذجا لما يمكن تسميته بالتكنولوجيا المشتركة في إدارة حوض مشترك، يبحث عن التنمية والاستدامة، وساع إلى رعاية النيل الذي يربط بين البلدين ومستقبلهما.

خاتمة

ختاما يمكن القول إن الإدارة المتكاملة للموارد المائية في حوض النيل تعتبر قضية ذات أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لكل من مصر والسودان، ولكل دول الحوض. فالتعاون بين البلدين في هذا المجال يعكس تحديات معقدة تتراوح بين الأبعاد البيئية، الاقتصادية، والسياسية. لأن نهر النيل يشكل شريان الحياة بالنسبة لهما، وبالتالي تتطلب إدارة هذا المورد الحيوي حلولا شاملة تتناغم مع التحديات الراهنة. والتعاون بين الدول المتشاطئة في حوض النيل يظل العامل الأبرز لضمان استدامة الموارد المائية وحمايتها من التدهور في المستقبل.

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث، نجد أن التحديات الكبرى التي تواجه مصر والسودان في إدارة مياه النيل تتضمن التغيرات المناخية، النمو السكاني المتزايد، والتوترات السياسية التي تنشأ بسبب المشاريع المائية الكبرى مثل سد النهضة. ورغم هذه التحديات، فإن التعاون بين البلدين يظل الأساس لضمان توزيع عادل ومستدام للمياه، والاتفاقيات الثنائية، على الرغم من تعقيداتها، تمثل إطارا مهما لحلحلة النزاعات والتوصل إلى حلول دبلوماسية فعالة.

وتتمثل أبرز توصيات هذا البحث في ضرورة تحديث الاتفاقيات المائية بين مصر والسودان لتواكب التغيرات البيئية والاقتصادية. كما ينبغي تعزيز التنسيق بين الحكومات، المؤسسات الدولية، والمنظمات الإقليمية لإيجاد حلول مبتكرة لإدارة المياه. ومن الأهمية بمكان أن يتم التركيز على مشروعات البنية التحتية المشتركة، مثل السدود والمحطات المائية، بما يساعد في تحسين توزيع المياه وزيادة كفاءة استخدامها.

كما يمكن النظر إلى تطوير تقنيات الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط، على أنها خطوة رئيسية نحو تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجال البحوث العلمية الخاصة بالمياه لتبادل الخبرات والمعرفة.

و لا يشك أحد أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية في حوض النيل تبقى تحديا مشتركا يتطلب العمل الجماعي بين الدول المعنية. ويبقى التعاون بين مصر والسودان نموذجا يحتذى به في هذا الصدد، ويتعين على جميع دول الحوض السعي نحو المزيد من التنسيق والعمل المشترك لضمان حماية هذا المورد الحيوي للأجيال القادمة.

ISSN 2569-734X